

ما قبل الكارثة...
أزمة المنحدر المالي الأميركي 2012

الدكتور
جواد كاظم البكري



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2013

ما قبل الكارثة...
أزمة المنحدر المالي الأميركي
2012

ما قبل الكارثة...
أزمة المنحدر المالي الأميركي
2012

الدكتور
جواد كاظم البكري



www.hrcsiraq.com | hrcss2006@yahoo.com

● اسـم الكتـاب: ما قبل الكارثة... أزمة المنحدر المالي الأميركي 2012
● تـــأليـــــف: الدكتور جواد كاظم البكري
● الطبعـة الأولى: آذار (مارس) 2013
● التنضيد: هوساك كومبيوتر برس
● رقم الإيداع الدولي: ISBN: 978 - 614 - 426 - 174 - 3

● الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
المقر العام: بغداد: عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي ـ هاتف: 10234002 78 964+
بيروت: طريق المطار ـ قرب المكتب الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3 ـ هاتف: 844384 76 961+
E-mail: hcrss2006@yahoo.com Website: http://www.hcrsiraq.com/om/

● التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع
هاتف: 541211 1 961+ بيروت ـ لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾

آل عمران: 140

مقدمة المركز

تعترف الادارة الأميركية وتشاطرها الأمر مراكز الابحاث والمختصين، من أن الاقتصاد الأميركي في اسوء حالاته، إذ أدت السياسات التي اعتمدها بوش الابن في ظهور أزمتين متتاليتين، خلال أقل من نصف عقد، وهي حالة نادرة الحدوث في التاريخ الاقتصادي للأزمات، فقد تظل تواجه الولايات المتحدة سنوات عجاف، سيكون مردودها يطال مكانتها ومستوى معيشة مواطنيها، طالما أنها غير قادرة على معالجة الأزمة المالية التي ضربت اقتصادها بقوة عام 2008، واكتفت بمعالجات تلطيفية أريد منها إسناد المصارف والبنوك التي أعلنت افلاسها، وأجبرت دول العالم وبخاصة (G-20) في تحمل جزء من تبعات الأزمة، إلا أن تعاظم ارتدادات الأزمة على واقع الاقتصاد الأميركي، والمتغذية اصلاً من استحقاقات الهيمنة المفترضة، زادت من حجم الدين وبخاصة الداخلي منه، بحيث سجل هذا الاقتصاد أواخر عام 2012، مستواً من الدين هو الأكبر على مر تاريخ الولايات المتحدة، إذ تجاوز الناتج المحلي الأجمالي (GDP) وهو ما يأذن ببدء مرحلة جديدة من السياسات المستهدفة للتمدد المالي، والتي من

شأنها أن تترك أخاديد في نمط الحياة والتطلع الأميركي القائم على الاستهلاك الواسع في الداخل والانفاق العسكري بلا حدود في الخارج، وهذا كله لن يمر من دون كلفة، لذلك اسماها الكاتب (ما قبل الكارثة).

ومن المؤكد أن المجتمعات الإنسانية ستدرك جيداً أن هناك علاقة طردية بين الوضع الاقتصادي الأميركي ومساحة تدخلاتها في العالم، وهو ما سيكون في صالح هذه المجتمعات ومجلبة لخفض مستويات الآثار الاجتماعية- الاقتصادية للعولمة الأميركية المتوحشة.

إدارة المركز

مقدمة

لقد فرضت المتغيرات الاقتصادية الأميركية، ومنها الأزمات، ظلالها على أجزاء المعمورة، بسبب ما ظلت الولايات المتحدة تملكه من مقومات القوة، سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، طيلة قرن من الزمن، فمنذ العام 2008 وإلى اليوم والعالم الرأسمالي يستفيق يومياً على أخبار الأزمات الاقتصادية، واحدة تلو الأخرى آتية من الشمال لتفعل فعلها في الاقتصادات الرأسمالية مذكرةً بأزمة الكساد العظيم (Big Depression) في ثلاثينات القرن الماضي مخلفة جيوش من العاطلين عن العمل في مختلف زوايا النظام الاقتصادي الرأسمالي.

تقع على الولايات المتحدة المسؤولية الكاملة في إيصال النظام الاقتصادي العالمي إلى ما وصل إليه اليوم، بسبب هذه السياسات الاقتصادية، التي لا تعرف الحدود، والتي تقوم بها الولايات المتحدة محور النظام الرأسمالي وقطبه الحامي، فأزمة المنحدر المالي Fiscal Cliff التي يمر بها الاقتصاد الأميركي اليوم، ألقت بظلالها على الاقتصادات الرأسمالية الأخرى بأسرع مما كان متوقعاً.

فالولايات المتحدة لديها الكثير من الديون فهي تقترض بحدود (4) ترليون دولار سنوياً، على حين أنها تحصل على إيرادات سنوية بحدود (2) ترليون دولار، ولكي يتم تعويض الفرق بين الدين والإيرادات فإنها تفعل ما يفعله معظم الأميركيين، يستدينون مزيداً من الأموال، فعندما تقترض الحكومة الأميركية مزيداً من الأموال نسميها السندات (Bond) ويمكن أن يملك هذه السندات أفراد أو مؤسسات من داخل الولايات المتحدة أو من خارجها أو دول أجنبية.

ويجب على الولايات المتحدة أن تتعهد بدفع فوائد على هذه السندات تماماً كما يفعل أي شخص عندما يقترض من المصارف، ولكن هل فكرنا يوماً بسداد قروضنا بواسطة بطاقة الائتمان؟ هذا هو تماماً ما تقوم به الحكومة الأميركية، فهي تقوم بأخذ قروض وسندات جديدة لسداد ديونها السابقة، وكل هذه القروض والفوائد تتراكم حتماً.

والان تمتلك الولايات المتحدة أكثر من (16) ترليون دولار من الديون، ولإيضاح الصورة نذكر أن هذا الحجم من القروض قد فاق الناتج المحلي الإجمالي الأميركي بأكثر من (1) ترليون دولار مطلع عام 2012، وهذا يعني أن الديون الأميركية تفوق القيمة الكلية لجميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الأميركي في عام كامل.

هذا المبلغ يُعد ضخماً لدرجة أن حكومة الولايات المتحدة قد لاتجد أحداً مستعداً لإقراضها المزيد من الأموال، إذ لا يمكنها بذلك تسديد قيمة الفوائد، فضلاً عن الديون المتراكمة، والحل المنطقي هو إما أن تخفض النفقات أو أن تزيد من الضرائب، أو الاثنين معاً، أو تذهب إلى رفع سقف الدين عن طريق الكونغرس، أي أن تقوم بالاقتراض من الاحتياطي الفيدرالي.

فإذا ما قامت بخفض النفقات فإنه ستتضرر شرائح كبيرة من الشعب الأميركي، وهي الشرائح الفقيرة ومتوسطة الدخل، بشكل كبير، وهو مما يضر بالاقتصاد لأنه سيؤدي إلى خفض الطلب الداخلي.

أما اذا حاولت زيادة الضرائب بما يكفي لتقليل الفجوة، فإن النتيجة لن تكون فقط شُح في الأموال لدى المستهلكين، ولكن قد يصل الأمر إلى حالات شغب وتظاهرات، لذلك تختار الولايات المتحدة دائماً الطريق الأسهل وهو الحصول على مزيد من الأموال عن طريق قيام الاحتياطي الفيدرالي بضخها إلى المصارف الأميركية.

لكن المشكلة هنا تكمن في أنه كلما كثرت كمية النقود انخفضت قيمتها، وهذا ينطبق أيضاً على الدولار الأميركي، فكلما ازداد عرض الدولار في السوق انخفضت قوته الشرائية، لذا فأن أسعار السلع، بما فيها السلع المهمة سترتفع، الأمر الذي يؤدي إلى التضخم، لذلك تقع الولايات المتحدة بين نارين، فهي لاتستطيع زيادة الضرائب، أو خفض الإنفاق الحكومي، دون أن تدخل في حلقة كساد أخرى، وهي أيضاً لاتستطيع أن تضخ المزيد من الأموال دون أن تتفاقم مشكلة التضخم، وكل ما تستطيع فعله اليوم هو اقتراض المزيد من الأموال، مع أنها لاتستطيع أن تدفع فوائد القروض، وهو يجعل من إشهار إفلاسها أمراً لامهرب منه، سواء حدث هذا خلال شهرين أم سنتين، فسيأتي اليوم الذي لاتتمكن فيه الولايات المتحدة سداد فواتيرها.

وهذا المنحدر المالي الذي يعني السياسات التقشفية التي من الممكن أن تطبقها الإدارة الأميركية في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس لضمان رفع سقف الدين الأميركي، يضم مجموعة من المتغيرات وهي، الإنفاق الحكومي،الدين

العام، الضرائب، لذا عكفنا على تقسيم هذا الكتاب إلى مجموعة فصول، بما يناسب غرض الموضوع، فجاء الفصل الأول ليلقي الضوء على تطور الإنفاق الحكومي الأميركي للمدة (1950 ـ 2012)، أما في الفصل الثاني فناقشنا المتغير الثاني وهو تطور الدين العام للمدة نفسها، وجاء الفصل الثالث ليلقي الضوء على الضرائب، أما الفصل الرابع فقد كان إطاراً تاريخياً لمصطلح المنحدر المالي والتشريعات الحكومية بهذا الشأن مع مناقشة كيفية نشوء هذه الأزمة وجذورها، وفي الفصل الخامس والسادس تناولنا أثر أزمة المنحدر المالي على الاقتصاد الأميركي والاقتصاد العالمي على التوالي، أُفرِد الفصل الأخير لمناقشة أثر أزمة المنحدر المالي على مكانة الولايات المتحدة العالمية.

ولله الحمد أولاً وآخراً... وبه نستعين

المؤلف

بابل 2013

المحتويات

الفصل الأول

تطور الإنفاق الحكومي

توجد على طول الخط علاقة ارتباط بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، فإذا ما أريد لدولة ما أن تكون قوة عسكرية عظمى يعني ذلك أنَّ عليها الإمساك بزمام التفوق الاقتصادي، ومن جانب آخر فأن هذا يعني، على المدى الطويل، استنزاف قدر كبير من الموارد البشرية والاقتصادية على النشاطات العسكرية، وهو شكل من أشكال التبذير العام للأموال، فيجب أن تكون تلك القوة مستعدة للانضباط الذاتي بالقدر الكافي لتخفيف إنفاقها إلى مستويات تضمن عدم تخفيض الاستثمارات اللازمة للمحافظة على نمو الإنتاجية، فالانضباط الصارم مهم اذا ما شاءت دولة ما أن تظل قادرة على الاحتفاظ بمكانتها كقوة عظمى عسكريا واقتصاديا .

وإن في التاريخ لعبرة، ففي القرن الثالث الميلادي بدأ القائمون على الإمبراطورية الرومانية بتبديد الأموال في التوسعات العسكرية وإقامة الأعياد والاحتفالات وبناء البيوت الفخمة وتشييد المعابد، ورشوة الجيش والحرس الإمبراطوري من أجل ضمان ولائهم، وعند انخفاض السيولة في البلاد قاموا بفرض الضرائب المرتفعة وسك العملة الأمر

الذي أدى إلى ارتفاع نسب التضخم، إذ ارتفع سعر القمح بمقدار (100,000%) ما أدى إلى فقر السكان وزديادة التيارات والحركات المعارضة لحين سقوط الإمبراطورية الرومانية في أواخر القرن المذكور.

أما في القرن السادس عشر ونتيجة لزيادة تكاليف الحروب الخارجية فقد اضطرت إسبانيا، إحدى القوى المركزية أنذاك، إلى الاقتراض لتغطية تلك النفقات المتزايدة الأمر الذي أدى إلى فقدان العملة قيمتها وبدأ التضخم بالازدياد ودمرت الضرائب المرتفعة اقتصاد الدولة ومواردها الزراعية، وأدى فقر البلاد إلى فقدانها نفوذها، إذ انكمشت رقعة الإمبراطورية إلى حدودها الأصلية[1].

أما في الحرب العالمية الأولى فقد واجهت كل من ألمانيا والنمسا مشاكل مالية عسيرة بسبب تمويل التوسع العسكري، ففي عام 1920 اضطرت الحكومة الألمانية إلى اقتراض ما يزيد على (60%) من إيراداتها، وارتفعت معدلات العجز إلى ما نسبته (88%) من إجمالي الواردات، وأخذ المسؤولون، آنذاك، بطباعة المزيد من أوراق النقد، فقد بلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة (496) مليار دولار في نهاية عام 1923 بعد أن كانت قيمتها (67) مليون دولار فقط في بدايات عام 1921[2].

ومن هنا يجب على الدولة التي تريد ديمومة قوتها الاقتصادية القيام باستثمارات كبيرة في مجالات تخدم البحث والتطوير (R&D) في المجال المدني والبنية التحتية العامة، والمهارات البشرية، وفي الاتجاه نفسه ولكي تكون دولة ما قوة عسكرية عظيمة، يجدر بها أن تركز على برامج البحث والتطوير العسكري والبنية التحتية العسكرية والصناعة

الحربية، وإذا ما أرادت أن تكون تلك الدولة قوة عسكرية عظمى وقوة اقتصادية عظمى في آن واحد توجب عليها القيام باستثمارات كبرى في كلا المجالين، وهو أمر مشكوك في حدوثه، إذ علمتنا التجارب التاريخية أن التدهور الاقتصادي في المركز يؤدي إلى ضعف عسكري في الأطراف، برغم أن ذلك قد يستغرق وقتا طويلا من الزمن، فقد أدت المشاكل الاقتصادية التي حدثت في الإمبراطورية الرومانية في آخر الآمر إلى الانسحاب من الأطراف، برغم عدم تعرضها إلى هزيمة عسكرية قط، غير أنها غادرت الزعامة العالمية في يوم من الأيام.

فقد كانت السيطرة العالمية تدين دوما للدولة القادرة على تقديم الأموال لغيرها، فقد دانت هذه السيطرة لإسبانيا في القرن السادس عشر، ولهولندا في القرن السابع عشر ولبريطانيا في القرن التاسع عشر، إلا أن هذه الدول فقدت نفوذها العالمي شيئا فشيئا بعد تراكم ديونها نتيجة للأعباء العسكرية المتزايدة، وكان لزاما عليها فيما بعد أن تخضع لشروط الآخرين، سواء السياسية منها أو التجارية .

ونموذج تلك القوة في القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين هي الولايات المتحدة الأميركية، التي تشير جميع المؤشرات سواء الاقتصادية منها أو السياسية أو الاجتماعية إلى أنها في مرحلة النزول، برغم جميع المحاولات التي تقوم بها الحكومة والشركات الخاصة من عمليات تضليل حسابي على نطاق واسع لإخفاء الوجه الحقيقي للاقتصاد الأميركي.

أولاً: عمليات التضليل في مجال النفقات

قيل قديما بإمكانك أن تخدع كل الناس بعض الوقت، وبإمكانك

أن تخدع بعض الناس كل الوقت، ولكن ليس بإمكانك أن تخدع كل الناس كل الوقت .

فقد عمدت السلطات العليا في الولايات المتحدة الأميركية إلى إخفاء الكثير من الإحصائيات التي تخص مستوى أداء الاقتصاد الأميركي عن الرأي العام المحلي والعالمي وذلك لتحقيق هدفين، الأول لأغراض انتخابية بحتة، والآخر هو لعدم زعزعة ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأميركي، فقد دفع إفلاس شركة أنرون الأميركية بداية عام 2002، والتي نجم الجزء الأكبر من إفلاسها عن عمليات تلاعب في الحسابات، إلى التخوف من أن تكون هذه المخالفات منتشرة نسبياً، وأن تكون النتائج المالية للمؤسسات الأميركية ضخمة، وقد أدت هذه الهواجس إلى تراجع بورصة (وول ستريت) اكثر من (4%) في شهر واحد من وصول أخبار للجمهور الأميركي عن تحقيقات تجريها السلطات المالية عن عمليات مالية غامضة، فعندما يخسر المدخرون أموالاً في (وول ستريت) فإنهم يميلون إلى تقليص نفقاتهم، وتُعد هذه الظاهرة ذات أهمية كبيرة في الولايات المتحدة، إذ يوظف نصف العائلات أموالاً في البورصة، ويشكل الإنفاق الاستهلاكي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة .

قامت الإدارة الاقتصادية الحكومية الأميركية بتعديل إستراتيجيتها في احتساب ما أنفقه قطاع الأعمال في حقل (البرمجيات) بجعله انفاقاً استثمارياً خالصاً في اطار الحسابات القومية، بعد أن كان يحتسب في السابق بكونه كلفه جارية من كلف الإنتاج، إذ عزز هذا الاتجاه كثيراً في إبراز الزيادة (الظاهرية) في حجم الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات[3].

وقاد ذلك إلى تسجيل ارتفاع واضح في معدلات النمو فيها في السنوات الأخيرة، إلا أن التحليلات الذكية لهذه اللعبة الاستراتيجية وتعرضها لمفاهيم القوة الغازية الجديدة ومقدرتها في الهيمنة على العالم عن طريق المبالغة في إبراز مظاهر النمو في حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، قد كشفت أن موجة الإنفاق التي يتولاها قطاع الأعمال الأميركي للاستثمار في هذه التكنولوجيا المستحدثة، والتي على الرغم من ارتفاع إسهامها في إجمالي الاستثمار في المعدات الرأسمالية من (10%) في عام 1980 لتبلغ نحو (60%) في عام 1999، إلا أنها تخفي خداعاً اقتصادياً وحسابياً أستخدم كثيرا في تنشيط دورة حياة الاقتصاد الأميركي عبر الحدود، بغية الإمساك بمواقع متقدمة في السوق القارية وعلى نحو فعّال ومتميّز، إذ مثلث مؤشرات إسهام قطاع المعلوماتية في إظهار النمو الاقتصادي الأميركي واحدة من اشد صور (التحايل والتضليل الحسابي) .

فعلى سبيل المثال، صُمِّم ذلك الإسهام لقطاع المعلوماتية في إجمالي الاستثمار الكلي، على أساس ما يسمى بـ (الدولار الثابت) وهي في حقيقتها خدعة عظمت شأن الزيادات غير الحقيقية في قيمة الاستثمار لذلك القطاع، إذ جرى وزن ومعايرة أسعار السلع والخدمات المستثمر فيها في تكنولوجيا المعلومات على أساس أنها نمط جديد من السلع والخدمات، الأمر الذي يمنحها أهمية نسبية عالية مبالغاً فيها عند احتساب معدل النمو في الاستثمار الكلي، رافقت ذلك موجة من الهدر الاقتصادي التي تطلبت توظيفات مالية عالية ومتصارعة لمعالجة ظاهرة الإحلال التكنولوجي الواسع لما يسمى بالمعدات القديمة تحت ذريعة (الاندثار الفني) على الرغم من أن تلك المعدات لم تندثر

محاسبيا أو اقتصاديا وأنها تؤدي خدماتها على نحو جيد من دون أي اختلال في الوظيفة الفنية أو الاجتماعية[4].

وبذلك يمكن القول إن هذه العمليات بمجملها تشكل نوعا من التظليل الحسابي لإظهار الاقتصاد الأميركي بغير صورته الحقيقية، وفي هذا السياق، أشار الاقتصادي الأميركي روبرت ساموبلسون «إلى أنه بالرغم من وجود بعض التحولات الصغيرة في المؤشرات الاقتصادية، على سبيل المثال، ارتفع معدل النمو الاقتصادي تدريجيا لأعشار قليلة بالمئة وكان ذلك يحدث سنويا، ولكن وضعت هناك مجموعة من التنبؤات والفوائض المتخيلة، أو كما خطط لها، وأن من اهم الأسباب التي جعلت الميزانية تتقلب من حالة لأخرى، وتوجهت من ثم بشكل غير متوقع تحو تحقيق الفوائض، هي أن الاقتصاد قد انصب أداؤه على التكهنات، والمشكلة أن الرئيس الأميركي، ومعه قادة الكونغرس، سيتعاملون مع هذه الفوائض المفترضة كما لو أنها موجودة فعلا، بمعنى آخر كأنها أرصدة جاهزة في الخزانة تنتظر التوزيع»[5].

ثانياً: عمليات التضليل في الميزانية

أعلن الكونغرس الأميركي في الربع الأول من عام 2000 وبحسب التوقعات التي اعلنها مكتب الإدارة والميزانية (OMB) Office of management and budget عن أن الاقتصاد الأميركي ولأول مرة منذ ما يزيد على الربع قرن، قد يحقق فائضا في الميزانية الفيدرالية بعد فائض يتيم حققه الاقتصاد الأميركي في عهد الرئيس الأميركي نيكسون Nixon في بداية السبعينات من القرن الماضي، بعد أن عانى الاقتصاد الأميركي من العجز لأكثر من عشرين عاما سبقته بسبب الإنفاق

العسكري الهائل الذي تبنته الإدارة الأميركية لدعم سياستها الخارجية[6].

ولكن ما هي صحة هذه الادعاءات التي اطلقها رجال الكونغرس الأميركي وأعلنها مكتب الإدارة والميزانية (OMB) التابع لوزارة الخزانة الأميركية بأن الميزانية الأميركية ستحقق فائضا؟ ولمناقشة ذلك الفائض المزعوم في الميزانية، وكيف حسبه المختصون في مكتب الإدارة والميزانية يجدر بنا التدقيق في الجدول (1) والذي يبين وضع الميزانية الأميركية منذ عام 1950 وحتى عام 2012، والشكل البياني (1) الذي يوضح نمو الإنفاق الأميركي للمدة نفسها.

جدول (1)

الميزانية الفدرالية الأميركية للأعوام 1950 ـ 2012 (مليون دولار)

السنة	صافي الميزانية المنفصلة (Off-Budget)		صافي الميزانية الفيدرالية (On-Budget)		الميزانية الكلية	
	الفائض أو العجز (ـ)	الإنفاق	الفائض أو العجز (ـ)	الإنفاق	الفائض أو العجز (ـ)	الإنفاق
1950	1.583	524	-4.702	42.038	-3.119	42.562
1951	1.843	1.277	4.259	44.237	6.102	45.514
1952	1.864	1.730	-3.383	65.956	-1.519	67.686
1953	1.766	2.330	-8.259	73.771	-6.493	76.101
1954	1.677	2.912	-2.831	67.943	-1.154	70,855
1955	1.098	3.938	-4.091	64.461	-2.993	68.444
1956	1.452	4.972	2.494	65.668	3.947	70.641
1957	773	6.016	2.369	70.562	3.412	76.578
1958	546	7.503	-3.315	74.902	-2.769	82.405

السنة	صافي الميزانية المنفصلة (Off-Budget)		صافي الميزانية الفيدرالية (On-Budget)		الميزانية الكلية	
	الفائض أو العجز (ـ)	الإنفاق	الفائض أو العجز (ـ)	الإنفاق	الفائض أو العجز (ـ)	الإنفاق
1959	-700	8.996	-12.149	83.102	-12.849	92.098
1960	-209	10.850	510	81.341	301	92.191
1961	431	11.677	-3.766	86.046	-3.335	97.723
1962	-1.265	13.535	-5.881	93,286	-7.146	106.821
1963	-789	14.964	-3.966	96.352	-4.756	111.316
1964	632	15.734	-6.546	102.794	-5.915	118.528
1965	194	16.529	-1.605	101.699	-1.411	118.228
1966	-630	19.715	-3.068	114.817	-3.698	134.532
1967	3.978	20.424	-12.620	137.040	-8.643	157.464
1968	2.581	22.336	-27.742	155.798	-25.161	178.134
1969	3.749	25.204	-507	158.436	3.242	183.640
1970	5.852	27.607	-8.694	168.042	-2.842	195.649
1971	3.019	32.826	-26.052	177.346	-23.033	210.172
1972	2.695	37.212	-26.068	193.470	-23.373	230.681
1973	338	45.746	-15.246	199.961	-14.908	245.707
1974	1.063	52.862	-7.198	216.496	-6.135	269.359
1975	906	61.552	-54.148	270.780	-53.242	332.332
1976	-4.306	70.695	-69.427	301,098	-73.732	371,792
1977	-3.726	80.543	-49.933	328.675	-53.659	409.218
1978	-3.770	89.161	-55.416	369,586	-59.185	458.746
1979	-1.093	99.087	-39.633	404.941	-40.726	504,028
1980	-689	113.898	-73.141	477.044	-73.830	590.911
1981	-5.109	135.285	-73.859	542.956	-78.968	678.241

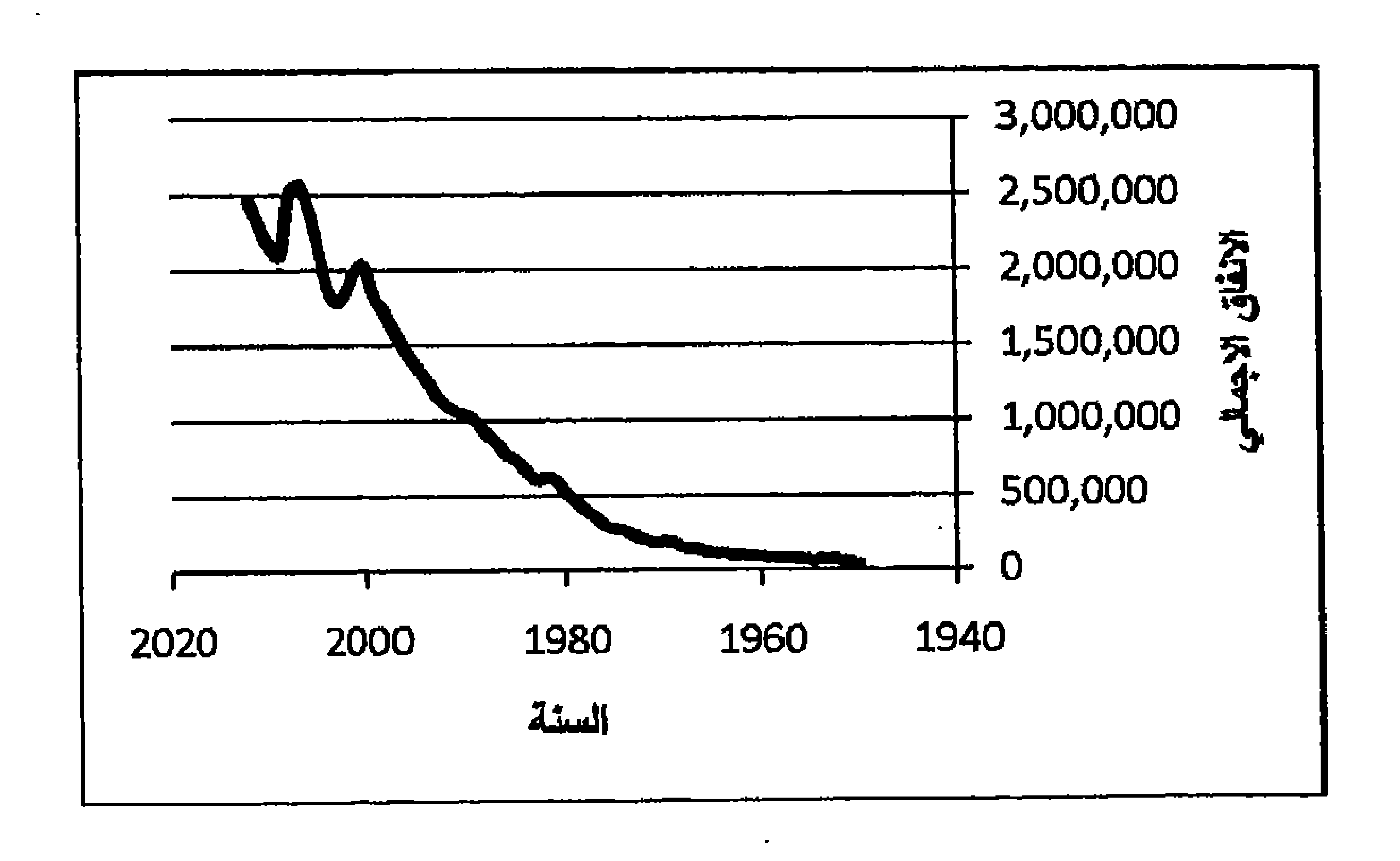
السنة	صافي الميزانية المنفصلة (Off-Budget)		صافي الميزانية الفيدرالية (On-Budget)		الميزانية الكلية	
	الفائض أو العجز (ـ)	الإنفاق	الفائض أو العجز (ـ)	الإنفاق	الفائض أو العجز (ـ)	الإنفاق
1982	-7.384	150.851	-120.593	594.892	-127.977	745.743
1983	-110	147.430	-207.692	660.934	-207.802	808.364
1984	-98	166.174	-185.269	685.632	-185.367	851.805
1985	9.222	176.949	-221.529	769.396	-212.308	946.344
1986	16.688	183.540	-237.915	806.842	-221.227	990.382
1987	18.627	194.775	-168.357	809.243	-149.730	1.004.017
1988	37.087	204.404	-192.265	860.012	-155.178	1.064.416
1989	52.754	210.911	-205.393	932.832	-152.639	1.143.744
1990	56.590	225.065	-277.626	1.027.928	-221.036	1.252.994
1991	52.198	241.687	-321.435	1.082.539	-269.238	1.324.226
1992	50.087	252.339	-340.408	1.129.191	-290.321	1.381.529
1993	45.347	266.587	-300.398	1.427.799	-255.051	1.409.386
1994	55.654	279.372	-258.840	1.182.380	-203.186	1.461.753
1995	62.415	288.664	-226.367	1.227.078	-163.952	1.515.742
1996	66.588	300.904	-174.019	1.259.580	-107.431	1.560.484
1997	81.364	310.626	-103.248	1.290.490	-21.884	1.601.116
1998	99.195	316.604	-29.925	1.335.854	69.270	1.652.458
1999	123.690	320.778	1.920	1.381.064	125.610	1.401.842
2000	149.819	330.765	86.422	1.458.185	236.241	1.788.950
2001	160.681	346.838	-32.445	1.516.008	128.236	1.862.846
2002	159.659	355.662	-317.417	1.655.232	-157.758	2.010.894
2003	160.833	363.009	-538.418	1.796.890	-377.585	2.159.899
2004	155.234	379.511	-567.961	1.913.330	-412.727	2.292.841

السنة	صافي الميزانية المنفصلة (Off-Budget)		صافي الميزانية الفيدرالية (On-Budget)		الميزانية الكلية	
	الفائض أو العجز (ـ)	الإنفاق	الفائض أو العجز (ـ)	الإنفاق	الفائض أو العجز (ـ)	الإنفاق
2005	175.265	402.211	-493.611	2.069.746	-318.346	2.471.956
2006	186.313	422.069	-434.494	2.232.981	-248.181	2.655.050
2007	181.452	453.637	-342.153	2.275.049	-160.701	2.728.686
2008	183.295	474.751	-641.848	2.507.793	-458.553	2.982.544
2009	136.993	517.016	-1.549.681	3.000.661	-1.412.688	3.517.677
2010	77.005	554.682	-1.370.494	2.901.531	-1.293.489	3.456.213
2011	67.182	498.606	-1.366.777	3.104.455	-1.299.595	3.603.061
2012	66.974	505.166	-1.393.922	3.290.381	-1.326.948	3.795.547

Source: Executive office of the president of the united states: budget of the united states government: fiscal year 2012.

شكل (1)

يوضح نمو الإنفاق الأميركي للسنوات 1950 ـ 2012



يتبين من الجدول والشكل السابقين أن هناك ثلاثة أنواع من الميزانيات وهي كالآتي:

1 ـ الميزانية الفيدرالية «ON - Budget» والتي تمثل (صافي وضع الميزانية الفيدرالية) وهو كل ما يدخل فيها من إيرادات ونفقات، وتدخل ضمن تلك الإيرادات الضرائب، كضرائب الدخل على الأفراد والشركات، وضرائب الإنتاج، وضرائب الأرباح وغيرها، وتدخل ضمن فقرة النفقات كل ما تنفقه الحكومة الفيدرالية، ومنها الإنفاق العسكري والإنفاق على التعليم والبنى التحتية والبحث والتطوير وخدمة الدين وغيرها، ولكن لاتدخل ضمنها فقرة الإنفاق على تخصيصات صناديق تقاعد العسكريين وتقاعد الخدمة المدنية والإنفاق على برنامج رعاية المسنين والمعاقين (OASDI) وكذلك الإنفاق على برامج الرعاية الصحية التي تضمها جميعاً صناديق أو ميزانيات متخصصة إلى جانب إيراداتها التي تستقطع بشكل منفصل تماما.

2 ـ الميزانية الثانية هي الميزانية المنفصلة «OFF - Budget» ويتكون صافي الميزانية المنفصلة من الآتي:

أ ـ الفائض أو العجز السنوي للتخصيصات التي تنفقها الحكومة لدعم الخدمات البريدية Postal Services.

ب ـ الفائض أو العجز السنوي لصندوق التخصيصات المكرسة لنظام الضمان الاجتماعي Social Security System ولاسيما تخصيصات الإنفاق على برنامج رعاية المسنين والمعاقين المذكورة سابقاً (OASDI).

3 ـ الميزانية الكلية «Total Budget» ويطلق عليها البعض الميزانية الموحدة Unified Budget: وتعني فكرة توحيد الميزانية المنفصلة والميزانية الفيدرالية وقد جاء بها بعض الاقتصاديين الأميركيين بحجة أنها تمثل الوضع الاقتصادي الحقيقي للولايات المتحدة، ثم عرضوا تلك الميزانية الجديدة (الموحدة) على الملأ ليعلنوا أن الميزانية الفيدرالية تحقق فائضا لأول مرة منذ اكثر من خمسين عاما.

فيوضح الجدول السابق أن الميزانية الفيدرالية «ON - Budget» تعاني من عجز مستديم، فمنذ عام 1980 كان العجز الفيدرالي (73141) مليون دولار، واستمر بالتزايد حتى عام 1990 ليصبح (277626) مليون دولار، إذ زاد في عقد الثمانينات (380%) ليصل ذروته في عام 1993 عندما حققت الميزانية الفيدرالية عجزا مقداره (300398) مليون دولار، وبدأ بعد ذلك التاريخ بالتراجع تدريجيا في إدارة كلنتون (1992 ـ 2000) فقد حققت الميزانية الأميركية أول مرة منذ عام (1960) فائضاً لم يستمر إلا عامين فقط، فقد بدأ العجز بالتزايد بعد ذلك التاريخ لأرقام غير مسبوقة ومنذ استلام بوش الابن البيت الأبيض، حتى وصل في نهاية ولايته عام 2008 إلى (641848) مليون دولار، والجدول الآتي يوضح الميزانية الفيدرالية الأميركية في فترتي رئاسة جورج بوش الابن (2002 ـ 2008) وكيف أن العجز في مجال النفقات قد ارتفع من (158) مليار دولار في السنة الأولى من رئاسته إلى (1752) مليار دولار في السنة الأخيرة من رئاسته، وإلى أكثر من (11) ضعفاً:

جدول (2)

الميزانية الفيدرالية الأميركية في فترتي رئاسة جورج بوش الابن (2002 ـ 2008) (مليار دولار)

السنة المالية	إجمالي الإنفاق	إجمالي الإيرادات	العجز
2002	2.011	1.853	-158
2003	2.160	1.783	-378
2004	2.293	1.880	-413
2005	2.472	2.154	-318
2006	2.655	2.047	-248
2007	2.730	2.568	-162
2008	2.983	2.524	-459
2009	3.938	2.186	-1.752

Source: Veronique de Rugy, Spending under President George W. Bush, Mercatus Center at George Mason University.

ثالثاً: متلازمة الإنفاق الدفاعي والميزانية

من المعروف أن الدَّين العام لأيّة دولة هو انعكاس للعجز في الميزانية العامة لها والتي تتأثر بمتغيرين، هما الإنفاق العام من جانب، والإيرادات العامة من جانب آخر، ففي جانب الإنفاق نجد أن الإنفاق العام الأمريكي بلغ في السنوات الأخيرة مستويات تاريخية، إذ يقدر إجمالي الإنفاق العام في عام 2011 بنحو (3.9) تريليون دولار، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شكل الإنفاق العام الأمريكي نسباً كبيرة في أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ بلغت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج في

عام 1944 نحو (43%) وهي نسبة مرتفعة جدا، منذ ذلك التاريخ تراجعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج بصورة جوهرية وعلى مدى زمني طويل، إذ بلغت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج أدنى مستوياتها في عام 2000، نحو (18.2%)، غير أنه في بداية الألفية الثالثة تصاعد الإنفاق العام الأمريكي مرة أخرى لعوامل عدة، أهمها الحرب على أفغانستان والحرب على العراق والأعاصير المدمرة التي ضربت الولايات الساحلية في الخليج الأمريكي والأزمة المالية العالمية، ومنذ 2008 أخذ الإنفاق الأمريكي اتجاهاً مختلفاً مع تزايد النفقات اللازمة للإنقاذ الاقتصادي في الوقت الذي لم تتراجع فيه مخصصات الدفاع على الرغم من الأزمة، إلى الحد الذي دفع بالإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأن يرتفع إلى (25.3%) في عام 2011، وعندما ندقق في مكونات الإنفاق العام الأمريكي نجد أن نفقات الدفاع شكلت جانباً كبيراً من إجمالي الإنفاق العام الأمريكي عبر التاريخ المالي لها، ففي عام 1945 شكل الإنفاق على الدفاع نحو (90%) من إجمالي الإنفاق العام الأمريكي، وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها أخذت نسبة الإنفاق على الدفاع إلى إجمالي الإنفاق العام الأمريكي في التراجع بصورة كبيرة حتى بلغت نحو (30%) في عام 1948، غير أن الحرب في شبه الجزيرة الكورية أدت إلى عودة نفقات الدفاع مرة أخرى إلى التصاعد إلى حد أنه في أعوام (1953 ـ 1954) بلغت نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الإنفاق العام الأمريكي نحو (70%) ومنذ ذلك الوقت أخذت نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام في التراجع بصورة ملموسة[7].

كان لقرار الولايات المتحدة الدخول في حرب فيتنام أثر كبير في

مخصصات الإنفاق على الدفاع، إذ عادت تلك النسبة إلى التزايد مرة أخرى في منتصف الستينيات حتى بلغت نحو (46%) من إجمالي الإنفاق في نهاية الستينيات، وعندما أكملت الولايات المتحدة انسحابها من فيتنام حدث انخفاض واضح في نفقات الدفاع الأمريكية، وتحول جانب كبير من الإنفاق على الدفاع إلى الإنفاق على القوة البشرية عن طريق زيادة نفقات التعليم والتدريب وذلك نتيجة لاتساع برامج الرعاية الاجتماعية ومساعدات الغذاء وإعانات البطالة وغيرها من أشكال الإنفاق الاجتماعي، نتيجة لذلك ارتفع الإنفاق الأمريكي العام بشكل عام وتراجعت نسبة الإنفاق على الدفاع إلى إجمالي الإنفاق العام، وفيما عدا فترة الحرب في فيتنام وحرب الخليج، يلاحظ أن نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الإنفاق العام ظلت في تراجع مستمر حتى بلغت (16.1%) من إجمالي الإنفاق العام في عام 1999، غير أن ردة فعل الإدارة الأمريكية لهجمات 11 من أيلول/سبتمبر كانت في منتهى العنف، ولم تقدّر الإدارة الأمريكية آنذاك الآثار الكارثية التي يمكن أن تنشأ بسبب الرغبة في استرداد الهيبة الأمريكية أمام العالم، والتي انتهت بتراجع واضح في الدور الاقتصادي للولايات المتحدة في العالم، إذ عادت نفقات الدفاع إلى التصاعد مرة أخرى حتى بلغت (768) مليار دولار في عام 2011، وهو ما يمثل نحو (5.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تزايد هذا العجز في ولاية أوباما الأولى ليصل إلى (1393922) مليون دولار عام 2012، والجدول الآتي يوضح توزيع نسبة الإنفاق (الدفاعي) للولايات المتحدة بالنسبة إلى بقية دول العالم في الفترات الرئاسية من الرئيس جونسون (1963 ـ 1969) ولغاية ولاية أوباما الأولى (2008 ـ 2012):

جدول (3)

توزيع نسبة الإنفاق (الدفاعي) للولايات المتحدة بالنسبة إلى بقية دول العالم في الفترات الرئاسية من الرئيس جونسون (1963 ـ 1969) ولغاية ولاية أوباما الأولى (2008 ـ 2012)

الرئيس	الإنفاق الدفاعي	إجمالي الإنفاق
جونسون	%33.1	%35.8
نكسون	%30.2	%5.3
كارتر	%12.6	%17.2
ريغن	%26.1	%14.4
ريغن	%11.9	%7.4
بوش الأب	%14.5	%7.8
كلنتون	%15.3	%1.2
كلنتون	%3.0	%8.1
بوش الابن	%36.0	%18.9
بوش الابن	%41.5	%48.6
أوباما	%41	%41

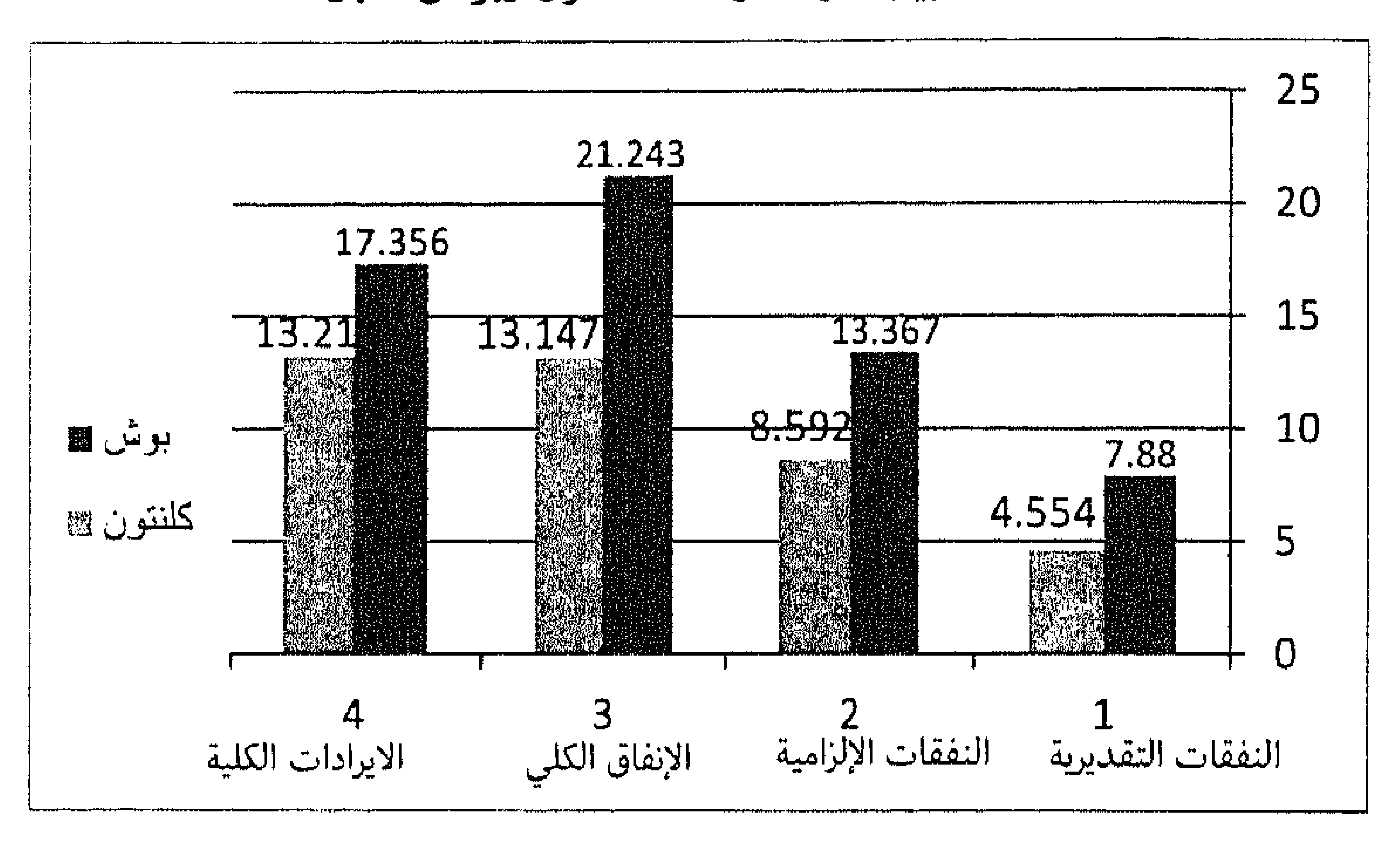
Source: Veronique de Rugy, Spending under President George W. Bush, Mercatus Center at George Mason University.

أما في المدة الرئاسية الأولى لأوباما فقد استمر الإنفاق العسكري الضخم، بالرغم من انخفاضه بصورة طفيفة، إلا أنه يُعبر أيضاً عن الإرث الذي تركه له الجمهوري (بوش الابن) ونعتقد أن هذا الإنفاق سينخفض بصورة ملحوظة في فترته الرئاسية الثانية، مثلما حصل في فترتي الرئيس الديمقراطي كلنتون، إذ إن أولوية الجمهوريين في الأغلب هي عسكرية خارجية، على حين أنَّ أولوية الديمقراطيين هي اقتصادية داخلية، والشكل

البياني الآتي يوضح هذه الحقيقة، إذ يقارن بين فترات رئاسة الجمهوري رونالد ريغن والديمقراطي بيل كلنتون والجمهوري جورج بوش الابن من حيث تراكم الإنفاق الدفاعي في سنوات توليهم البيت الأبيض:

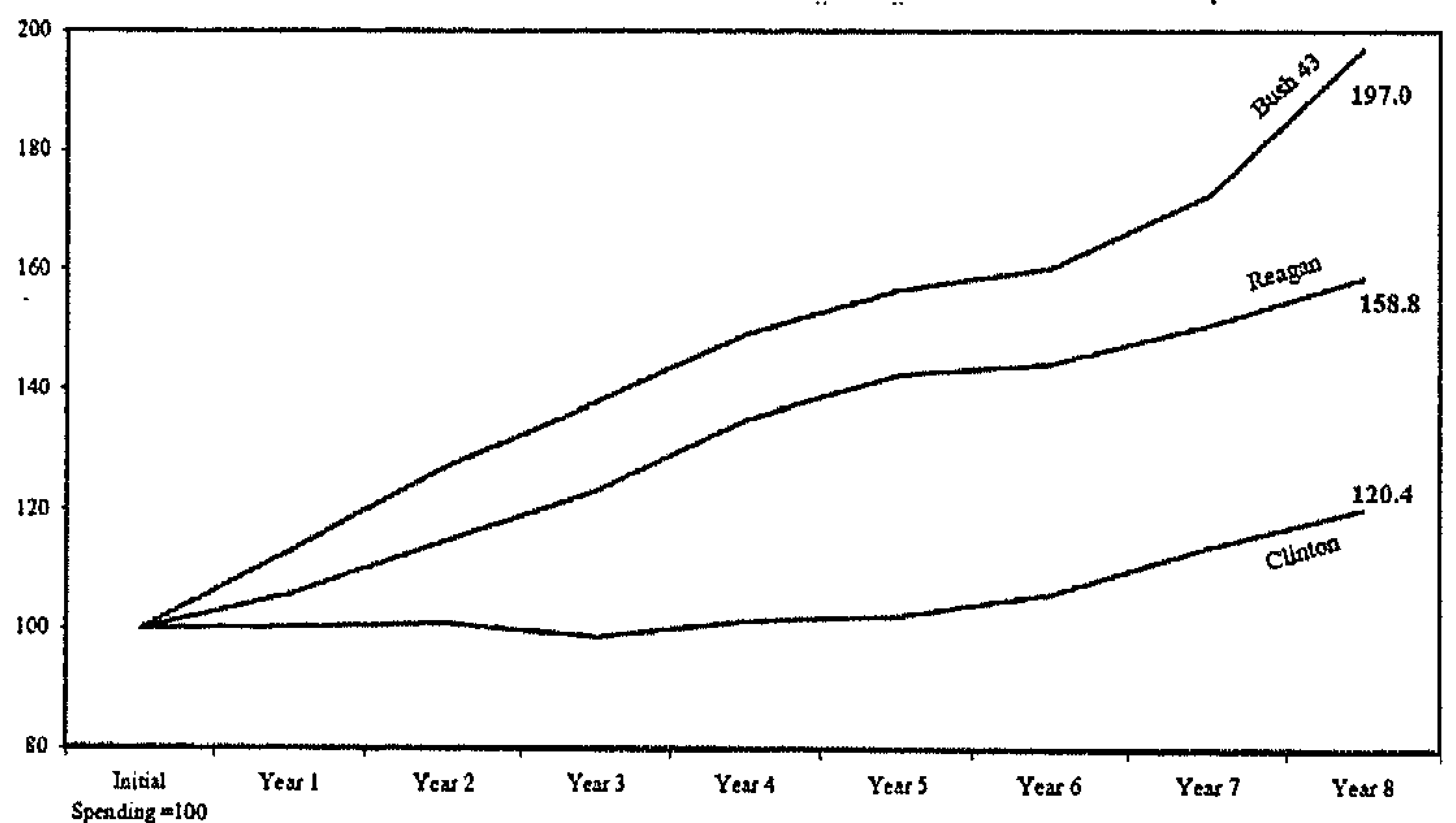
شكل (2)

مقارنة بين فترات رئاسة كلنتون وبوش الابن



شكل (3)

تراكم الإنفاق الدفاعي في ولايات ريغن، كلنتون، بوش الابن



والجدول الآتي يوضح الدول الخمسة عشرة الأولى في الإنفاق الدفاعي على مستوى العالم:

جدول (4)

الدول الخمسة عشر الأولى في الإنفاق الدفاعي على مستوى العالم

المرتبة	الدولة	نسبة الإتفاق إلى الإتفاق العالمي (%)	نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (%)	حجم الإتفاق (مليار دولار)
	العالم	100	2.5	1.735
1	الولايات المتحدة	41.5	4.7	711.0
2	الصين	8.2	2.0	143.0
3	روسيا	4.1	3.9	71.9
4	انكلترا	3.6	2.6	62.7
5	فرنسا	3.6	2.3	62.5
6	اليابان	3.4	1.0	59.3
7	السعودية	2.8	8.7	48.2
8	الهند	2.7	2.5	46.8
9	المانيا	2.7	1.3	46.7
10	ايطاليا	2.0	1.6	34.5
12	كوريا الجنوبية	1.8	2.7	30.8
13	استراليا	1.5	1.8	26.7
14	كندا	1.4	1.4	24.7
15	تركيا	1.0	2.3	17.9

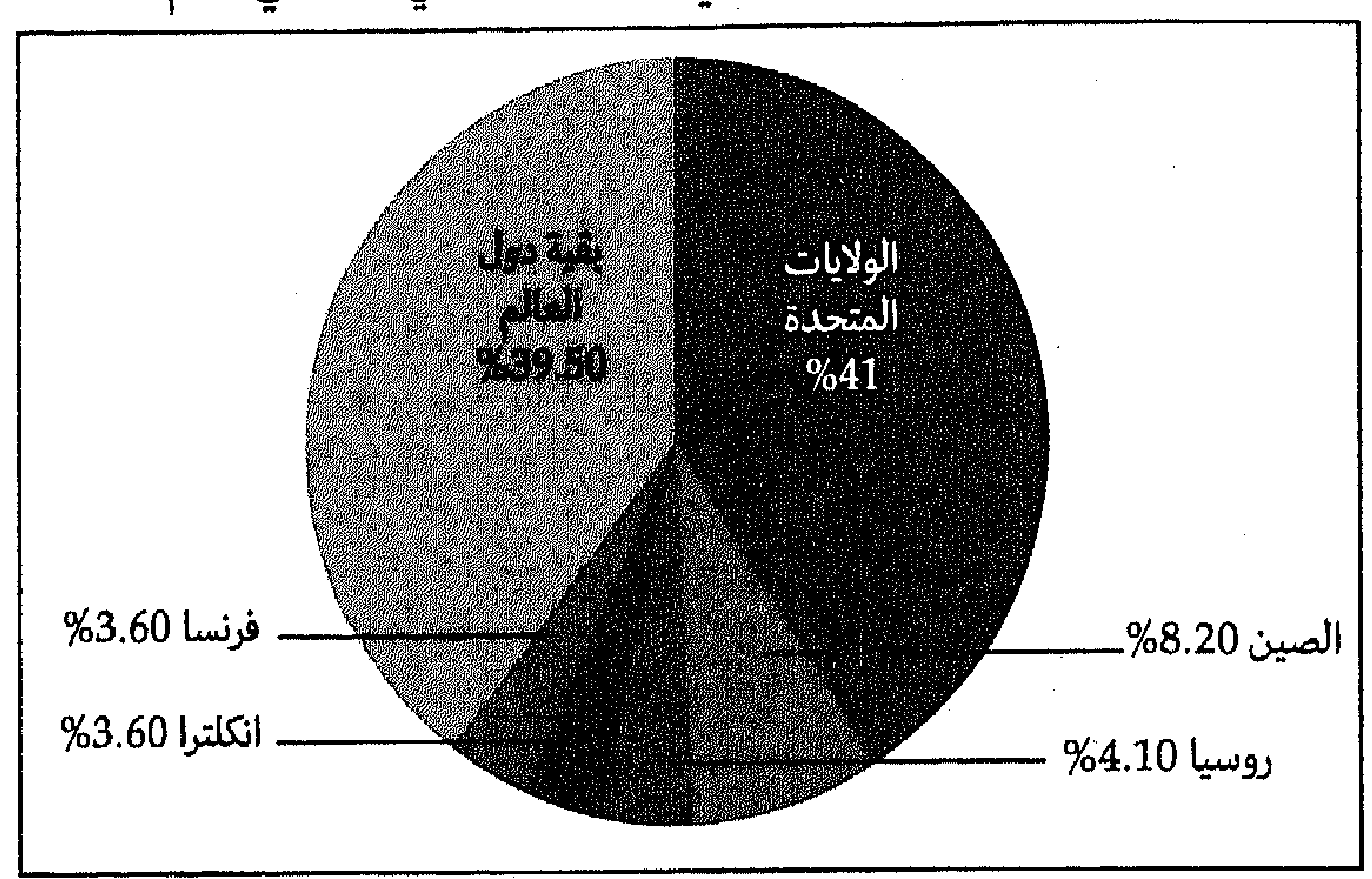
Sources: - The world's top 5 military spenders in 2012

- Figures sourced from the SIPRI Yearbook 2012.

والشكل البياني الآتي يوضح حصة الولايات المتحدة الأميركية في الإنفاق الدفاعي العالمي لعام 2011:

شكل (4)

حصة الولايات المتحدة الأميركية في الإنفاق الدفاعي العالمي لعام 2011



هذا بالنسبة إلى الميزانية الفيدرالية، أما الميزانية المنفصلة (OFF - Budget) فقد ذكرنا أن تخصيصات الضمان الاجتماعي تمثل الجزء الأكبر منها، ذلك أن المبلغ المخصص لدعم الخدمات البريدية يعد صغيراً نسبياً، وبذلك تعكس اغلب التغيرات الحاصلة في هذا العمود ما يحدث من تغيرات في تخصيصات نظام الضمان الاجتماعي.

وقد عانت هذه الميزانية غالباً من عجز وقلما تمتعت بفائض بسيط ولاسيما بعد عام 1983 عند تبني سياسة إصلاح الضمان الاجتماعي التي دعا إليها Gingrich وقادها الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغن Ronald Reagon وتضمنت سياسة الإصلاح تلك تقليص الخدمات الصحية المقدمة لفئات واسعة من المواطنين الأمريكان،

وشملت تخفيض تعويضات التقاعد للخدمة المدنية وتخفيض الإنفاق على البنى التحتية وتقليص العمالة القادمة من الخارج، وتهجير غير القانوني منها[8].

وقد أدى دمج الميزانيتين إلى تحسين وضع الميزانية (الموحدة) فبدلاً من أن يكون مقدار العجز الحقيقي (1.393.922) في عام 2012 أصبح مقداره (1.326.948) في نفس العام بفارق أكثر من (66974) مليون دولار.

وبعد هذا العرض من الممكن تثبيت بعض الاستنتاجات للكيفية التي تقوم بها السلطات الأميركية بالتحايل الحسابي وأسباب ذلك:

أ - كانت سياسة الإصلاح التي دعا إليها Gingrich أساسا مبنية على توقعات مفادها أنه بحلول عام 2010 ستتعرض إيرادات الميزانية الفيدرالية والميزانية المنفصلة إلى انخفاض حاد، لأسباب تتعلق بالوضع الديموغرافي، أو انخفاض الإنتاجية للعمالة الماهرة، أو انخفاض معدلات الأرباح وغيرها، ولذلك فإن كل ما يشكل فائضاً اليوم في الميزانية المنفصلة إنما هو مدفوعات مؤجلة معلومة التوقيت الزمني، وإن إعادة استثمار تلك الفوائض في الميزانية المنفصلة يساعد على زيادة هذا الفائض، فعمدت السلطات المالية إلى استثمار ذلك الفائض في شراء سندات الخزينة مرتفعة الفائدة، ولهذا لا يمكن أخذها بالحسبان عند احتساب وضع الميزانية الفيدرالية (فائضاً أو عجزاً) لنفس العام، بل إن استثمار هذه الفوائض سيشكل عجزاً إضافياً مستقبلياً على الميزانية الفيدرالية، فالذي حدث هو

استخدام المتخصصين في الميزانية هذا الفائض (المقصود) في الميزانيات المنفصلة لتغطية العجز المستديم في الميزانية الفيدرالية.

وفي هذا غش محاسبي كبير ذلك أن إيرادات الميزانية المنفصلة تستحصل بشكل منفصل تماما عن الميزانية الفيدرالية، لذلك فقرار الإنفاق فيها يتخذ بصورة منفصلة أيضاً عن الإنفاق المتضمن (وضع الميزانية الفيدرالية)، وبذلك يمكن القول إنه لو لم تحقق الميزانية المنفصلة فائضاً لما استخدمها الموظفون المختصون في OMB ذريعةً لتحقيق فائض في الميزانية.

ب - قام مكتب الإدارة والميزانية OMB في تقديراته للميزانية المنفصلة باستخدام تخصيصات الضمان الاجتماعي بشكل أساسي، ومنها ما يتعلق بتخصيصات العجزة والمعاقين وتخصيصات الخدمات البريدية بصورة خاصة، وتناسى هذا المكتب تماماً تخصيصات منفصلة أخرى مماثلة كتخصيصات تقاعد العسكريين والخدمة المدنية وتخصيصات الرعاية الصحية وغيرها، وأن السبب في ذلك واضح جداً، وهو أن الميزانيات المنفصلة الأخرى لم تحقق فائضاً ومن ثمَّ شكلت عبئاً على الميزانية الفيدرالية.

جـ - إن جميع الميزانيات المنفصلة تقوم باستثمار الفائض المتحقق لديها في صورة شراء سندات الخزينة، وإن الفائدة المتحققة منها هي الأخرى تساعد مكتب الإدارة والميزانية OMB في عملية الغش التي تمارسها في احتساب الفائض في الميزانية الفيدرالية عن طريق:

أولا : زيادة الفائض المتحقق عنها إلى عمود الميزانية المنفصلة OFF - Budget.

ثانيا: أن هذا الاستثمار في الدين العام يساعد السلطات الأميركية على تغطية العجز المستفحل في الميزانية الفيدرالية، والذي عادة ما تغطية الحكومة بأسلوب الاقتراض من الجمهور.

ولكن الحكمة في دعم استخدام مكتب الإدارة والميزانية OMB الميزانيات المنفصلة كلها هي أن دفع أصل الدين أو دفع فوائده أو تسديد خدمة الدين ستشكل عجزاً جديداً للميزانية الفيدرالية، ولن يكون الأمر هيناً حينما يكون الفائض العائد استثماره كبيراً، وإذا لم يواجه هذا العجز بواردات ضريبية وإضافية ستكون العملية دورية غير منتهية، أي إن الاقتراض من الجمهور والقطاع العام لتغطية العجز الحاصل يؤدي إلى عجز أكبر من السنة القادمة وهكذا.

د - كان لفشل الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ في ربيع عام 1995 في تمرير تعديلات دستورية تدعو إلى إقرار مبدأ الميزانية المتوازنة من جهة، وإجبار الرئيس الأميركي السابق (كلنتون) على التنازل عن خطته في زيادة الإنفاق من جهة أخرى، الأثر الكبير في الاستعانة بالخبراء ليجعلوا الميزانية تبدو متوازنة وإن لم يصدر قانون بذلك، بل يكفي تبني الإدارة الأميركية مبدأ توازن الموازنة ليتم ذلك في غضون (3 ـ 5) سنوات من العمل الحثيث لإعادة توازنها، بحسب الرأي التقليدي.

هوامش الفصل الأول

(1) للمزيد من المعلومات انظر: هاري فيجي وجيرالد سوانسون: الإفلاس، الانهيار القادم لأميركا: الأهلية للنشر والتوزيع: 1995: ص ص 131 ـ 132.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 133.

(3) للمزيد من المعلومات انظر: د. مظهر محمد صالح: الاتجاهات الراهنة للاقتصاد الأميركي، خداع القوة الغازية وبوابة الصراع الطبقي: مجلة الحكمة، بيت الحكمة: العدد 14: السنة الثالثة: بغداد ك 2000، ص75.

(4) روبرت ساموبلسون: الأغنياء ولعبة الحكم في واشنطن: مقال منشور في صحيفة الواشنطن بوست: 22 /4/2000.

(5) المصدر السابق نفسه.

(6) للمزيد من المعلومات انظر: محمود خالد المسافر: الإدارات الحكومية المتعاقبة وفائض الميزانية الفيدرالية: مجلة الحكمة: بيت الحكمة/السنة الثالثة: العدد 14: بغداد 2000 ص ص 38 ـ 43.

(7) للمزيد من المعلومات انظر: محمد ابراهيم السقا، الإنفاق العسكري والدَّين العام الأمريكي، مجلة الاقتصادي الإلكترونية: http://www.aleqt.com/2011/07/29/article_563700.html

(8) المصدر السابق نفسه: ص 34.

الفصل الثاني

تطور الدين الحكومي

بدايةً يُعَرَّف الدين الحكومي بإجمالي قيمة السندات، وسندات الدين الأخرى التي تصدرها الحكومة (أو واحدة أو أكثر من وكالاتها المأذون لها) والتي تملك صفة ائتمانية كاملة، وبصورة أخرى فإن الدين العام هو ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من الآخرين لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال من نفقات، والدين العام ظاهرة عالمية مقبولة إلى حد معين ووفق ضوابط معينة، ولكن إذا زاد الدين عن الحد المقرر وخرج عن هذه الضوابط فإنه يكون مشكلة، بل قد يتفاقم الأمر إلى كونه أزمة تؤدى إلى آثار سيئة ومخاطر كبيرة على المال العام وعلى الاقتصاد القومي كله.

فهو بذلك يعني المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للآخرين نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة مع دفع فائدة على رصيد الدين بحسب شروط إنشاء هذا الدين، وتسمى (فائدة الدين).

ومن هذا المفهوم يتضح ما يأتي:

- أن مصطلح الدين العام يشتمل على المبالغ النقدية المقترضة، ومن ثم لا يدخل ضمنه الدين التجاري الناتج عن توريد سلع وخدمات في الباب الأول والثاني في الموازنة، وكذا ما يعرف بالمستحقات الاستثمارية وهي المبالغ المستحقة للمقاولين والموردين عن أعمال استثمارية.

- أن الوحدات العامة التي استدانت بالدين العام لا يدخل ضمنها شركات قطاع الأعمال العام أو البنوك العامة، بل تتحدد في كل من: الحكومة والهيئات العامة الاقتصادية، وبنوك الاستثمار، وعلى الوجه الآتي:

1 ـ الحكومة: وتمثلها وزارة الخزانة (وزارة المالية) وهى مسؤولة عن الدين المطلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

2 ـ الهيئات العامة الاقتصادية: وهى الهيئات التي تقدم خدمة عامة بأسلوب اقتصادي بمعنى أن تمول نفقاتها من إيراداتها المتحصلة من بيع هذه الخدمات وتحقق فائضاً، ولكن الغالب منها يحقق عجزاً وليس فائضاً الأمر الذى ترتب عليه تزايد مديونياتها التي تضمنها الحكومة.

3 ـ بنوك الاستثمار: توفر بنوك الاستثمار التمويل اللازم للاستثمارات القومية التي تقوم بها الحكومة أو القطاع الخاص أو القطاع العام، على أن تودع فيه المدخرات القومية من أموال التأمينات والمعاشات ومن حصيلة شهادات الاستثمار ومن صندوق توفير البريد إلى جانب ما يمكن تدبيره من مدخرات محلية وخارجية.

أولاً: أعباء خدمة الدين العام[1]

ويعنى ذلك ما تتحمله الجهات المدينة من مبالغ تُحسب وتدفع دورياً للدائنين ممثلة في كل من:

- الفوائد، وهى نسبة مئوية من قيمة الدين تدفعها الجهة المدينة للجهة الدائنة، وهذه الفوائد تظهر في الموازنة الجارية للدولة سنوياً وتمثل أحد بنود الإنفاق الجاري.
- أقساط سداد الدين، وهى المبالغ التي يتم سدادها دورياً من أصل الدين للدائنين في موعد استحقاقها بحسب شروط الاقتراض وتظهر في موازنة التحويلات الرأسمالية.

ثانياً: هيكل الدين العام

يُقصد بهيكل الدين العام تحديد المديونية لكل جهة من الجهات العامة المذكورة سابقاً ومصادر هذا الدين، وبذلك يتمثل هيكل الدين العام في كل من:

1 - الدين الحكومي: وهو الدين المستحق على الخزانة العامة للدولة، ويتكون من:

أ - دين بموجب السندات الحكومية (سندات الخزانة): سواء كان إجبارياً (في بعض الدول) بموجب قانون الشركات الذى يلزم كل شركة مساهمة بشراء سندات حكومية بنسبة معينه من صافى الربح سنوياً، أو ديناً اختيارياً فيما تطرحه الحكومة من سندات.

ب - دين بموجب أذونات الخزانة: وهى أداة مالية قصيرة

الأجل، وعادة ما يكتتب فيها البنوك بصفة أساسية، أي إن البنوك هي الدائنة للحكومة بها.

ج ـ الاقتراض من بنوك الاستثمار: مما جمعه من أموال التأمينات وشهادات الاستثمارات وصناديق توفير البريد.

د ـ صافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي، وهي تمثل الفرق بين الودائع الحكومية في البنوك وما سحبته منها.

2 ـ مديونية الهيئات العامة الاقتصادية: وتتكون من:

أ ـ اقتراض هذه الهيئات من بنوك الاستثمار.

ب ـ صافى أرصدة الهيئات لدى الجهاز المصرفي، وتتمثل في الزيادة التي سحبتها هذه الهيئات عن قيمة ودائعها لدى المصارف.

3 ـ مديونية بنوك الاستثمار: سبق القول إن بنوك الاستثمار تحصل على المدخرات الوطنية ممثلة في أموال التأمينات وشهادات الاستثمار للبنوك الأهلية، وصناديق توفير البريد، وتقرض منها الحكومة والهيئات الاقتصادية، والباقي يمثل ديوناً في ذمة بنوك الاستثمار يدخل في هيكل الدين العام.

ثالثاً: الدين العام الخارجي

إن الدين الخارجي بمفهومه الشامل يتمثل في الالتزامات القائمة (رصيد الدين) بالعملة الأجنبية على المقيمين تجاه غير المقيمين ويتم سداده أو تسويته بالعملة الأجنبية.

ويعنى بالمقيمين: الأفراد أو الجهات المقيمة في داخل الدولة، وغير المقيمين: الأجانب مؤسسات أو حكومات أو أفراد خارج الدولة.

وهو بهذا التصور يتكون من القروض الثنائية الميسرة وغير الميسرة، والقروض من المؤسسات الدولية، والإقليمية، وتسهيلات الموردين، وصافي ودائع غير المقيمين في الجهاز المصرفي، وأنه من حيث القطاع المدين يتكون من الديون الحكومية، وديون على السلطة النقدية (البنك المركزي) وديون على البنوك، وديون على القطاعات الأخرى ومنها القطاع الخاص.

والدين العام الحكومي ممكن أن يتزايد بطريقتين، الأولى،عندما تقوم الحكومة ببيع الديون للجمهور لتمويل العجز في ميزانيتها، لغرض الحصول على الموارد المالية اللازمة للوفاء بالتزاماتها، الثانية عندما تقوم الحكومة الاتحادية بإصدار الديون إلى حسابات حكومية معينة، مثل الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية.. الخ من البرامج الاجتماعية، وهذا من شأنه أن يزيد الديون الحكومية.

رابعاً: نمو الديون الأميركية

وعند تعقب الدين الغام الأميركي، نجده أنه في عام 1950 كان يبلغ (256.853) مليون دولار، وبدأ بالارتفاع التدريجي منذ ذلك العام ليصل في نهاية العقد الخامس من القرن العشرين إلى (290.525) مليون دولار بنسبة زيادة مقدارها (11.6%)، أما في نهاية العقد السادس من نفس القرن فقد ارتفع إلى (380.921%) مليون دولار بنسبة زيادة مقدارها (23.7%) عن العقد الذي سبقه، وهكذا إلى أن وصل إلى مبلغ (16.350.885) مليون دولار في عام 2012 ليبلغ حدود قياسية لم يسبق لها مثيل.

والجدول الآتي يوضح حجم الدين الأميركي ونسبته من الناتج المحلي

الإجمالي للمدة (1950 ـ 2012)، ومن الملاحظ هنا أنه لم تنخفض نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي عن (32%)، فكانت اقل نسبة هي في عام 1981 وبلغت (32.5%)، أما في عام 2012 فقد بلغت (104.8%)، أي فاقت الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4.8%).

جدول (5)

الدين العام الأميركي للمدة (1950 ـ 2012)

السنة	إجمالي الدين (مليون دولار)	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1950	256.853	94.1
1951	255.288	97.7
1952	259.097	74.3
1953	265.963	71.4
1954	270.812	71.8
1955	274.355	69.3
1956	272.693	63.9
1957	272.252	60.4
1958	279.666	60.8
1959	287.465	58.6
1960	290.525	56.0
1961	292.648	55.2
1962	302.928	53.4
1963	310.324	51.8
1964	316.059	49.3
1965	322.318	46.9
1966	328.498	43.5

السنة	إجمالي الدين (مليون دولار)	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1967	340.445	42.0
1968	368.685	42.5
1969	365.769	38.6
1970	380.921	37.6
1971	408.176	37.8
1972	435.936	37.1
1973	466.291	35.6
1974	483.893	33.6
1975	541.925	34.7
1976	628.970	36.2
1977	706.398	35.8
1978	776.602	35.0
1979	829.467	33.2
1980	909.041	33.4
1981	994.828	32.5
1982	1.137.315	35.3
1983	1.371.660	39.9
1984	1.564.586	40.7
1985	1.817.423	43.8
1986	2.120.501	48.2
1987	2.345.956	50.4
1988	2.601.104	51.9
1989	2.867.800	53.1
1990	3.206.290	55.9

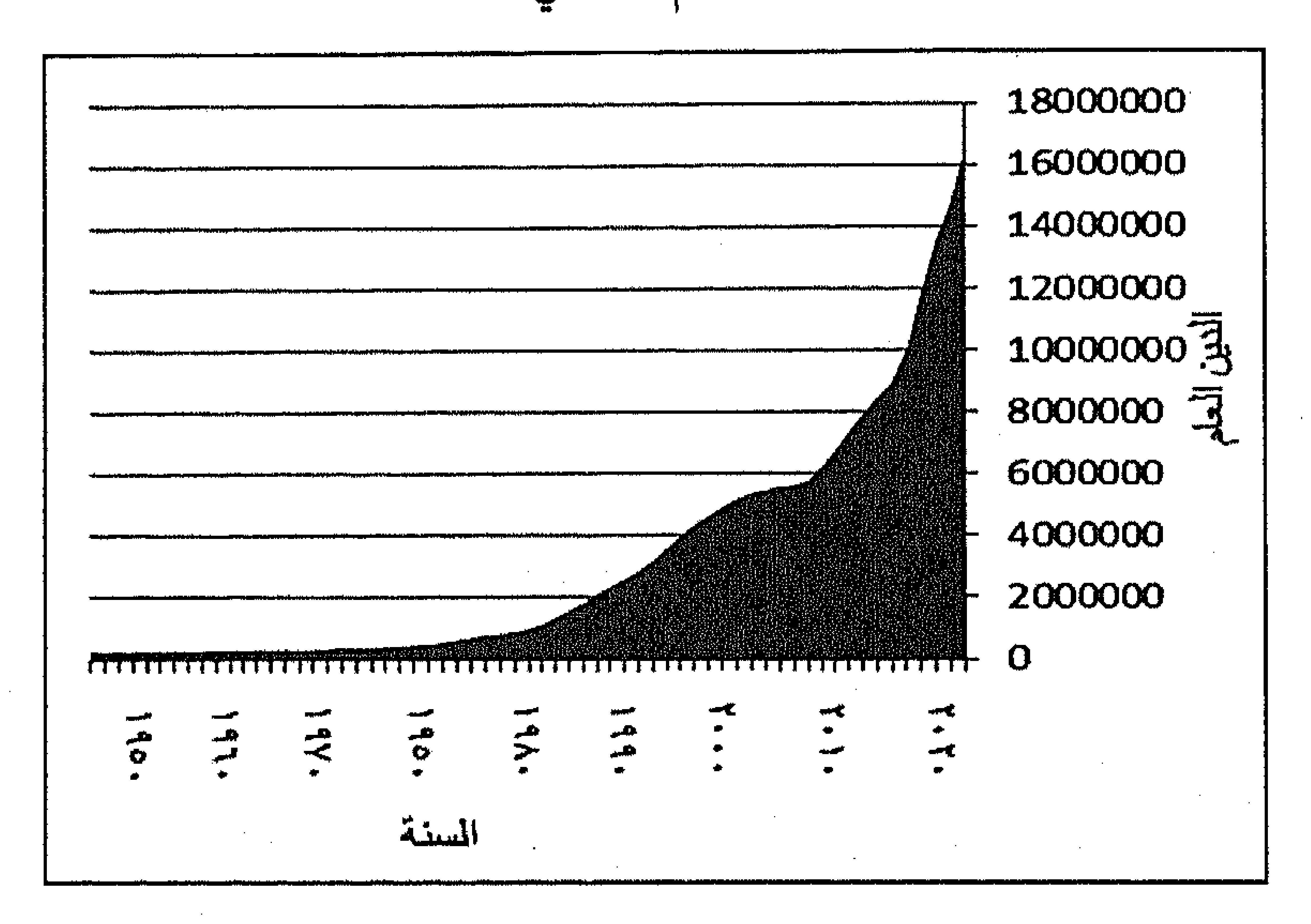
السنة	إجمالي الدين (مليون دولار)	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1991	3.598.178	60.7
1992	4.001.787	64.1
1993	4.351.044	66.1
1994	4.643.307	66.6
1995	4.920.586	67.0
1996	5.181.465	67.1
1997	5.369.206	65.4
1998	5.478.189	63.2
1999	5.605.523	60.9
2000	5.628.700	57.3
2001	5.769.881	56.4
2002	6.198.401	58.8
2003	6.760.014	61.6
2004	7.345.657	63.0
2005	7.905.300	63.6
2006	8.451.350	64.0
2007	8.950.744	64.6
2008	9.986.082	69.7
2009	1.875.851	85.2
2010	13.528.807	94.2
2011	14.764.222	98.7
2012	16.350.885	104.8

Source: Federal Debt at the End of Year: 1940 - 2017,Office of Management and Budget,The White House ,2012.

يتضح من الجدول ـ 5 ـ أن معدلات الديون الأميركية قد بدأت بالتزايد المتسارع وبوتيرة متصاعدة منذ عام 1980، فهي خلال ثلاثة عقود (من 1950 ـ 1980) ظلت محافظة على معدل ثابت نسبياً وبمتوسط (441) مليار دولار سنوياً، إلا أن هذا المعدل قد ارتفع بشكل كبير في العقود الثلاثة التي تلت عام 1980، أي من (1980 ـ 2010) فبلغ معدل الدين السنوي خلالها (5) ترليون دولار، أي بنسبة زيادة مقدارها (1133%)، والرسم البياني الآتي يوضح الوتيرة المتصاعدة لتلك الديون.

شكل (5)

تطور معدلات نمو الدين العام الأميركي للمدة (1950 ـ 2012)



خامساً: لماذا يتزايد الدين الأميركي

ولكن يبقى السؤال، لماذا تزايدت هذه الديون بتلك الوتيرة

المخيفة؟ وهل أن الإدارات الأميركية المتعاقبة كانت غير مُدركة للعواقب المستقبلية لتراكم المديونية الفيدرالية؟

بدايةً فإن الدين العام لأية دولة هو محصلة العجز المتراكم في الميزانية العامة لها، ويعد العجز في الميزانية محصلة قوتين متناقضتين، أي تعملان في اتجاه معاكس، القوة الأولى هي الإيرادات العامة، والثانية هي النفقات العامة، فإذا كانت النفقات العامة للدولة أكبر من إيراداتها العامة يحدث عجز في الميزانية، ومن ثم لا بد أن تقوم الحكومة بتمويل هذا العجز، والذي يُفترض أن يتم أساسا عن طريق الاقتراض، أي بواسطة طرح السندات الحكومية للبيع للمستثمرين من الفئات المختلفة (محليين وأجانب، شركات وأفراد)، وهو ما يرفع من حجم الدين العام للدولة من الناحية المطلقة، وإذا كان معدل النمو في الدين العام للدولة أكبر من معدل النمو في الناتج الحقيقي لها فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تميل نحو التزايد أيضا، وعليه يحدث العكس في حالة تحقيق الميزانية لفوائض.

في كانون الأول من عام 2012 بلغت الأرقام الفعلية لإجمالي الدين العام الأمريكي 16.417 تريليون دولار، منها (9.7) تريليون دولار ديون مملوكة بواسطة الجمهور، و (1.9) تريليون دولار ديون مملوكة للهيئات الحكومية، و (5.48) ترليون دولار هي ديون مملوكة للدول الأخرى، إذ تأتي الصين في مقدمتها بمبلغ (1.16) ترليون دولار، في حين تأتي اليابان بالمرتبة الثانية بمبلغ (1.13) ترليون دولار، وأن (40%) من هذه الديون تملكها دول جنوب شرقي آسيا والـ(60%) المتبقية تمتلك أغلبها دول الخليج ودول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني

أن نحو (60%) من الدين العام الأمريكي مملوك بواسطة الجمهور والثلث الآخر مملوك بواسطة الهيئات الحكومية والخارج[2].

تنبع أهمية الدين المملوك بواسطة الجمهور من أنه يوضح درجة المزاحمة Crowding out التي تقوم بها الحكومة للقطاع الخاص في سوق الائتمان الخاص، إذ يمتص هذا الدين المدخرات المحلية الخاصة وكذلك المدخرات الأجنبية التي تتدفق إلى الولايات المتحدة، ومن ثم ينافس الاستثمارات في القطاع غير الحكومي، من ناحية أخرى فإن الحكومة يمكنها تأجيل خدمة الديون المملوكة للحسابات الحكومية دون أن تتأثر ملاءتها الائتمانية، بعكس الحال بالنسبة إلى الدين المملوك للجمهور إذ يتراجع التصنيف الائتماني للدولة بصورة كبيرة في حال توقفها عن خدمة هذا الدين وهو ما يرفع من تكاليف الاقتراض للدولة بصورة كبيرة[3].

سادساً: المتغيرات التي تؤثر نحو زيادة الدين العام الأميركي

1 ـ الإنفاق الدفاعي.

2 ـ الإنفاق غير الدفاعي.

3 ـ انخفاض الإيرادات الحكومية.

الإنفاق الدفاعي

لا يوجد سبيل جاد لخفض العجز لا يحمل في مضمونه تخفيض الميزانية الدفاعية الأميركية التي بلغت في عام 2012 ما مقداره (816.23) مليار دولار، فقد اتفق العديد من المحللين العسكريين وشخصيات سياسية وأكاديمية أميركية على أنه في زمن التحديات

المالية الكبرى التي تمر فيها الولايات المتحدة الأميركية بعد عام 2001 وحتى اللحظة، فإن الانضباط في الميزانية وخفض النفقات العسكرية سيأتي بالفوائد الكبيرة على الأمن القومي الأميركي[4].

فالولايات المتحدة، بحسب المحللين المذكورين، بحاجة إلى إعادة النظر ومراجعة، ليس فقط، موازنة الدفاع، ولكن أيضا الإستراتيجية العسكرية الأميركية، فالأمة الأمريكية بحاجة إلى إعادة النظر في هذه المسألة، وينبغي هنا الإجابة على سؤال في غاية الأهمية هو: ما الدور العالمي الذي يمكن أن يؤديه الجيش الأميركي لتحقيق الأمن والرفاه للمواطن الأميركي؟

فمنذ نهاية الحرب الباردة، والسياسة الأمنية الأمريكية ركزت أكثر فأكثر على ما يسمى (التهديدات عبر الحدود) Transnational Challenges من مثل تنظيم القاعدة، وعلى مشاكل عدم الاستقرار الإقليمي والإرهاب، والصراعات العرقية أكثر من اهتمامِها بمواردها، وقد اختارت الولايات المتحدة السبيل العسكري في التدخل في أنحاء العالم، على الرغم من وجود أساليب متعددة لمعالجة تلك المشكلات، وفق الرؤية الأميركية، فقد قضت الولايات المتحدة سنوات من الجهد في العراق وأفغانستان، أكثر من 5500 قتيل من القوات الأميركية بحسب المعلومات المعلنة، وأكثر من (4) تريليون دولار، لم تجلب السلام أو الاستقرار في أي من البلدين.

أهمية الدفاع لتخفيف عبء الديون والعجز

إذ القينا نظرة على الجدول الآتي، الذي يوضح مسيرة الإنفاق العسكري الأميركي للمدة (1950 ـ 2012) ونلحظ معدلات زياداته

الكبيرة في ستة عقود فقط من الزمن، ففي الوقت التي بلغت فيه النفقات العسكرية (19.52) مليار دولار في عام 1950، ارتفعت إلى (816.23) مليار دولار فيعام 2012، بمعدل زيادة قدره (42) مرة، وإذا أخذنا أعلى معدل سنوي للإنفاق العسكري، وهو في عام 2011، كسنة أساسية نجد أن أعلى معدلات الارتفاع سُجلت بعد عام 2001، إلى عام 2012 .

جدول (6)

الإنفاق الدفاعي الأميركي للمدة (1950 ـ 2012)

(مليار دولار)

السنة	الإنفاق الدفاعي	معدل الإنفاق السنوي (سنة الاساس 2011)
1950	19.52	%0.17
1951	39.23	%2.63
1952	52.33	%4.26
1953	55.90	%4.7
1954	49.15	%3.86
1955	46.93	%3.58
1956	49.23	%3.87
1957	53.63	%4.42
1958	55.35	%4.63
1959	53.80	%4.44
1960	53.33	%4.38
1961	56.50	%4.78

السنة	الإنفاق الدفاعي	معدل الإنفاق السنوي (سنة الاساس 2011)
1962	61.08	%5.35
1963	60.95	%5.33
1964	60.25	%5.25
1965	60.63	%5.29
1966	71.65	%6.67
1967	83.45	%8.14
1968	89.25	%8.86
1969	89.48	%8.89
1970	87.60	%8.65
1971	84.55	%8.27
1972	86.95	%8.57
1973	88.10	%8.71
1974	95.55	%9.64
1975	103.93	%10.69
1976	111.10	%11.58
1977	120.88	%12.8
1978	130.48	%13.99
1979	145.20	%15.83
1980	167.95	%18.66
1981	196.23	%22.19
1982	225.88	%25.88

السنة	الإنفاق الدفاعي	معدل الإنفاق السنوي (سنة الاساس 2011)
1983	250.60	%28.96
1984	281.55	%32.82
1985	311.18	%36.51
1986	330.80	%38.95
1987	349.98	%41.34
1988	354.73	%41.93
1989	362.10	%42.85
1990	373.85	%44.32
1991	383.10	%45.47
1992	376.80	%44.68
1993	363.00	%42.96
1994	353.80	%41.82
1995	348.80	%41.19
1996	354.83	%41.95
1997	349.85	%41.33
1998	346.08	%40.86
1999	361.13	%42.73
2000	371.05	%43.97
2001	392.95	%46.7
2002	437.70	%52.27
2003	497.95	%59.78

السنة	الإنفاق الدفاعي	معدل الإنفاق السنوي (سنة الاساس 2011)
2004	550.78	%66.36
2005	589.05	%71.13
2006	624.88	%75.59
2007	662.30	%80.25
2008	737.80	%89.66
2009	776.00	%94.42
2010	817.73	%99.62
2011	820.80	%100
2012	816.23	%99.43

U.S. Department of Commerce: Bureau of Economic Analysis, 2012.

من جانب آخر نجد، من خلال الجدول الآتي، أن تكاليف الإنفاق الدفاعي استحوذت على الحصة الأكبر من الإنفاق الحكومي الأميركي في العقد الأول من القرن الحالي، وبالموازنة بين السنة الأولى من العقد المذكور وهي سنة (2001) والسنة الأخيرة منه وهي سنة (2010) نجد الاتي:

- ارتفعت النفقات الدفاعية بنسبة (119%) في المدة المذكورة، من (316.3) مليار دولار، إلى (693.42).
- استحواذ النفقات الدفاعية على (64.6%) من إجمالي النفقات الحكومية للمدة نفسها.
- أن النفقات الأخرى جميعها بما فيها (التعليم، الصحة، العدالة،

التجارة، الطاقة، نفقات السلطة التشريعية، حماية البيئة، القضاء، البحث والتطوير) لم تحصل إلا على (35.4%) من إجمالي النفقات الحكومية.

جدول (7)

حصة القطاعات في زيادة الإنفاق للعقد الأول من القرن الواحد والعشرين

القطـــاع	2001	2010	التغير (مليار دولار)	معدل التغير (%)	الحصة في زيادة الإنفاق
الدفاع مع تكاليف الحروب	316.3	693.24	377.13	%119	%64.6
الدفاع بدون تكاليف الحروب	316	531	215	%68	%36.9
شؤون المحاربين القدامى	22.38	53.06	30.68	%137	%5.3
الصحة والخدمات الإنسانية	54.15	84.1	29.95	%55	%5.1
الأمن الداخلي	16.50	43.28	27.24	%170	%4.7
نفقات الولايات	7.77	29	21.23	%273	%3.6
الإسكان والتطوير الحضري	28.63	43.58	15.22	%54	%2.6
برامج المساعدة الدولية	12.59	23.4	10.81	%86	%1.9
العدالة	18.4	27.65	6.25	%50	%1.6
التجارة	5.1	13.8	8.71	%171	%1.5
الزراعة	19.24	27.35	8.11	%42	%1.4

القطـــاع	2001	2010	التغير (مليار دولار)	معدل التغير (%)	الحصة في زيادة الإنفاق
النقل	14.68	21.78	7.1	%48	%1.2
التعليم	40.1	46.78	6.68	%17	%1.1
الطاقة	20.03	26.41	6.38	%32	%1.1
وكالة ناسا	14.25	18.72	4.47	%31	%0.8
غيرها	22.77	26.61	3.84	%17	%0.7
الخزانة	10.34	13.55	3.21	%31	%0.6
وكالة حماية البيئة	7.84	10.3	2.46	%31	%0.4
القضاء	3.99	6.44	2.45	%61	%0.4
المؤسسة الوطنية للعلوم	.43	6.87	2.44	%55	%0.4
العمل	11.96	14.27	2.31	%19	%0.4
الداخلية	10.27	12.15	1.89	%18	%0.3
السلطة التشريعية	2.85	4.73	1.89	%66	%0.3
المجموع	664	1247	583	%88	-

Source: Debt, Deficits, and Defense: a Way forward, Report of the Sustainable Defense Task Force, 11 June 2010.

الإنفاق غير الدفاعي

من الجدول السابق نجد أن إجمالي النفقات الحكومية غير الدفاعية بلغت (347.55) مليار دولار في عام 2001، ارتفعت إلى (553.83) مليار دولار، وبنسبة زيادة بلغت (62.7%)، إلا أن الحصة الكبرى من هذه الزيادة كانت لشؤون المحاربين القدامى، والأمن الداخلي، وبرامج الرعاية الصحية، في حين كانت نسبة الزيادة في فقرة

شؤون المحاربين القدامى في السنوات (2001 ـ 2010) قد بلغت (137%)، أما في مجال الأمن الداخلي فقد بلغت نسبة الزيادة (170%)، فيما بلغت نسبة زيادة نفقات الولايات (273%) وهي النسبة الأعلى من بين أنواع النفقات الحكومية الأخرى .

انخفاض الإيرادات الحكومية

فضلاً عن المتغيرين السابقين، هناك متغير آخر لا يقل أهمية عن تزايد النفقات الدفاعية، وهو الاتجاه النزولي للإيرادات الحكومية بالمقارنة مع الاتجاه المتزايد للنفقات الحكومية، فنلاحظ أنه لأكثر من أربعة عقود من الزمن استقرت نسبة الإيرادات الفيدرالية من الناتج المحلي الإجمالي ما بين (14%) إلى (20%) في أحسن أحوالها، ومن المعلوم أن أهم مصدر من مصادر الإيرادات الفيدرالية هي الضرائب، إلا أن الضرائب تستعمل غالباً لأغراض انتخابية، ففي عام 1950 كانت الإيرادات الفيدرالية تشكل (14.82%) من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت إلى (18.96%) في بداية عقد الستينات، وبقيت محافظة على نفس النسبة في عقدي السبعينات والثمانينات، إلا أنها انخفضت في عقد التسعينات عند تولي بوش الأب مقاليد البيت الأبيض، أما في مدتي رئاسة بيل كلنتون فإن هذه النسبة ارتفعت بشكل كبير إلى أن وصلت إلى (20.35%) في السنة الأخيرة من مدة كلنتون الرئاسية، سرعان ما هبطت مع استلام بوش الابن السلطة لتصل إلى (15.86%) في السنة الأخيرة لولايته، ولتصل إلى (14.91%) في عام 2010 وهي النسبة الأقل في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية منذ بداية عقد الخمسينات، والجدول والشكل البياني الآتيين يوضحان هذه الحقائق.

جدول (8)
الإيرادات الفيدرالية ونسبتها
من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1950 ـ 2012)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1950	293.7	14.82
1951	339.3	16.72
1952	358.3	20.04
1953	379.3	19.57
1954	380.4	19.94
1955	414.7	17.34
1956	437.7	18.59
1957	461.1	18.88
1958	467.2	18.41
1959	506.6	16.87
1960	526.4	18.96
1961	544.8	18.60
1962	585.7	17.02
1963	617.8	17.25
1964	663.6	16.97
1965	719.1	16.24
1966	787.7	16.61
1967	832.4	17.88

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1968	909.8	16.81
1969	984.4	18.98
1970	1038.3	18.57
1971	1126.8	16.61
1972	1237.9	16.75
1973	1382.3	16.70
1974	1499.5	17.55
1975	1637.7	17.04
1976	1824.6	16.34
1977	2030.1	17.51
1978	2293.8	17.42
1979	2562.2	18.80
1980	2788.1	18.55
1981	3126.8	19.17
1982	3253.2	18.99
1983	3534.6	16.99
1984	3930.9	16.95
1985	4217.5	17.40
1986	4460.1	17.25
1987	4736.4	18.04
1988	5100.4	17.83

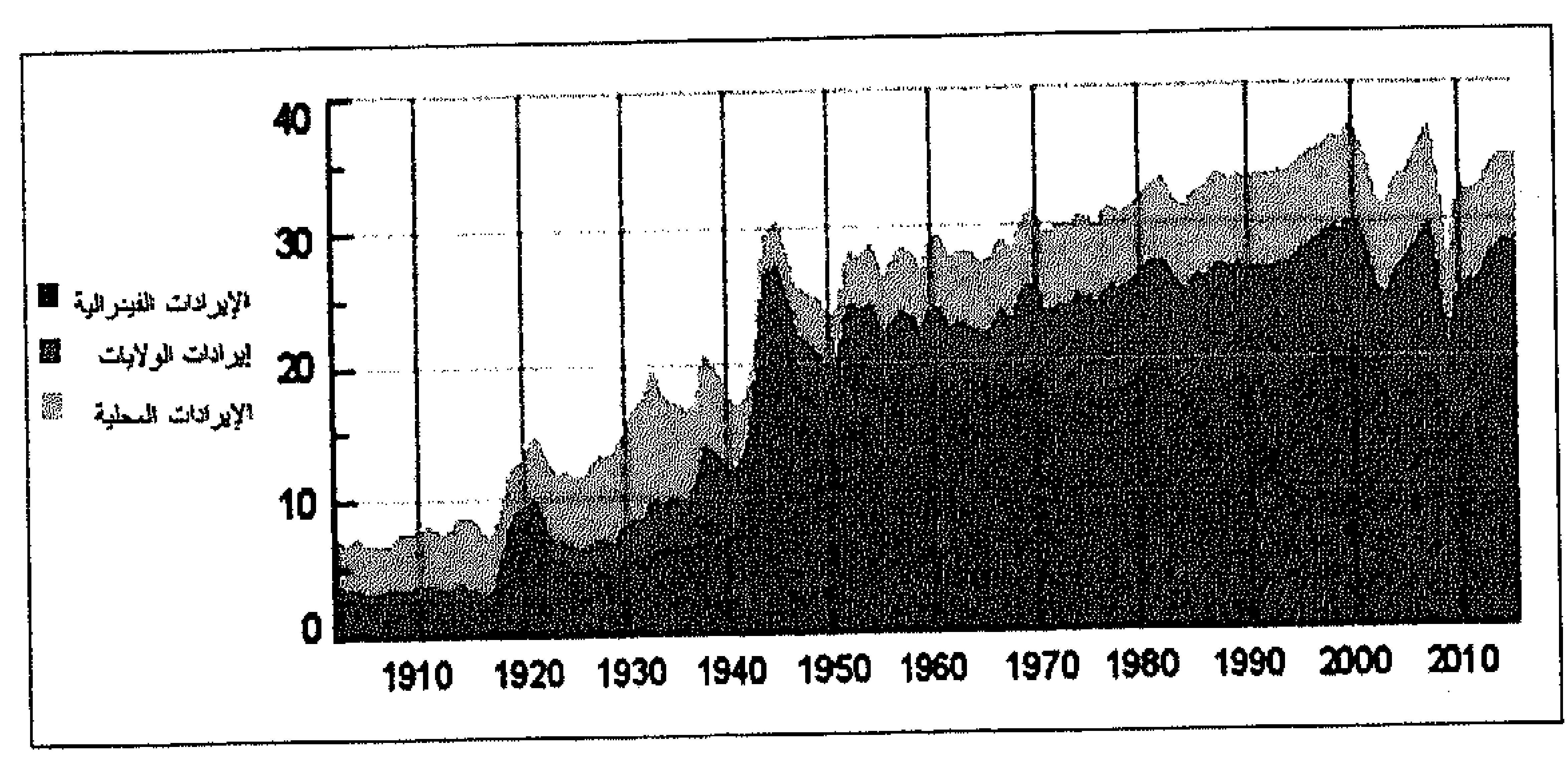
السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1989	5481.1	18.08
1990	5800.5	17.79
1991	5992.1	17.61
1992	6342.3	17.21
1993	6667.4	17.31
1994	7085.2	17.76
1995	7414.7	18.23
1996	7838.5	18.54
1997	8332.4	18.95
1998	8793.5	19.58
1999	9353.5	19.54
2000	9951.5	20.35
2001	10286.2	19.36
2002	10642.3	17.41
2003	11142.2	16.00
2004	11853.3	15.86
2005	12623	17.06
2006	13377.2	17.99
2007	14028.7	18.31
2008	14369.1	17.57
2009	13939	15.10

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	14508.2	14.91
2011	14958.6	15.40
2012	15601.5	15.82

Source: US Government Revenue Office, U.S. Federal Individual Income Tax Rates Histor,1913 - 2012

شكل (6)

يوضح الايرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بحسب نوع الايرادات (1950 ـ 2012)



هوامش الفصل الثاني

(1) للمزيد من المعلومات انظر: د. محمد عبد الحليم عمر، الدين العام، المفاهيم - المؤشرات - الآثار، مقدم إلى ندوة إدارة الدين العام، القاهرة، 21 ديسمبر 2003م، ص ص2-3.

(2) For more information see:Asian countries own 40 percent of US foreign held debt:

http://dailycaller.com/2012/12/18asian-countries-own-40-percent-of - us - foreign-held debt/ ixzz2 GWmBd5SJ.

(3) محمد إبراهيم السقا، الدين العام الأمريكي، صحيفة الاقتصادي الإلكترونية.

(4) Debt, Deficits, and Defense: a Way forward, Report of the Sustainable Defense Task Force, 11 June 2010.

الفصل الثالث

الضرائب

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرأسمالية المتقدمة، وكما هو الحال بالنسبة إلى هذه المجموعة من الدول، فأنها تأخذ بفلسفة المشروع الحر من الناحية الاقتصادية، فتؤمن بحرية العمل، الإنتاج، التملك وحرية الاختيار، والتفاعل الحر بين الطلب والعرض في سوق المنتجات النهائية وسوق خدمات عوامل الإنتاج من أجل حل المشكلة الاقتصادية، ولما كان النظام الضريبي في دولة معينة ما هو إلا دالة في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد في تلك الدولة، أمكننا أن نتوقع شكل النظام الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية وأغراضه.

فمن ناحية طالما أنها تؤمن بفلسفة المشروع الحر فإن حل المشكلة الاقتصادية والنمو الاقتصادي تكون مهمة القطاع الخاص في الدرجة الأولى وينحصر أثر الدولة في إشباع الحاجات العامة كالدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة التي تزداد درجة المخاطرة فيها ولا يقبل عليها المشروع الخاص، أن الدولة يمكنها أن تتدخل أيضاً في علاج مشاكل التضخم والانكماش التي تعتري الاقتصاد القومي بين

الحين والآخر، ومن ناحية أخرى لما كانت الفلسفة الاجتماعية السائدة تنادي بأهمية توفير حد أدنى من مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع، وجدنا أن جانباً مهماً من الحصيلة الضريبية في الولايات المتحدة (لاسيما على المستوى الفيدرالي) توجه نحو الإعانات الاجتماعية وتوفير مستوى مقبول من المعيشة للعاطلين عن العمل.

أما من الناحية السياسية فإن الديمقراطية تؤثر بصورة مهمة في عملية فرض الضرائب وكيفية إنفاق حصيلتها، فمن ناحية نجد أن عملية فرض الضرائب تأخذ وقتاً طويلاً في المجالس النيابية (مجلس النواب والشيوخ والمجالس التشريعية المحلية) ويخشى أي حزب أن يقترح ضرائب جديدة أو يرفع من أسعار الضرائب القائمة أو يوسع من نطاقها خوفاً من تضاؤل فرص الفوز في الانتخابات.

والولايات المتحدة الأمريكية هي جمهورية اتحادية مع حكومات الولايات والحكومات المحلية المستقلة، و أنها تفرض الضرائب في كل من هذه المستويات، وتشتمل هذه الضرائب على (**ضريبة الدخل، ضريبة الضمان الاجتماعي، الضريبة القيميّة، ضريبة النقل والمعاملات، ضريبة الأعمال والإيرادات الأخرى**).

وتفرض الضرائب على صافي الدخل للأفراد والشركات من قبل الحكومةُ الاتحادية وبعض الحكومات المحلية، أما بالنسبة إلى الضرائب على الأجانب فيحدد الدخل الخاضع للضريبة وفقاً لقواعد المحاسبة الضريبية، لا على مبادئ المحاسبة المالية، وتشمل تقريبا كل أنواع الدخل مهما كان مصدرها، ويُعفى الأفراد من الدخل الخاضع للضريبة من البدلات والمصاريف الشخصية nonbusiness، بما في ذلك

الفوائد على القروض العقارية، والضرائب المفروضة من السلطات الاتحادية أو المحلية، والمساهمات الخيرية، والطبية وغيرها.

وتختلف قواعد الولايات في تحديد الدخل الخاضع للضريبة كثيراً عن القواعد الاتحادية، فمعدلات الضرائب الاتحادية تختلف من (10% - 35%) من الدخل الخاضع للضريبة، فضلاً عن اختلاف معدلات الضرائب بين الولايات من (0% - 12%)، والولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم الذي يفرض ضرائب الدخل على المقيمين من غير مواطنيها، وذلك بالطريقة نفسها التي تُفرض على مواطنيها، عدا الهيئات الدبلوماسية التي تكون معفاة من الضرائب.

وعن طريق دراسة التطور التاريخي للنظام الضريبي الأمريكي يتضح أن الأحداث التشريعية لعام (1913) تجعل هذا العام فاصلاً بين مرحلتين رئيستين من مراحل التطور التاريخي لهذا النظام، فقبل هذا العام كانت الضرائب غير المباشرة، ولاسيما الضرائب الجمركية، التي مثلت مركز الصدارة داخل الهيكل الضريبي إذ بلغت مساهمتها ما يتراوح بين (48% ـ 91%) من الموارد المالية للدولة، انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (1%) في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات، ومن ناحية أخرى لم يكن للضرائب المباشرة سوى أثر هامشي داخل الهيكل الضريبي قبل عام 1913، ففي عام 1861 فُرِضت ضريبة على الدخل الفردي بسعر يعادل 3%، واستمر فرض هذه الضريبة حتى عام 1872، ثم أُلغيت بمقتضى الفقرة التاسعة من المادة الأولى من الدستور الأمريكي، وفي ذلك الوقت كان الدستور الأمريكي لا يسمح إلا بفرض ضرائب مباشرة توزيعية يتم تحديد حصيلتها الكلية مقدماً[1]، ثم يُحدد بعد ذلك النصيب النسبي لكل ولاية من الحصيلة الكلية استناداً إلى

عدد سكانها إذ يزداد نصيبها النسبي من الأعباء الضريبية كلما زاد عدد سكانها والعكس صحيح، وبعد توزيع الأعباء النسبية على الولايات المختلفة تترك الحرية لكل ولاية في توزيع الأعباء الضريبية على سكانها استناداً إلى العديد من الأسس والمبادئ والقواعد الضريبية التي تتلاءم نسبياً مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل ولاية، ومع التزايد المستمر للإنفاق الحكومي وتحت وطأة الحاجة المستمرة إلى موارد مالية إضافية وجب إعادة النظر في نص الفقرة التاسعة من المادة الأولى من الدستور الأمريكي وبما يسمح بفرض ضرائب مباشرة على الدخول بعيداً عن الشكل التوزيعي للأعباء الضريبية، وقد تضمن التعديل السادس عشر للدستور الأمريكي الصادر في 25شباط عام 1913 نصوصاً تسمح بمنح الكونغرس الأمريكي سلطات جديدة أكثر اتساعاً في فرض ضرائب عامة على الدخول، وبمقتضى هذا التعديل في الدستور الأمريكي صِيغت تشريعات ضريبية تضمنت أشكالاً مختلفة من ضرائب الدخل كان أكثرها تميزاً الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين والضرائب على دخول الأشخاص المعنويين ومنذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام الشديد بهذه الضرائب والذي انعكس في صياغة العديد من القواعد الضريبية والنصوص التشريعية التي تسمح لهذه الأنواع من الضرائب من تحقيق المستهدف منها بفاعلية[2].

فنجد أن نسبة مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي الأميركي (GDP) كانت (13.6%) عام 1950، وبدأت بالارتفاع تدريجياً إلى أن وصلت ذروتها في عام 1954، إذ بلغت (21%) وبدأت بالتذبذب منذ ذلك الحين بين (15%) و (20%) من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها بدأت تتراجع مع طلائع الأزمة المالية العالمية

مطلع عام 2008، إلى أن وصلت (15.8%) في عام 2012، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (9)

الإيرادات الضريبية الكلية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1950 ـ 2012)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (ترليون دولار)	الإيرادات الضريبية الكلية (ترليون دولار)	نسبة الإيرادات الضريبية الكلية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1950	0.2937	0.04	13.6
1951	0.3393	0.06	17.6
1952	0.35383	0.07	19.5
1953	0.3793	0.07	18.4
1954	0.3804	0.08	21
1955	0.4147	0.07	16.8
1956	0.4374	0.08	18.2
1957	0.4611	0.09	19.5
1958	0.4672	0.09	19.2
1959	0.5066	0.09	17.7
1960	0.5264	0.10	18.9
1961	0.5448	0.10	18.3
1962	0.5857	0.10	17
1963	0.6173	0.11	17.8

16.5	0.11	0.6636	1964
16.6	0.12	0.7191	1965
16.5	0.13	0.7877	1966
18	0.15	0.8324	1967
16.4	0.15	0.9098	1968
19.3	0.19	0.9844	1969
18.2	0.19	1.0383	1970
16.8	0.19	1.1268	1971
16.9	0.21	1.2379	1972
16.6	0.23	1.3823	1973
17.3	0.26	1.4995	1974
17	0.28	1.6377	1975
16.4	0.30	1.8246	1976
17.7	0.36	2.0301	1977
17.4	0.40	2.2938	1978
17.9	0.46	2.5622	1979
18.6	0.52	2.7881	1980
19.1	0.60	3.1268	1981
19	0.62	3.2532	1982
16.9	0.60	3.5346	1983
17	0.67	3.9309	1984
17.3	0.73	4.2175	1985

17.2	0.77	4.4601	1986
17.9	0.85	4.7364	1987
17.8	0.91	5.1004	1988
18	0.99	5.4821	1989
17.7	1.03	5.8005	1990
17.5	1.05	5.9921	1991
17.1	1.09	6.3423	1992
17.2	1.15	6.6674	1993
17.7	1.26	7.0852	1994
18.2	1.35	7.4147	1995
18.4	1.45	7.8385	1996
18.9	1.58	8.3324	1997
19.5	1.72	8.7935	1998
19.5	1.83	9.3535	1999
20.3	2.03	9.9515	2000
19.3	1.99	10.2862	2001
17.3	1.85	10.6423	2002
15.9	1.78	11.1422	2003
15.8	1.88	11.8533	2004
17	2.15	12.623	2005
18	2.41	13.3772	2006
18.3	2.57	14.0287	2007
17.5	2.52	14.3691	2008

2009	13.939	2.10	15
2010	14.5082	2.16	14.8
2011	14.9586	2.30	15.3
2012	15.6015	2.47	15.8

Source: www.usgovernmentrevenue.com

أولاً: ضريبة الدخل

ضريبة الدخل (Income Tax) هي قيمة مقتطعة من الدخل الشخصي تحتسب بنسبة مئوية من إجمالي الدخل بعد خصم الإعفاءات الضريبية، وتُعد ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأميركية من أهم واردات الحكومة الاتحادية، وقد أقر الكونغرس ضريبة الدخل في عام 1913، وكانت نسبة ما جمعته الحكومة الاتحادية في ذلك العام من ضرائب تعادل (3%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد قرن، وصلت مابين (15% ـ 20%).

وقد صدر قانون الضرائب في الولايات المتحدة الأميركية أول مرة عام 1913 للمساهمة في تمويل الحرب العالمية الأولى، أما في الخمسينات فقد زادت الأهمية النسبية لضريبة الدخل في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى(10.2%) منه، على حين احتلت كل أنواع الضرائب الأخرى نسبة (3.4%) من الناتج المحلي الإجمالي .

وكان الوعاء الضريبي في تغيّر مستمر مع التغيرات الحاصلة في السياسة الخارجية الأميركية، ففي زمن الحرب الكورية(1950 ـ 1953) رفع الكونغرس ضرائب الدخل في بداية عام 1951 لتمويل المجهود الحربي، فارتفعت نسبة مساهمة ضريبة الدخل منذ ذلك العام إلى (11.7%)، فقد شهدت المدة (1951 ـ 1955) أعلى نسبة مساهمة للضرائب في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراوحت بين (11.7% ـ

13.9%) وكذا الحال في حرب فيتنام (1965 ـ 1973) فقد رفع الكونغرس ضرائب الدخل في بداية عام 1966، لتشكل في ذلك العام نسبة (11.4%) من الناتج المحلي الإجمالي وظلت مرتفعة حتى عام 1974، إذ تمت زيادة الضرائب لتمويل المجهود الحربي، وفي عام 2001 حصل الرئيس جورج بوش الابن على موافقة الكونغرس على حزمة من الإعفاءات الضريبية على الأغنياء، انخفضت بسببها نسبة مساهمة ضرائب الدخل إلى (9.4%) في العام التالي 2002، والى (8.3%) في عام 2003، وكان من المفترض أن تنتهي تلك الإعفاءات في عام 2010، ولكن الكونغرس، الذي يسيطر عليه الحزب الجمهوري، استطاع أن يمدد تلك الإعفاءات لغاية كانون الأول 2012، ومنذ ذلك الحين وحتى أزمة المنحدر المالي لم تُرفع تلك الإعفاءات على الرغم من مطالبة الرئيس أوباما برفعها أكثر من مرة لكونها ساهمت برفع سقف الديّن الأميركي، والجدول التالي يوضح حجم ضريبة الدخل في الولايات المتحدة للمدة (1950 ـ 2012) ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (10)

ضريبة الدخل ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1950 ـ 2012)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (ترليون دولار)	عدد السكان (مليون)	ضريبة الدخل (ترليون دولار)	نسبة ضريبة الدخل من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1950	0.2937	151.326	0.03	10.2
1951	0.3393	153.917	0.04	11.7
1952	0.3583	156.552	0.05	13.9

13.1	0.05	159.232	0.3793	1953
13.1	0.05	161.958	0.3804	1954
12	0.05	164.731	0.4147	1955
11.4	0.05	167.551	0.4374	1956
13	0.05	170.420	0.4611	1956
10.7	0.05	173.337	0.4672	1958
9.8	0.05	176.305	0.5066	1959
1.3	0.06	179.323	0.5264	1960
11	0.06	181.588	0.5448	1961
11.9	0.07	183.881	0.5857	1962
11.3	0.07	186.204	0.6178	1963
10.5	0.07	188.555	0.6636	1964
9.7	0.07	190.937	0.7191	1965
11.4	0.09	193.348	0.7877	1966
12	0.10	195.790	0.8324	1967
10.9	0.10	198.263	0.9098	1968
12.1	0.12	200.766	0.9844	1969
11.5	0.12	203.302	1.0383	1970
9.7	0.11	205.515	1.1268	1971
10.5	0.13	207.752	1.2379	1972
10.1	0.17	210.013	1.3823	1973
10.6	0.16	212.299	1.4995	1974

9.7	0.16	214.609	1.6377	1975
9.3	0.17	216.945	1.8246	1976
10.3	0.21	219.307	2.0301	1977
10.4	0.24	221.694	2.2938	1978
10.9	0.28	224.107	2.5622	1979
11.1	0.31	226.546	2.7881	1980
11.1	0.35	228.670	3.1268	1981
10.7	0.35	230.815	3.2532	1982
9.3	0.33	232.979	3.5346	1983
9.1	0.36	235.164	3.9309	1984
9.4	0.40	237.369	4.2175	1985
9.1	0.41	239.595	4.4601	1986
10.1	0.48	241.842	4.7364	1987
9.8	0.50	244.110	5.1004	1988
10	0.55	246.399	5.4821	1989
9.6	0.56	248.710	5.8005	1990
9.5	0.57	251.802	5.9921	1991
9.1	0.58	254.933	6.3423	1992
9.4	0.63	258.103	6.6674	1993
9.5	0.68	261.312	7.0852	1994
10.1	0.75	264.561	7.4147	1995
10.5	0.83	267.850	7.8385	1996

11	0.92	271.180	8.3324	1997
11.5	1.02	274.552	8.7935	1998
11.3	1.06	277.966	9.3535	1999
12.1	1.21	282.172	9.9515	2000
11.1	1.15	285.082	10.2862	2001
9.4	1.01	287.804	10.6423	2002
8.3	0.93	290.326	11.1422	2003
8.4	1.00	293.046	11.8533	2004
9.5	1.21	295.507	12.623	2005
10.4	1.40	298.109	13.3772	2006
10.9	1.53	300.733	14.0287	2007
10	1.45	303.380	14.3691	2008
7.5	1.05	306.051	13.939	2009
7.5	1.09	308.746	14.5082	2010
8.4	1.27	311.592	14.9586	2011
8.9	1.40	314.123	15.6015	2012

Source: www.usgovernmentrevenue.com

ثانياً: ضريبة الضمان الاجتماعي

ضريبة الضمان الاجتماعي (Social Insurance Taxes) هي الضرائب التي تستحصلها الحكومة وتُخصص بخدمة برنامج الضمان الاجتماعي، وهو النظام الذي تقوم به الحكومة لغرض توفير الحماية المالية لشرائح محددة من المجتمع ضد بعض الظروف التي لا يمكن

التنبؤ بها في المستقبل، وتشمل فئات العاطلين عن العمل، والمسنين، والمرضى، والمعاقين، وضحايا الحوادث الصناعية.

ويعود تشريع برنامج الضمان الاجتماعي إلى عام 1935، عندما وقع الرئيس روزفلت على قانون الضمان الاجتماعي في 15 آب من ذلك العام، وشمل ذلك التشريع الفئات المذكورة.

وعادةً ما يُستخدم برنامج الضمان الاجتماعي كأداة فعّالة في الانتخابات الأميركية، إذ إن الدرس الأهم الذي يتعلمه المرشحون في الانتخابات الأمريكية هو أن الطريق إلى صوت الناخب يمر بحافظة نقوده، فعلى سبيل المثال، منذ أن بدأ المرشحان الرئاسيان في الانتخابات الأخيرة (2011) الديمقراطي باراك أوباما ومنافسه الجمهوري جون ماكين معركتهما الانتخابية أظهرا قدرات جيدة علي استيعاب هذا الدرس والالتزام به، لاسيما أن الانتخابات المقبلة تأتي في ذروة أزمة اقتصادية حقيقية تجعل الناخب أكثر حساسية تجاه أية إشارة إيجابية أو سلبية تتعلق بميزانيته.

وأوباما من جانبه بدأ برنامجه بالهجوم على الاستقطاعات التي قررها الرئيس جورج بوش بوصفها موجهة لمصلحة الأثرياء لا الطبقة المتوسطة، فهو يعد أن تلك التخفيضات تمنح من يكسبون أكثر من مليون دولار سنوياً خفضاً ضريبياً يزيد (160) مرة على ما يحصل عليه أفراد الطبقة الوسطى، ويقترح إعفاءات جديدة لهذه الطبقة عن طريق برنامج لرد الضريبة بواقع (300) دولار للأسرة، ومن ثم ستكون الحصيلة (20) مليار دولار تُضخ في السوق لإنعاشة، بالإضافة إلى هذا الحل السريع، يتضمن برنامجه منح تخفيضات ضريبية بنحو (1000) دولار للأسرة ومنح إعفاءات مختلفة لنحو (150) مليون عامل بجانب مبادرة

جديدة لرد (500) دولار للفرد و(1000) دولار للأسرة، وتخفيض ضريبة الدخل للمسنين الذين يقل دخلهم عن (50) ألف دولار سنويا، وبما يوفر (1400) دولار سنويا لكل شخص.

وماكين هو الآخر لديه برنامجه المغري، وهو على خلاف أوباما يدافع عن استقطاعات بوش التي تستفيد منها الشركات الكبرى، إذ يعد أن تلك الشركات هي قاطرة التنمية الاقتصادية الحقيقية والتي تضمن توفير فرص العمل ومن ثم لا يجب تكبيلها بضرائب تعجيزية إضافية يطالب بها الديمقراطيون، أما الطبقة المتوسطة التي يستهدفها أوباما فلدى ماكين أيضا ما يقدمه لها، إذ اقترح إلغاء ما يسمي بالحد الأدنى وهي ضريبة تدفعها نحو (25) مليون أسرة من هذه الطبقة، ومن ثم توفير نحو (60) مليار دولار سنويا لهذه الأسر، ووفقا لهذه الخطة ستوفر الأسرة التي لديها أطفال (2700) دولار سنوياً، ويرى الكثير من الاقتصاديين المحايدين أن خطط المرشحين كانت تتضمن العديد من الأفكار الجديدة، إلا أن جانباً كبيراً منها لا يمكن تطبيقه بسهولة، في المدى القريب، وأن بعض المقترحات بتخفيضات ضريبية ستؤدي إلي نتيجة عكسية في بعض الحالات .

ويرى المناصرون للمحافظة على برنامج الضمان الاجتماعي، أن كلفة هذا البرنامج أصبحت خارج السيطرة لأن الولايات المتحدة أنفقت (4) ترليون دولار على الحروب في العراق وأفغانستان، وهبطت عائدات الضرائب في الأزمة المالية عام 2008، التي تُعد الأعنف منذ الكساد الكبير عام 1929، بسبب الإعفاءات الضريبية التي أُقرت في عهد الرئيس بوش الابن لصالح الأثرياء.

كان برنامج الضمان الاجتماعي من أكثر برامج الإنفاق الحكومي

الأميركي جدلاً، إذ إن نسبة نمو السكان في أميركا متقلبة، وأن عدد المستفيدين من هذا البرنامج تزداد يومياًبسبب الإنجاب العالي الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية، أو ما عرف بـ«Baby Boom» ففي حدود سنة 2020، ستصبح قيمة المنافع السنوية المسددة وفقاً لهذا البرنامج أكبر من الاشتراكات، ومن ثم سيحصل عجز مالي يؤدي إلى إفلاس تلك المؤسسة إذا لم يتم تدارك الأمر عن طريق زيادة الاشتراكات أو تخفيض المنافع أو عبر إيجاد مصادر تمويل جديدة.

والجدول الآتي يوضح تصاعد كُلف برنامج الضمان الاجتماعي ونسبة استنفاذها من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1950 ـ 2012) ونلاحظ أنه في المدة المذكورة تصاعدت هذه النسبة من (2.6%) عام 1953 وبإنفاق قدره (379) مليار دولار، إلى (5.3%) وبإنفاق قدره (840) مليار دولار في عام 2012.

جدول (11)

ضريبة الضمان الاجتماعي للمدة (1950 ـ 2012)

السنة	ضريبة الضمان الاجتماعي (ترليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (ترليون دولار)	نسبة مساهمة ضريبة الضمان الاجتماعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
1950	-	0.2937	0
1951	-	0.3393	0
1952	-	0.3583	0
1953	0.01	0.3793	2.6
1954	0.01	0.3804	2.6

2.4	0.4147	0.01	1955
2.2	0.4374	0.01	1956
2.1	0.4611	0.01	1957
2.1	0.4672	0.01	1958
1.9	0.5066	0.01	1959
1.8	0.5264	0.01	1960
1.8	0.5448	0.01	1961
0	0.5857	0.00	1962
3.2	0.6178	0.02	1963
3	0.6636	0.02	1964
2.7	0.7191	0.02	1965
3.8	0.7877	0.03	1966
3.6	0.8324	0.03	1967
3.2	0.9098	0.03	1968
4	0.9844	0.04	1969
3.8	1.0383	0.04	1970
4.4	1.1268	0.05	1971
4	1.2379	0.05	1972
4.3	1.3823	0.06	1973
5.3	1.4995	0.08	1974
4.8	1.6377	0.08	1975
4.9	1.8246	0.09	1976

5.4	2.0301	0.11	1977
5.2	2.2938	0.12	1978
5.4	2.5622	0.14	1979
5.7	2.7881	0.16	1980
5.7	3.1268	0.18	1981
6.1	3.2532	0.20	1982
5.9	3.5346	0.21	1983
6.1	3.9309	0.24	1984
6.4	4.2175	0.27	1985
6.2	4.4601	0.28	1986
6.3	4.7364	0.30	1987
6.4	5.1004	0.33	1988
6.5	5.4821	0.36	1989
6.5	5.8005	0.38	1990
6.6	5.9921	0.40	1991
6.4	6.3423	0.41	1992
6.4	6.6674	0.43	1993
6.4	7.0852	0.46	1994
6.4	7.4147	0.48	1995
6.5	7.8385	0.51	1996
6.4	8.3324	0.54	1997
6.4	8.7935	0.57	1998

6.5	9.3535	0.61	1999
6.5	9.9515	0.65	2000
6.7	10.2862	0.69	2001
6.5	10.6423	0.70	2002
6.3	11.1422	0.71	2003
6.1	11.8533	0.73	2004
6.2	12.623	0.79	2005
6.2	13.3772	0.84	2006
6.2	14.0287	0.87	2007
6.2	14.3691	0.90	2008
6.3	13.939	0.89	2009
5.9	14.5082	0.86	2010
5.4	14.9586	0.82	2011
5.3	15.6015	0.84	2012

Source: www.usgovernmentrevenue.com

ثالثاً: الضريبة القيميّة

الضريبة القيّمية (Ad - valorem Taxes) هي الضريبة التي تُفرض وفقاً للقيمة، مثل الضريبة الدورية على أساس قيمة العقارات أو الممتلكات الشخصية، أو ضريبة القيمة المضافة (VAT)، وهي نوع من الضرائب الأكثر شيوعاً من الضريبة المحددة، وتُفرض على أساس كمية من عنصر، مثل سنت للكيلوغرام الواحد، بقطع النظر عن السعر، وفي بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، يُفرض هذا النوع من الضرائب

على (26) نوعاً من السلع والخدمات، من مثل السندات الحكومية الصادرة عن الحكومة الاتحادية أو السلطات المخولة في الولايات، والأسهم في الشركات المشاركة، وإصدارات دور النشر ومراكز الأبحاث التي تستخدم هذه المنشورات للأغراض التجارية، فضلاً عن الإعلانات التجارية.

ففي الوقت التي كان فيه هذا النوع من الضرائب يبلغ (1) مليار دولار عام 1950 وبنسبة (3.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، أصبح في عام 2012 يُقدر بـ(150) مليار دولار وبنسبة (0.9%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (12)

الضريبة القيميّة للمدة (1950 ـ 2012)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (ترليون دولار)	الضريبة القيميّة (ترليون دولار)	نسبة الضريبة القيمية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1950	0.2937	0.01	3.4
1951	0.3393	0.02	5.8
1952	0.3583	0.02	5.5
1954	0.3804	0.02	5.2
1955	0.4147	0.02	.8
1956	0.4374	0.02	4.5
1957	0.4611	0.02	4.3
1958	0.4672	0.02	4.2

3.9	0.02	0.5066	1959
3.7	0.02	0.5264	1960
3.6	0.02	0.5448	1961
0	0.00	0.5857	1962
3.24	0.02	0.6178	1963
3.0	0.02	0.6636	1964
2.7	0.02	0.7191	1965
2.5	0.02	0.7877	1966
2.4	0.02	0.8324	1967
2.1	0.02	0.9098	1968
2	0.02	0.9844	1969
1.9	0.02	1.0383	1970
1.7	0.02	1.1268	1971
1.6	0.02	1.2379	1972
1.4	0.02	1.3823	1973
2	0.03	1.4995	174
1.8	0.03	1.6377	1975
1.6	0.03	1.8246	1976
1.4	0.03	2.0301	1977
1.1	0.03	2.2938	1978
1.1	0.03	2.5622	1979
1.4	0.04	2.7881	1980

1.9	0.06	3.1268	1981
1.5	0.05	3.2532	1982
1.4	0.05	3.5346	1983
1.5	0.06	3.9309	1984
1.4	0.06	4.2175	1985
1.1	0.05	4.4601	1986
1.2	0.06	4.7364	1987
1.1	0.06	5.1004	1988
1	0.06	5.4821	1989
1.2	0.07	5.8005	1990
1.1	0.07	5.9921	1991
1.2	0.08	6.3423	1992
1.1	0.08	6.6674	1993
1.4	0.10	7.0852	1994
1.3	0.10	7.4147	1995
1.1	0.09	7.8385	1996
1.2	0.10	8.3324	1997
1.2	0.11	8.7935	1998
1.3	0.13	9.3535	1999
1.3	0.13	9.9515	2000
1.2	0.13	10.2862	2001
1.1	0.12	10.6423	2002

1	0.12	11.1422	2003
1	0.13	11.8533	2004
1	0.13	12.623	2005
1	0.14	13.3772	2006
1.9	0.13	14.0287	2007
0.9	0.14	14.3691	2008
0.9	0.13	13.939	2009
0.8	0.13	14.5082	2010
0.8	0.13	14.9586	2011
0.9	0.15	15.6015	2012

Source: www.usgovernmentrevenue.com

أما النوعين الآخرين من الضرائب، وهما ضريبة النقل والمعاملات (Fees And Charges) وضريبة الأعمال والإيرادات الأخرى (Business And Other Revenue) فهما ضريبتان هامشيتان منخفضتا الإيرادات، إذ بلغت الإيرادات الفيدرالية لهذين النوعين مبلغ (8) مليار دولار عام 2012، وهي بذلك لاتؤثر بشكل كبير في الموازنات، ويظل الاهتمام مركزاً على الأنواع الثلاث الأولى.

هوامش الفصل الثالث

(1) الضرائب التوزيعية: وهي الضريبة التي تعين قيمتها الكلية من دون تحديد سعرها، بحيث توزع هذه القيمة الكلية على جماعة المكلفين وفق أسس معينة.

(2) احمد إسماعيل إبراهيم المشهداني، أثر العولمة على هيكل النظام الضريبي (الولايات المتحدة الأميركية، مصر)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد2002، ص136.

الفصل الرابع

المنحدر المالي... تاريخ نظري

في الولايات المتحدة الأميركية، المنحدر المالي أو الهاوية المالية Fiscal Cliff هو مصطلح حديث ظهر أول مره في شباط من العام 2012 على لسان رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بن برنانكي Ben Shalom Bernanke، ويشير هذا المصطلح إلى الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تصدر عن زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي لغرض خفض العجز في الميزانية الأمريكية ابتداءً من عام 2013 إذا لم تتغير القوانين القائمة منذ عام 1917 بخصوص العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي.

فإن مقدار الديّن الأميركي، الذي يُسجّل لحظياً عن طريق البنك الفيدرالي ويُبث للجمهور، بلغ حتى إعداد هذه الوريقات في 12كانون الثاني 2013 (.164)[1] ترليون دولار وهو الحد الأقصى للدّين الذي أقره الكونغرس الأميركي آخر مرة في شباط 2010، وهو يفوق الناتج المحلي الإجمالي الأميركي الذي بلغ (15.4)[2] ترليون دولار في التاريخ نفسه، ومن المعروف أن الكونغرس شرّع قانون إمكانية رفع الديّن عام 1917 بتحديد حجم تدبير الأموال للحكومة تجنباً لإصدار الحكومة

سندات حكومية عشوائياً لغرض زيادة إنفاقها، والوقاية من العواقب الوخيمة التي قد تنتج عن عدم تغطية الإيرادات الحكومية لنفقاتها، فإذا اقترب إجمالي حجم الديون للحكومة الفيدرالية من السقف القانوني، وجب على البيت الأبيض تقديم اقتراح إلى الكونغرس لرفع سقف الدين لتغطية التزامات الحكومة الداخلية والخارجية من إنفاق حكومي على الخدمات والرواتب والبحث العلمي والإنفاق العسكري والأمني.. الخ.

أولاً: المنحدر المالي تاريخياً

في عام 1917 شرّع الكونغرس الأميركي أول مرة قانوناً يحد من كمية ونوعية الديون التي سمحت بإصدارها وزارة الخزانة الأميركية على شكل سندات حكومية، وكان الهدف في البداية إعطاء المزيد من المرونة لوزارة الخزانة، وليس أكثر، على إدارة شؤونها المالية في البلاد، ولكن في نهاية المطاف، أدرك أعضاء الكونجرس أن الإدارات في البيت الأبيض قد تمكنوا من استخدام هذا القانون لفرض خيارات صعبة في الموازنة الفيدرالية[3].

وبموجب قانون تحديد سقف الدين (Second Liberty Bond Act) الذي صدر عام 1917، أعطيت وزارة الخزانة الأمريكية صلاحية محددة لسقف الدين، أي الحد الذي يمكنها به أن تقترض من دون الحصول على موافقة الكونغرس، مع قيامها بتقدير تواريخ الاستحقاق، ومستويات أسعار الفائدة ونوع الأدوات النقدية التي تُطرح، أما المبلغ الإجمالي للأموال التي من الممكن أن تُقترضها الحكومة من دون الحصول على إذن جديد من الكونغرس فسمي بـ(مجموع الدين العام الخاضع للحد المقرر (total public debt subject to limit)، وأن أي

مبلغ فوق هذا المستوى يجب أن تحصل الحكومة على موافقة إضافية من السلطة التشريعية (الكونغرس) حتى تستمر بالاقتراض[4].

في عام 1935 طُبق برنامج الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة الأميركية أول مرة، وكان هذا البرنامج يستهدف شريحة المتقاعدين فوق سن (65)، وفي وقت لاحق رُفع إلى سن (67)، وسُمي ب (pay - as - you - go system) أي (نظام دفع الاستحقاقات أولاً بأول) إذ يعتمد هذا البرنامج على فلسفة أن العمّال الحاليين يقومون بدفع ضرائب للمتقاعدين الحاليين، وعندما بدأ العمل بهذا البرنامج كانت أعداد المتقاعدين محدودة، فضلاً عن أن نسبة العمّال القريبة من سن التقاعد (65) سنة كانت اقل، ولكن مع مرور الوقت وتحسن الرعاية الصحية، بدأت نسب العمّال فوق سن (65) سنة تزداد، فضلاً عن زيادة أعداد المتقاعدين، وأدى كل هذا إلى ارتفاع تكلفة الضمان الاجتماعي بشكل كبير في العقد الذي تلى إقرار برنامج الضمان الاجتماعي، وبدأ سقف الدين الأميركي بالبروز كمشكلة أساسية منذ العام 1939 صعوداً.

في عام 1965 أستحدث قانونا التأمين الصحي والرعاية الطبية، الأول قانون التأمين الصحي للمسنين، والثاني قانون التأمين الصحي للفقراء، وبهذين القانونين ارتفعت تكاليف الرعاية الصحية وأصبحت برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية أكثر تكلفة على الميزانية الفيدرالية، إذ إن اغلب المتقاعدين يعيشون مدة طويلة بسبب برامج الرعاية الصحية المتطورة التي تقدمها الحكومة الفيدرالية لهم، وقد تزامن ذلك مع الطفرة الكبيرة في عدد الولادات التي شهدتها الولايات المتحدة، وبذلك أصبح ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والرعاية الطبية، إلى الآن، أكبر استنزاف لوزارة الخزانة، وعلى مدى المستقبل القريب،

ما لم تُجرى تغييرات جوهرية على تلك البرنامج، فإذا لم تحدث تغييرات، فمن المتوقع أن برامج الرعاية الصحية، والطبية، والأمن الاجتماعي، والفائدة على الديون سوف تلتهم الميزانية الفيدرالية بأكملها بحلول عام 2025.

في عام 1985 أسست منظمة (الأميركيون من أجل الإصلاح الضريبي) من قبل غروفر نوركويست Grover Norquist، فضلاً عن منظمة الدفاع عن خفض الضرائب، وكلاهما من مؤسسات المجتمع المدني، وقادت هاتان المنظمتان حملة شعبية ضد رفع الضرائب، ولاقت هذه الدعوة تأييداً واسعاً لدى الرأي العام الأميركي، واستطاعت تلك المنظمتان الحصول على وعد من أعضاء الكونغرس الأميركي بعدم رفع الضرائب، ولكن في عام 1990 كسر الرئيس بوش الأب تعهده في أثناء حملته الانتخابية، وبعد خسارته الانتخابات أمام الديمقراطي بيل كلنتون، أدرك جورج بوش الأب والجمهوريون عموماً الدرس بأن رفع الضرائب كانت السبب الأهم في خسارتهم.

هذا الفهم المتأخر لدرس الضرائب لبوش الأب أدركه بوش الابن مبكراً، ففي عامي 2001 و 2003 مرر الكونغرس تخفيضات جورج بوش الابن الضريبية، وبسبب عدم وجود أصوات كافية في الكونغرس لجعل تلك التخفيضات دائمة، فقد حُدِّدت بمدة زمنية محددة أن تنتهي في عام 2010.

وفي عام 2003 بدأت عمليات غزو العراق، وقد قُدرت التكاليف الإجمالية للحرب من (700) مليار دولار إلى (3) تريليون دولار، وفي العام نفسه، يضيف الكونغرس منافع دوائية جديدة عن طريق وصفات الأطباء (prescription drug benefit)، ولكن تقرر دفع أثمانها عن طريق

اقتراض المزيد من المال، بدلا من زيادة الضرائب.

وفي نهاية عام 2008 بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة قبل استلام أوباما مقاليد البيت الأبيض بثلاثة أشهر، وبعد مرور عام على مدته الرئاسية الأولى، أنشأ أوباما ماسمي بـ(اللجنة الوطنية للمسؤولية المالية والإصلاح) National Commission on Fiscal Responsibility and Reform، والتي عُرفت فيما بعد باسم لجنة (سيمبسون ـ باولز) برئاسة الجمهوري (آلن سيمبسون) Alan Simpson، والديمقراطي (إرسكين باولز) Erskine Bowles وتتمثل مهمتها في الوصول إلى خطة لتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.

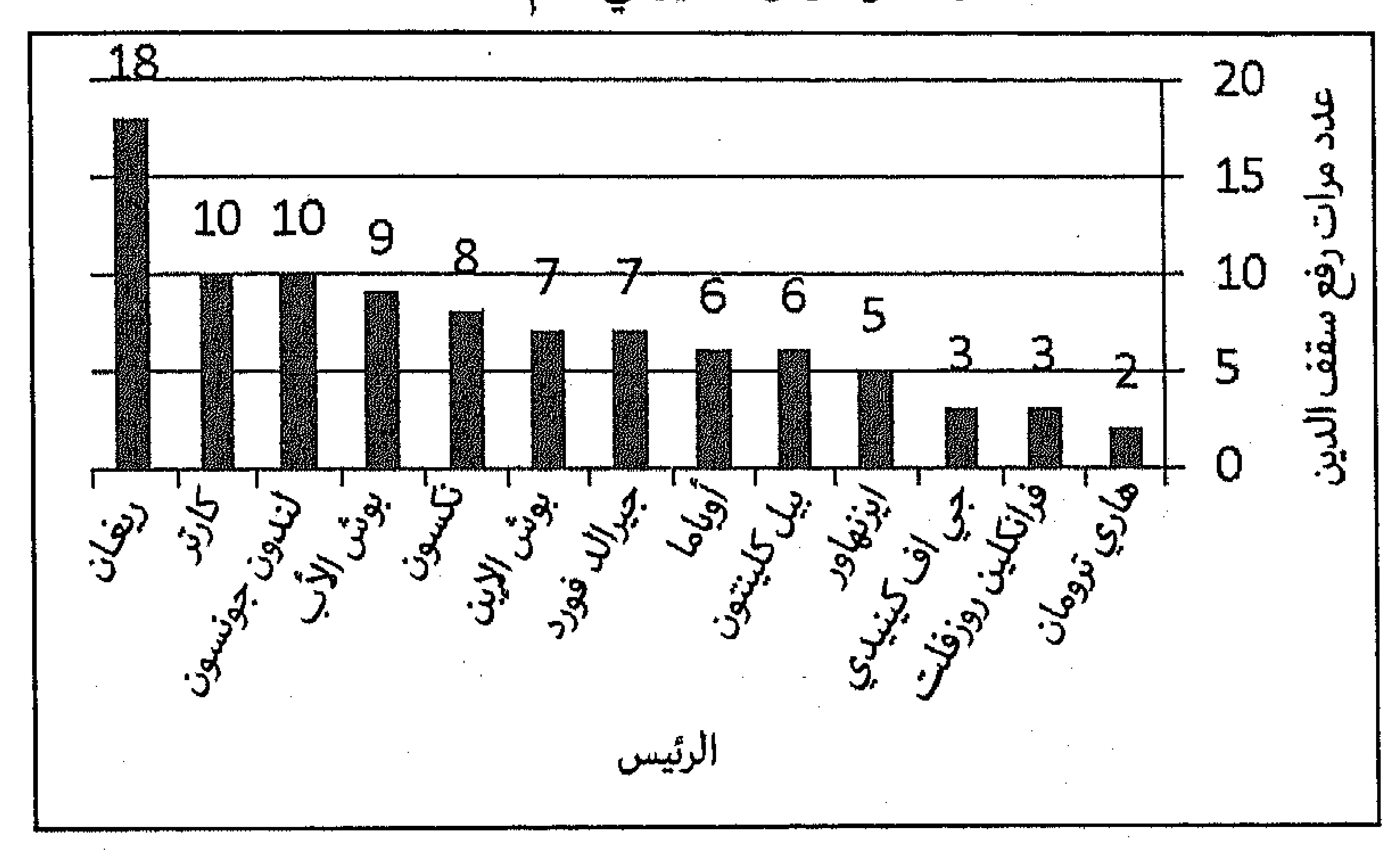
مع الملاحظ أنه منذ عام 1933 وإلى الوقت الحاضر وافق الكونغرس على رفع الدين (94) مره[5]، منها ثلاث عشرة مرة بين الأعوام (2001 ـ 2010) فقط، والملاحظ أنه مع الوقت تسارعت وتيرة طلبات رفع سقف الديّن، ولاسيما بعد العام 2001 وحتى الوقت الحاضر، فقد قامت إدارة الرئيس روزفلت Franklin D. Roosevelt أول مرة برفع سقف الديّن لثلاث مرات في المدة (1933 ـ 1945)، فيما قامت إدارة الرئيس ترومان Harry S. Truman برفعه مرتين في المدة (1945 ـ 1953)، أما إدارة الرئيس ايزنهاور Dwight D. Eisenhower. فقد رفعت سقف الديّن خمس مرات للمدة (1953 ـ 1961)، تبعتها إدارة الرئيس جون كندي John F. Kennedy برفعه ثلاث مرات، أما إدارة جونسون Lyndon B. Johnson فقد قامت برفعه عشر مرات للمدة (1963 ـ 1969)، ثم إدارة الرئيس نكسون Richard Nixon ثماني مرات في المدة (1969 ـ 1974)، أما إدارة الرئيس فورد Gerald Ford فقد رفعته سبع مرات للمدة من (1974 ـ 1977)، على حين قامت إدارة كارتر Jimmy Carter برفعة لعشر

مرات للمدة من (1977 ـ 1981)، أما أعلى معدل لرفع سقف الديّن فقد قام به الرئيس ريغان للمدة (1981 ـ 1989) لثماني عشرة مرة، وفي عهد بوش الأب George H. W. Bush رُفِعَ تسع مرات للمدة (1989 ـ 1993)، أما في عهد كلنتون Bill Clinton فقد رُفِعَ إلى ست مرات للمدة (1993 ـ 2001)، وفي عهد بوش الابن George W. Bush فقد تم رُفِعَ لسبع مرات للمدة من (2001 ـ 2009)، أما في عهد أوباما فقد رُفِعَ إلى ست مرات منذ عام 2009 وإلى الآن.

والشكل البياني الآتي يوضح ما ورد أعلاه، مع ملاحظة أنه في الإدارات الديمقراطية رُفِعَ سقف الدين أربعين مرة، أما في الإدارات الجمهورية رُفِعَ أربع وخمسين مرة.

شكل (7)

عدد مرات رفع الدين منذ صدور قانون سقف الديّن من الكونغرس الأميركي عام 1917



المصدر: من إعداد الباحث وفقاً إلى:

John Light, The Partisan History of the Debt Ceiling. Moyers, 11 January 2013.

ثانياً: من أين تستدين الحكومة الأميركية

بموجب قانون الولايات المتحدة، لا يمكن للإدارة الأميركية الإنفاق إلا إذا كان لديها أموال كافية تغطي حجم إنفاقها، يمكن لهذه الأموال أن تأتي إما من إيرادات الضرائب أو اقتراض وزارة الخزانة، وقد وضع الكونغرس سقفاً لهذا الديّن (debt ceiling)، فلا يمكن لوزارة الخزانة أن تتجاوز هذا السقف، فسقف الديّن هذا لا يقيد قدرة الكونغرس على سن تشريع قوانين الإنفاق والإيرادات التي تؤثر في مستوى الدين أو يقيد السياسات المالية، بل يقيد سلطة وزارة الخزانة في الاقتراض لغرض التمويل عن طريق القرارات التي سنها الكونغرس والرئيس، فالكونغرس عادة يقوم بالتصويت على زيادة سقف الديّن في كل مرة تحتاج فيها الإدارة إلى رفع ذلك السقف، بعد أن تكون الإدارة بحاجة إلى قرارات تؤثر في السياسة المالية الفيدرالية يمكن عن طريقها الحصول على إذن الكونغرس للبدء بالاقتراض، وفي حالة عدم وجود إيرادات كافية، فإن الفشل في رفع سقف الدين سيؤدي إلى عدم القدرة على إدارة تمويل جميع أوجه الإنفاق الذي كان مطلوباً القيام بها لإنجاز أعمال وبرامج مسبقة أقرها الكونغرس، في هذه النقطة، فإن الحكومة ينبغي عليها إلغاء بعض أنواع الإنفاق أو تأجيلها، وهذا الوضع، في بعض الأحيان يؤدي إلى إغلاق جزئي للخدمات الحكومية (a partial government shutdown)، فضلاً عن ذلك، فإن من دون هذه الزيادة، لن تدخل الولايات المتحدة في السيادة الافتراضية (فشل في دفع الفائدة و/ أو فشل رئيس في دفع استحقاقات سندات الخزانة في الوقت المحدد) ومن ثم خلق أزمة دولية في الأسواق المالية، وبدلا من ذلك، يمكن أن تتجنب هذه الأزمة إذا كانت الحكومة مستعده على

وجه السرعة للحد من أوجه إنفاقها الأخرى بمقدار النصف تقريباً، فإن رفع سقف الدين تتطلب موافقة مجلسي النواب والشيوخ، ولكن أغلب الجمهوريين وبعض الديمقراطيين، أصروا أن يقترن رفع ذلك السقف مع خطة لخفض النمو في الديّن، إذ كانت هناك اختلافات في كيفية الحد من الزيادة المتوقعة في الديون .

ففي البداية، عارض جميع أعضاء الكونغرس من الجمهوريين (الذين يتمتعون بأغلبية في مجلس النواب) أية زيادة في الضرائب والخفض المقترح الكبير في الإنفاق، على حين يفضل غالبية كبيرة من أعضاء الكونغرس من الديمقراطيين (الذي يتمتعون بأغلبية في مجلس الشيوخ) زيادة الضرائب إحداث تخفيضات أقل في الإنفاق، وبتأييد من أنصار حركة حزب الشاي (Tea Party) رفض الجمهوريون أي اتفاق يُخفق في دمج تخفيضاتِ الإنفاق الكبيرة والفورية أَو إجراء تعديل دستوري تتطلّبُه ميزانية متوازنة[6]. ولكن من أين تستدين الولايات المتحدة الأميركية، صاحبة أكبر اقتصاد على مستوى العالم؟ تستدين الولايات المتحدة من الخارج والداخل، إذ تبلغ نسبة الديون الخارجية من مجموع الديّن الأميركي قرابة (68%) أما نسبة الديون الداخلية فتبلغ قرابة (32%)، والديّن الداخلي عبارة عن سندات حكومية تقوم السلطات النقدية ممثلةً بالبنك الفيدرالي ببيعها إلى الجمهور بأسعار فائدة محددة، أما الديّن الخارجي فهو من مؤسسات التمويل الدولية والمستثمرين الأجانب.

وعند توزيع هذه الديون على الشعب الأميركي نجد أن كل مواطن أميركي مديون بمبلغ (5.691) دولار، أما دافعو الضرائب فحصة كل فرد منهم (141.824) دولار، وقد بلغت خدمة هذه الديون فقط (4)

ترليون دولار حصة الفرد الأميركي الواحد منها (12.454) دولار.

والولايات المتحدة اليوم مضطرة للمحافظة على مصداقيتها بدفع فوائد سنداتها أو سندات الخزينة حتى لا تفقد مصداقيتها أمام المستثمرين المحليين أو الأجانب، فلابد إذن من زيادة مبالغ الديّن حتى تكسب ثقة المستثمرين، والعائق وجود معارضة داخلية من الجمهوريين نحو رفع سقف الدين الذي اقترحه الرئيس أوباما، هذا على الرغم من أن الجمهوريين قد قاموا في عهد الرئيس بوش برفع سقف الديّن العام سبع مرات، فإنهم اليوم يرفضون رفع سقفه بحجة أن يكون ذلك مصحوباً ببرنامج محدد لخفض الإنفاق الحكومي للإدارة الحالية والسيطرة على النمو في الديّن العام، أما شركات التصنيف الائتمانية العالمية فإنها ستكون مضطرة بحلول شهر كانون الثاني من عام 2013 إلى تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة مرةً أخرى، وهذا سيلحق المزيد من الأضرار بأسواق المال الأميركية وقيمة الدولار الأميركي.

وهذا يعني أن رفع سقف الديّن الأميركي سيوفر للخزانة الأمريكية قروضاً جديدة تجعلها تتفادي العجز عن الوفاء بديونها، وبما أن السقف الأخير للديون الأميركية الذي أقرته المؤسسة التشريعية (الكونغرس) قد استنفذته الحكومة فهي الآن تطلب الأذن بمزيد من الديون إلى سقف (18) ترليون دولار، وأن عدم موافقة الكونغرس يعني مخاطر داخلية وخارجية لها، لأنها ستدخل مرحلة ركود اقتصادي وستنخفض العائدات والضرائب وتزيد تكاليف البطالة والدعم الاجتماعي والرعاية الصحية، فقبل أيام، رفض مجلس الشيوخ الأمريكي مشروعاً لرفع سقف الديّن مقدماً من الرئيس أوباما، وفي حال الإخفاق

في الوصول إلى اتفاق على رفع سقف الديّن العام بين البيت الأبيض والكونغرس بحلول كانون الثاني القادم، فإن الخزانة الأمريكية لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية، فهل يحدث ذلك كله وترضاه أميركا داخليا لها؟ وهل ترضى أن يفقد الدولار ثقته كعملة احتياط عالمية؟.

ومن المعروف أن الميزانية الأمريكية تعاني من عجز كبير على مدى سنين كثيرة، تمول من الخارج والداخل بإصدار سندات، والدائنون يقبلون على شراء السندات اعتمادا على ثقة الأسواق الدولية في متانة الاقتصاد الأمريكي وجدارته، فتشير التقديرات إلى أن الحكومة الأمريكية تنفق شهريا 200 مليار دولار أكثر من إيراداتها، وكانت مستويات الديّن الحكومي الأمريكي معقولة نسبيا لا تزيد على نصف إجمالي الناتج القومي قبل سنين خلت، ففي عام 1980 كان الديّن العام الأمريكي أقل من تريليون دولار (908 مليار دولار)[7] أو ما يعادل (33.6%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وبنهاية عقد الثمانينيات قفز الديّن العام الأمريكي أكثر من ثلاثة أضعاف مستوياته عما كان عليه في عام 1980 ليبلغ (3.4 تريلون دولار) في عام 1990[8]، أما في التسعينيات فقد تباطأت معدلات النمو في الديّن العام الأمريكي، إذ شهدت تلك المدة تحسناً واضحاً في المالية العامة للولايات المتحدة، حتى أنه بنهاية حكم بيل كلينتون كانت الميزانية الأمريكية تحقق فائضاً، وقد كانت نسبة الديّن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات معقولة بصورة كبيرة (7.5%)، وبحلول عام 2000 بلغ حجم الديّن العام (5.7)[9] تريليون دولار، أما عندما وقعت أحداث 11 أيلول 2001 فكان الديّن العام الأمريكي (5.8)[10] تريليون دولار، غير أن المغامرات العسكرية الطائشة للولايات المتحدة لاستعادة الهيبة

الأمريكية عالمياً والقضاء على ما يسمى بقواعد الإرهاب كانت لها آثار مدمرة على مالية الولايات المتحدة ومستويات ديّنها العام، إذ أخذ الديّن العام الأمريكي يتصاعد حتى بلغ نحو (9)[11] تريليون دولار في عام 2007 قبل انطلاقة الأزمة المالية العالمية، أي ما يعادل نحو (65%) من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام، وقد تسبب نشوب الأزمة المالية العالمية وانهيار قطاع المساكن إلى حدوث أكبر زيادة تحققها الولايات المتحدة في ديّنها العام بسبب برامج الإنقاذ الضخمة التي تبنتها الحكومة لاستعادة مستويات النشاط الاقتصادي والخروج من الأزمة، حتى وصل إلى (16.3) تريليون دولار في مطلع عام 2013، ونتيجة لذلك اضطرت الولايات المتحدة إلى رفع سقف ديّنها العام عدة مرات لكي تتمكن من اقتراض المزيد من الدولارات اللازمة لاستيفاء احتياجات الإنفاق لاقتصاد ضخم مثل اقتصاد الولايات المتحدة، بما في ذلك خدمة الدين نفسه.

وفي آذار عام 2010 وُقِعَ قانون الرعاية الاجتماعية بأسعار معقولة، والذي عُرف بأسم «Obama care» إذ حُدِدت الفقرات التي سيكون لها أكبر الأثر على الاقتصاد ضمن قانون الإعفاءات الضريبية التي كان قد أقرها الرئيس بوش الابن عام 2003، مثل خفض المدفوعات لمستحقي الرعاية الصحية، وزيادة الضرائب، لتدخل حيز التنفيذ في عام 2013 (بعد انتخابات 2012).

ثالثاً: 2010 بداية الأزمة

في تشرين الأول 2010 فشل مجلسا النواب (ذات الأغلبية الجمهورية) والشيوخ (ذات الأغلبية الديمقراطية) في تمرير مشروع

الميزانية الفيدرالية لعام 2011، إذ أسهم الديمقراطيون في عدم تمرير الميزانية لقلقهم من أن تمريرها يساعد الجمهوريين في كسب أصوات أكثر في الانتخابات التي ستتم في تشرين الثاني من العام نفسه[12].

وفي تشرين الثاني 2010 فقد الديمقراطيون ستة مقاعد لصالح الجمهوريين في مجلس النواب، وبالمقابل عُني حزب الشاي (Tea Party) بموضوع الديّن العام ويعتقد أن الحكومة ذهبت بعيداً في الاقتراض، لذا كانت أصواته لصالح الجمهوريين، وفي كانون الثاني 2010 أصدرت اللجنة الوطنية للمسؤولية المالية والإصلاح، والتي شكلها الرئيس أوباما (Simpson - Bowles) تقريرها التي اقترحت فيه تخفيض العجز الفيدرالي بمبلغ (4) ترليون دولار في الأقل خلال عشرة أعوام، واقترحت فيه أيضاً إجراء تخفيضات على برامج الضمان الاجتماعي، مع استبعاد الرعاية الصحية للفقراء، فضلاً عن رفع الإعفاءات الضريبية التي أُقرت في عهد الرئيس بوش الابن.

وفي الشهر نفسه تم التوصل إلى اتفاق بين إدارة أوباما والكونغرس على تمديد الإعفاءات الضريبية التي أُقرت في عهد الرئيس بوش الابن لسنتين أُخريين لتنتهي في 31 كانون الثاني 2013، إذا لم يحدث تغيّر في السياسة المالية للحكومة.

وفي كانون الثاني 2011 بدأت لجنة سداسية بأسم (Gang of Six) مكونة من ثلاث أعضاء جمهوريين وثلاثة أعضاء ديمقراطيين من الكونغرس اجتماعاتها لتنفيذ اقتراحات لجنة (Simpson - Bowles).

في 14 شباط 2011 سلّم الرئيس أوباما ميزانية عام 2012 إلى الكونغرس، وتضمنت هذه الميزانية تجميد الإنفاق العسكري على نفس

مستويات انفاق عام 2010، فضلاً عن خلوها من المقترحات التي جاءت بها لجنة (Simpson - Bowles) بخصوص الإصلاح الضريبي.

في نيسان 2011، ونظراً لعدم تمرير الكونغرس السابق الموازنة فقد تُرِكَ الأمر للكونغرس الجديد، ذي الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب، والأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، وهنا أرادت إدارة أوباما والديمقراطيون في المجلسين الإبقاء على نفس مستويات الإنفاق الواردة في ميزانية عام 2010، ولذا حاول الجمهوريون تخفيض الموازنة إلتي أقترحتها إدارة أوباما، وبعد الكثير من الجدل، مُرِرت الموازنة المقترحة في الوقت المناسب لتجنب فشل الحكومة في الإيفاء بالتزاماتها المالية الداخلية والخارجية.

وفي 13 نيسان 2011 القى الرئيس أوباما خطاباً عرض فيه إطاراً للموازنة الجديدة ووضع أهدافاً على مدى عشرة سنوات يتم عن طريقها استقطاع مبلغ (4) تريليون دولار وبحسب ما جاء في مقترحات لجنة (Simpson - Bowles)، ولكن مكتب الموازنة في الكونغرس اعترض على خطاب أوباما معللاً ذلك بأن ليس في الخطاب تفصيلات كافية تحدد كيفية الاستقطاعات التي ذكرها أوباما ونوعيتها.

وفي 11 أيار 2011 أعلن الناطق بأسم مجلس النواب (John Boehner) بأنّ النوّاب الجمهوريين لن يدعموا أيّة زيادة في سقف الديّن من دون معجلات مماثلة من التخفيضات في الإنفاق الحكومي على الأقل.

وفي 16 أيار 2011 ارتفع سقف الديّن الأميركي فوق الحد الذي قرره الكونغرس، وبدأ وزير الخزانة الأميركي باتخاذ محاولات تساعد

وزارته في الاستمرار بالإيفاء بالتزاماتها بصورة مؤقتة لحين تسوية الموضوع بين الإدارة والكونغرس، ليقوم ليُشعِر الكونغرس بأن احتياطاته تكفي فقط حتى آب 2011 للإيفاء بالتزامات الولايات المتحدة الداخلية والخارجية اذا ما رفعت سقف الديّن قبل ذلك التاريخ.

وفي 17 أيار 2011 ترك السّيناتور الجمهوري توم كوبورن (Tom Coburn) اللجنة السداسية (Gang of Six) اعتراضاً على الأعضاء الديمقراطيين المحجمين عن إحداث تخفيضات مهمة إلى الرعاية الطبية.

وفي 31 أيار 2011 يُصوّت جميع الجمهوريين، البالغ عددهم (82) عضواً في مجلس النواب على أنه لا تخفيضات في الإنفاق ولا رفع في سقف الدّين، وقد شاركهم82 ديمقراطياً في هذا الرأي.

وفي 23 حزيران 2011 أنسحب زعيم الأغلبية في مجلس النوّاب الجمهوري إيريك كانتور (Eric Cantor) من مفاوضاته مع نائب الرئيس بايدن، وقد علل ذلك بوصوله إلى طريق مسدود، فكان يريد ربط الزيادات الضريبية بصفقة متكاملة.

وفي 2 تموز 2011 اجتمع الناطق بأسم مجلس النواب (John Boehner) بالرئيس أوباما في البيت الأبيض واقترح أن يكون هناك اجتماع بين الرئيس وكبار أعضاء الكونغرس من الجمهوريين لإبرام صفقة متكاملة تتضمن تخفيضات في الإنفاق الحكومي والإصلاحِ الضريبي، وقد وافق أوباما على هذا المقترح.

وفي 9 تموز 2011 انسحب (John Boehner) من المحادثات

مع أوباما بسبب الاختلاف على الزيادات في ضريبة الدخل التي اقترحها أوباما .

وفي 13 تموز2011 أصبح الحديث عن الديّن الأميركي أكثر سخونة، وعرض زعيم الأغلبية في مجلس النوّاب، الجمهوري إيريك كانتور (Eric Cantor) الفكرة التي كان يرددها مراراً وهي الزيادة المحدودة في سقف الديّن، ثم نشبت مشادات كلامية بين ايريك والرئيس أوباما، مما حدا بأوباما مغادرة القاعة.

وفي 15 تموز 2011 وعلى الرغم من انسحاب (John Boehner) من محادثات 9 تموز مع أوباما إلا أنه دعا إلى مباحثات خاصة تتركز على صياغة صفقة متكاملة يكون بموجبها تخفيضات في الانفاق الحكومي بمقدار (3.5) ترليون دولار مع إصلاح ضريبي بمقدار (800) مليار دولار، والإصلاحات الضريبية تقرها لاحقاً لجنة تابعة للكونجرس تتكون من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وقد وافق الرئيس أوباما على هذا المقترح.

وفي 18 تموز 2011 يعود السّيناتور الجمهوري توم كوبورن (Tom Coburn) إلى اللجنة السداسية (Gang of Six) ويُعلنون خطة لتخفيض العجز بمقدار (3.7) تريليون دولار، تتضمّن زيادة الإيرادات وإلغاء الإعفاءات الضريبية.

وفي 19 تموز 2011 يُخبر أوباما كل من Boehner وCantor بأنّه يريد زيادة (400) مليار دولار كإيرادات إضافية على مقترح اللجنة السداسية.

في 21 تموز 2011 تسرّبت معلومات حول المفاوضات الخاصة

بين الرئيس أوباما وBoehner وCantor مما يؤدي إلى انزعاج الديمقراطيون في البيت الأبيض والكونغرس، لكن الرئيس أوباما يطمئنهم أنه ليس هناك صفقة تقلقهم.

وفي 22 تموز 2011 يحمّل أوباما مجلس النواب مسؤولية تأخير رفع سقف الديّن أو الموافقة على خطته الطويلة الأمد في خفض العجز.

وفي 31 تموز 2011 وقبل يومين فقط من موعد سقف الديّن النهائي، يتم التوصل إلى اتفاقية عن طريق قرار الكونغرس الخاص بموازنة عام 2011 زادَ بموجبها سقف الديّن فقط بما فيه الكفاية لعبور عام 2012، بمقدار (1) تريليون دولار، وشكلت لجنة عليا باسم (super committee) عملت على خفض إضافي للعجز الحكومي بمقدار (1.2) تريليون، وبذلك احتاج الكونجرس والرئيس إلى جولة مفاوضات ثانية لغرض زيادة سقف الديّن في أوائل عام 2013.

وفي 8 أيلول 2011 بعد ضغط الرأي العام الأميركي بوضع خطة لمعالجة معدلات البطالة المرتفعة في الاقتصاد الأميركي، فقد أعلن خطته لتوفير المزيد من فرص العمل في جلسة مشتركة مع الكونجرس.

وقد أعلن الرئيس أوباما أن التشريع الذي أقره الكونغرس برفع سقف الديّن يتضمن (4.4) تريليون دولار كتخفيض للعجز، لكنه يحسب (1.2) تريليون دولار ضمن التخفيضاتِ التي مُررت تحت التشريع المذكور، وأن (1.1) تريليون دولار التي تُوفَر عن طريق عدم توسيع تكاليف الحرب في العراق وأفغانستان هي أموال ما كانت ستُصرف على أية حال، و (430) مليار دولار هي من الأموال المدخرة

نتيجة تخفيض دفعات الفائدة على الديّن، ولدفع مبلغ إنفاق إضافي بمقدار (447) مليار دولار، تطلّب التشريع من لجنة (super committee) إيجاد مدّخرات إضافية، ولكن مجلس الشيوخ لم يوافق على مقترحات أوباما، أصبحت تلك المقترحات، فيما بعد، جزءاً من حملته الانتخابية لانتخابات عام 2012.

وفي 21 تشرين الثّاني 2011 اخفقت لجنة (super committee) في الوصول إلى اتفاقية، وبدأت التخفيضات في الإنفاق تأخذ مجراها (1.2) تريليون دولار على مدى عشر سنوات، وتدخل حيّز التنفيذ في بداية كانون الثاني 2013، وأن نصف تلك التخفيضات تأتي من ميزانية وزارة الدفاع.

وفي شباط 2012 يوافق الكونجرس والرّئيس أوباما على تمديد معونات البطالة وضريبة الدخل إلى نهاية السنة، الأمر الذي يعني أن معونات البطالة ستنتهي و أن أكثر العمال سيبدأون بدفع ضرائب أكثر إبتداءً من في كانون الثاني 2013.

وفي 6 تشرين الثاني 2012 يُعاد انتخاب أوباما مدة انتخابية ثانية، ويبقى مجلس الشيوخ ديمقراطياً ومجلس النواب جمهورياً.

وفي 7 تشرين الثاني 2012 يلقي Boehner خطاباً يؤكد فيه أن الجمهوريين منفتحون على رفع الإيرادات جزءاً من المساومة لتفادي المنحدر المالي، ولكن هذه الزيادة في الإيرادات يجب أن تأتي من الإصلاح الضريبي، لا من رفع معدلات الضريبة.

وفي 9 تشرين الثّاني 2012 يلقي أوباما خطاباً يقول فيه بأنّه «منفتح لمساومة» بخصوص المنحدر المالي وأنه ليس متمسكاً

بتفصيلات خطته جميعها، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، يقول الناطق باسم البيت الأبيض (جاي كارني) بأن أوباما سينقض أيّة خطة لا تزيد معدلات الضريبة على أولئك الذين يزيد دخولهم السنوية عن (250.000) دولار.

وفي 29 تشرين الثّاني 2012 اقترح أوباما برنامجه الذي سمي فيما بعد بالمنحدر المالي.

والآن ماهي مكونات هذا البرنامج؟ إن برنامج مكافحة المنحدر المالي هو في جوهرة عبارة عن حزمة إصلاحات مالية مكثفة ترمي إلى خفض عجز الميزانية سنويا بنحو (600) مليار دولار، وتتمثل المكونات الأساسية للبرنامج والتكلفة التي ستتحملها الحكومة الأمريكية لتجنب المنحدر عن طريق الاستمرار في الإبقاء على الإعفاءات الضريبية وبرامج الإنفاق الحالي كما هي، وفقاً للجنة المسؤولة عن الميزانية الفيدرالية في الآتي[13]:

1 ـ انتهاء الإعفاءات الضريبية التي أقرت في عهد الرئيس السابق جورج بوش، إذ أُقرّت هذه الإعفاءات في 2001 و 2003، والتي يفترض أن تنتهي في 31 كانون الأول 2012، وإذا لم يُمدّ العمل بهذه الإعفاءات فإن معدل الضريبة الحدي الأقصى سيرتفع من (35%) إلى (39.6%)، وكذلك ترتفع بقية المعدلات الأخرى معه، وسينخفض الإعفاء الضريبي للأطفال إلى النصف، وإعادة الضرائب على عوائد العقارات إلى مستويات 2001، كذلك سُترفع الضرائب على الأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح، وتبلغ تكلفة هذا الإجراء لعام 2013 نحو (110) مليار دولار، والتكلفة في عشر سنوات (2.8) تريليون دولارا.

2 ـ توسيع نطاق الحد الأدنى للضريبة البديلة، وهذه يدفعها نحو (4.4) مليون دافع ضريبة فقط في الوقت الحالي، هذا التعديل سيشمل نحو (33) مليون دافع للضريبة في 2012، وتكلفتها في 2013 تصل إلى (125) مليار دولار، وإجمالي التكلفة في السنوات العشر القادمة (1.7) تريليون دولار.

3 ـ وقف الإعفاءات الضريبية على الأجور وبدل البطالة، إذ يمثل الارتفاع في الضريبة على الأجور (2%)، على حين سيلغى دفع بدل البطالة مدة أكثر من ستة أشهر، وتقدر تكلفة ذلك في عام 2013 بنحو (115) مليار دولار، وفي السنوات العشر بنحو (150) مليار دولار.

4 ـ خفض مدفوعات الرعاية الصحية للأطباء، إذ ستُخفض مدفوعات الرعاية الصحية للأطباء بنحو (27.4%)، وتبلع تكلفة هذا الإجراء في 2013 نحو عشرة مليارات دولار، على حين يبلغ إجمالي التكلفة في عشر سنوات (270) مليار دولار.

5 ـ بدء الخفض الأتوماتيكي في الإنفاق العام، ويتم ذلك بدءاً من الأول من كانون الثاني 2013، إذ سيُخفض الإنفاق على الدفاع بنسبة (10%)، والإنفاق الطارئ بنسبة (8%) ومدفوعات الرعاية الصحية بنسبة (2%)، وتبلغ تكلفة ذلك في 2013 نحو (65) مليار دولار وفي عشر سنوات نحو (980) مليار دولار.

6 ـ انتهاء الإعفاءات الضريبية الأخرى، إذ ستُلغى جميع الإعفاءات الضريبية الأخرى مثل المنح الضريبية للبحث والتطوير، وخفض ضريبة المبيعات، والتي من المفترض أن تنتهي بنهاية 2011،

وتبلغ تكلفتها (30) مليار دولار في 2013، وفي عشر سنوات نحو (455) مليار دولار.

7 ـ ضرائب الرعاية الصحية لأوباما، يتضمن قانون حماية المريض وتقديم الرعاية الصحية بأسعار معقولة بعض الزيادات في الضرائب بما في ذلك زيادة (0.9%) على أجور أصحاب الدخول المرتفعة، وزيادة الضريبة على دخول الاستثمار، وتبلغ تكلفتها (25) مليار دولار في 2013 و (420) مليار دولار في السنوات العشر المقبلة.

ووفقا لهذه التقديرات تقدر تكلفة برنامج مكافحة المنحدر المالي في حال استمرار الأوضاع المالية كما هي عليه نحو (8.1) تريليون دولار في السنوات العشر المقبلة.

هوامش الفصل الرابع

(1) US Debt clock, Ministry of State, 2012.

(2) U.S Bureau of Economic Analysis (BEA), 2012.

(3) NappNazworth, Fiscal Cliff Timeline: How Did We Get Here?, Christian Post, 27 Dec 2012.

(4) Government Bonds And National Debt, The Role of Congress, Investopedia, US,2013.

(5) AyobamiOlugbemiga, Time to abolish the debt-ceiling, Washington Times, 25 Nov 2012.

(6) Fiscal Cliff, www.Bipartisanpolicy.org.

(7) World Economic Outlook Database, September 2006, International Monetary Fund.

(8) Ibid.

(9) Ibid.

(10) Ibid.

(11) Ibid.

(12) Napp Nazworth, opcit.

(13) للمزيد من المعلومات يُنظر:، هل تتوقف الولايات المتحدة عن خدمة ديونها؟
http://economyofkuwait.blogspot.com

الفصل الخامس

أثر المنحدر المالي على الاقتصاد الأميركي

لقد ترتب على الجدل الدائر في أروقة المؤسسات الأميركية، التشريعية منها والتنفيذية والاستشارية، في سياق الصراع على رفع سقف الدّين أو تطبيق خطة أوباما لتخفيض العجز في الموازنة على مدى عشر سنوات، أو ماعُرف بالمنحدر المالي، العديد من الأضرار، منها الداخلي، الذي يخص الاقتصاد الأميركي بصورة خاصة، ومنها الخارجي، ما يخص علاقة الولايات المتحدة التجارية والسياسية بالعالم الخارجي والمؤسسات الدولية.

أولاً: الآثار الداخلية

يمكن تلخيص هذه الآثار بالآتي:

الخطر الأول: إن تعرض الاقتصاد الأميركي إلى ركود اقتصادي جديد شبيه بأزمة عام 2008 أمراً غير مستبعد، إذا أخذنا بالحسبان تردد الكونغرس الأميركي (ذات الأغلبية الجمهورية) برفع سقف الدّين بمعدلات كبيرة تنقذ إدارة أوباما (الديمقراطية) من الوقوع في التوسل

بالكونغرس بعد ستة أشهر، على أكثر تقدير، برفعه مرة أخرى، إذ إن الكونغرس يحاول إضعاف إدارة أوباما لذلك منح موافقته على رفع سقف الدين في مطلع عام 2013 بمبلغ (1) ترليون دولار فقط، على حين كانت إدارة أوباما قد طلبت رفعه بمبلغ (4) ترليون دولار لتغطي المدّة الرئاسية الثانية حتى عام 2015[1].

الخطر الثاني: احتمال حصول خفض ائتماني جديد للولايات المتحدة، فبعد الخفض الائتماني في العام الماضي من شركة ستاندرد أند بور (Standard & Poor's Financial)[2]، وتحذّر اليوم شركة (موديز) من أنها ستخفض التصنيف الأميركي إذا لم يتفق أعضاء الكونغرس من الحزبيين على خطة مالية طويلة الأمد لمعالجة الدين وتجنّب المنحدر المالي، ويبدو أن الاتفاق بين الإدارة والكونغرس لم يتمخض عن مثل تلك الخطة، بل حلول مؤقته لم تتجاوز أمدها السنة في كل الأحوال، لذا لا يزال سيناريو خفض التصنيف الائتماني يلقي ظلاله على المشهد الاقتصادي الأميركي بقوة مع زيادة حدة التجاذبات بين الحزبيين الرئيسين .

هذا التخفيض للتصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية أول مرة في تاريخ الولايات المتحدة من جانب مؤسسة ستاندارد أند بورز، كان مكلفاً بصورة كبيرة، ففي دراسة أجراها مكتب المحاسبة الحكومية أثبتت أن النزاع حول رفع سقف الدين بين البيت الأبيض (الديمقراطي) والكونغرس (الجمهوري) قد أدى إلى رفع تكلفة الاقتراض للولايات المتحدة بنحو (1.3) تريليون دولار للسنة المالية 2011[3]، فضلاً عن أنه حدث في السابق أن توقفت الحكومة الأميركية عن سداد خدمة الدين، ففي عام 1979 توقفت الحكومة الأمريكية عن

تسديد خدمة بعض سندات الخزانة، إذ لم يتم تسديد مستحقات المستثمرين في السندات التي تستحق في شهر نيسان 1979، وأعلنت الخزانة أنها لن تتمكن من سداد مستحقات المستثمرين في السندات التي تستحق في هذا التاريخ بصورة مؤقتة، واضطرت إلى دفع فوائد تأخير عن فترة توقفها عن السداد[4].

الخطر الثالث: أن خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة سيودي إلى زيادة معدلات الفائدة على القروض الجديدة التي ستطرحها الحكومة الفيدرالية كسندات خزانة لغرض عرضها على الجمهور أو المؤسسات، الداخلية منها والخارجية، ما يجعل العبء المالي أكثر سوءاً ومن المحتمل أن يزيد من عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

الخطر الرابع: عن طريق المعطيات الرقمية في الفصل السابق، فاق حجم الدين نسبة الـ (100%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي GDP وسيبقى كذلك على مدى السنوات الخمس المقبلة إلا إذا حصلت تغييرات، إذ إن المعيار الاقتصادي أو المؤشر المستخدم للتعبير عن حجم هذه المشكلة يتجلى في الأعباء المترتبة عليها من خلال مصطلح (عبء الدين العام) ويعبر عنه (نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي) ومن النتائج السلبية المترتبة على زيادة حجم الدين الخارجي هو أنه يؤدي إلى تراجع مقومات الثقة بالاقتصاد الوطني، وإلى زيادة معدلات الضريبة وتزعزع التصنيف الائتماني في سوق الاقتراض الخارجي، ويسيء إلى مصداقية سندات الخزينة لاحقاً ويؤثر على الاستثمارات المستقبلية وعلى استغلال الموارد المتاحة.

الخطر الخامس: إذا لم يتم الوصول إلى حل، فسيكون الدولار التقليدي، كعملة الاحتياط العالمي، حالة خطر فضلاً عن تزايد عدم الاستقرار في الأسواق العالمية، وستخفّض النمو العالمي وهذا سيقيّد قدرة الحكومة الأميركية على اتخاذ سياسة مالية مستقلة، ومن المؤكد أن هذا سيودي إلى تقلّص دور أميركا القيادي في العالم.

الخطر السادس: من المؤكد أن معدلات البطالة ستتجه نحو الارتفاع، إذ تؤكد العديد من مراكز الأبحاث الأميركية احتمالية ارتفاعها نقطة مئوية كاملة، مع فقدان نحو مليوني وظيفة، وسط الانتعاش الضعيف، وأن وضع الاقتصاد في الوقت الحالي لا يمكنه من تجنب هذا النوع من الصدمات.

ثانياً: الآثار الخارجية

إن مجرد التفكير بأن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على خدمة ديّنها سيكون صعبا ليس على أمريكا فقط، بل على العالم أجمع، لوزن وثقل الاقتصاد الأمريكي ومكانة الدولار، إذ إن معظم الدول الغنية، مثل الصين وبعض الدول الأوروبية والدول الخليجية مستثمرة رئيسة في سندات الخزانة الأمريكية، وأن خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية لمؤسسات التصنيف الدولية سيؤدي إلى خسارة السندات الأميركية جزءاً من قيمتها، الأمر الذي سينعكس سلباً على المستثمرين الأجانب، ولاسيّما في أوروبا والصين ودول الخليج، فضلاً عن أن الاقتصاد الأميركي هو محور النظام الرأسمالي العالمي، وأن أية أزمة في هذا الاقتصاد ستنتقل إلى الاقتصادات الرأسمالية الكبرى، وهذا ما حدث أصلاً في الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات

المتحدة وانتقلت كالنار في الهشيم إلى الاقتصادات الأوروبية، التي ظلت تعاني من الأزمات الارتدادية حتى اللحظة، ولاسيّما اقتصادات اليونان، إسبانيا، قبرص، وقد صدق أحد الاقتصاديين الكبار حين قال في سبعينيات القرن الماضي إذا عطس الاقتصاد الأميركي فإن الاقتصاد العالمي يُصاب بالزكام .

فلو استمرت مشكلة سقف الدين الأمريكي دون حل على المدى القصير (حتى نهاية كانون الأول 2012)، فستقوم وكالات التصنيف الائتمانية بخفض ملاءة الحكومة الأمريكية ودرجة تصنيفها، ولهذا الإجراء عواقب شديدة الضرر في المدى القصير والمتوسط على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي برمته.

وستجبر الحكومة الأمريكية على دفع نفقاتها من قناة التدفق النقدي فقط، أي إنها لن تدفع بعض المستحقات، ومنها مستحقات التأمين والضمان الاجتماعي، ومن المحتمل جدا أن تغلق بعض أجهزة الحكومة، وأن تمتنع أمريكا عن دفع بعض أو كل ما يتوجب دفعه من ديون حين يحل موعد سدادها، وربما يقرر فصل أعداد كبيرة من الموظفين، إذ ستقرر الحكومة أولويات للدفع، وسترتفع أسعار الفائدة بصورة كبيرة، أما موضوع وضع أولويات فهي مسألة صعبة جداً، إذ سيكون هناك، بلا شك، ضحايا لما يسمى بسياسة الأولويات.

وستتضرر سمعة الدولار بصورة كبيرة، إن لم يكن من المستحيل إصلاحها، وستبدأ الدول في التخلص من الدولار بلا عودة، وسيكون هناك ردة فعل قاسية في الأسواق المالية العالمية، جفاف جزئي في الإقراض، وضياع ملايين الوظائف حول العالم.

ثالثاً: كيف تتجنب الولايات المتحدة أزمة المنحدر المالي؟

ولكن كيف ستتعامل الإدارة الأمريكية مع المنحدر المالي؟ وما هي الآثار المرتقبة من تطبيقه؟.

لقد اقترح العديد من الاقتصاديين ومراكز الأبحاث الأميركية مجموعة من الخطوات إلتي إنْ تمّت يمكن أن تجنب واشنطن المنحدر المالي، ومن الممكن أن نجملها بالآتي[5]:

1 ـ تمديد كل أنواع التخفيضات الضريبية التي قررها الرئيس الأميركي السابق بوش، والرئيس أوباما في بداية فترته الانتخابية الأولى، باستثناء التخفيضات الضريبية التي تشمل أصحاب الملايين، فمن الممكن أن تشمل الضريبة الجديدة الأفراد التي تزيد دخولهم السنوية عن (250.000) دولار، بالرغم من أن هذا الإجراء سيواجه معارضة الجمهوريين الذين يودون استمرار التخفيضات الضريبية التي أقرها الرئيس الجمهوري السابق بوش .

2 ـ إصلاح ضريبة الحد الأدنى البديلة (AMT) على الأثرياء، وهي المبالغ المتحصلة من زيادة ضريبية محددة على بنود مختاره من الدخل الإجمالي للشركات بعد استحصال الضريبة الأصلية منه، أي فرض ضريبتين في نفس الوقت، الأولى كنسبة من الدخل التي تحصل عليه الشركات، والأخرى على بنود مختاره منه، وبعد ذلك يُطبق الإعفاء الضريبي السائد، إذ إن بقاء ضريبة الحد الأدنى على حالها سيؤدي إلى تأثر عائلات الطبقة المتوسطة أكثر وأكثر، وهنا يترتب إيجاد توافق بين الكونغرس

وأوباما للموافقة على سن هذه الأحكام الضريبية مرتين، ولكن يبقى تنفيذها حتى عام 2014 حتى لا يتم تقويض الانتعاش الهش الذي شهده الاقتصاد الأميركي بعد الأزمة المالية العالمية.

3 ـ الغطاء الفيدرالي لنفقات الرعاية الصحية: يجب على واشنطن تعزيز قانون الرعاية الصحية بأسعار معقولة تدعو إلى توفير نمو الإنفاق على برامج الرعاية الصحية للأفراد، ولكن بمعدل أقل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) في اقل تقدير، وكجزء من حملة للحد من الإنفاق على الرعاية الصحية، ينبغي على المشرعين مضاعفة الجهود المبذولة لتحسين نوعية الرعاية الصحية حتى يتيح للأفراد الحصول على أفضل قيمة مقابل دولار للرعاية الصحية الخاصة بهم، لأن الاستمرار بهذا المعدل من نفقات الرعاية الصحية قد يؤدي في النهاية إلى الإضرار بالقيمة المضافة الوطنية المخصصة لخدمات الرعاية الصحية إذا ما تجاوز الحد الأقصى المفروض على الإنفاق الفيدرالي في نهاية العقد .

4 ـ رفع سن التقاعد واستخدام وسائل (الاختبارات المقصودة) في برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية لغرض كبح جماح الخصومات المستحقة على الحكومة الفيدرالية، إذ ينبغي على الكونغرس رفع سن التقاعد تدريجيا لكل من برامج الأمن الاجتماعي والرعاية الصحية، على أن يكون هناك استثناء لأولئك الذين عملوا في وظائف تتطلب جهداً بدنياً.

5 ـ استبدال خفض الإنفاق بإصلاحات أكثر عقلانية: إن آلية تطبيق

قانون خفض الإنفاق المقترح في ميزانية عام 2011 ستكون نافذة المفعول بدءاً من العام القادم 2013 الذي يقر بتوفير (1.2) تريليون دولار للحكومة الفيدرالية، ما لم يتخذ الكونغرس والرئيس الإجراءات اللازمة لتفادي هذا الخفض، وهنا يجب أن يصوت الكونغرس على إلغاء أو استبدال هذا الخفض في الإنفاق بسياسات أخرى أكثر عقلانية، مثل الحد من الدعم الزراعي وكبح جماح تكاليف الرعاية الصحية أكثر من ذلك، فالإنفاق ليس المصدر الرئيس لمشاكل الولايات المتحدة الأميركية، إذ إن هناك حاجة إلى إعادة توزيع الإصلاحات ضمن هذه الفئة، إذ إن المستويات الجديدة للإنفاق تكاد لا تكفي للحفاظ على دولة قوية عسكريا وإقتصادياً .

6 ـ الغاء التشريع الذي يتطلب من الكونغرس الموافقة على زيادة سقف الدين: لتجنب خطر آخر ناتج عن رفع سقف الدين الفيدرالي، فعلى المشرعين في الكونغرس إلغاء النظام الأساسي الذي يتطلب من الكونغرس الموافقة على زيادة سقف الدين، وينبغي أن يحل محله تشريع يتيح للرئيس الأميركي خفض الإنفاق التلقائي عن طريق حدود إنفاق معينه، والحد المعين هو وصول الدين الفيدرالي إلى نسبة (20%) من الناتج المحلي الإجمالي .

إن الحلول المقترحة أعلاه لاتعدو كونها إجراءات آنية بعيده عن الواقع الاقتصادي المزري الذي تعيشه الولايات المتحدة الأميركية، وهي أشبه بعملية نقل مريض في حالةٍ خطره بسبب الدهس إلى صالة الطوارئ، على حين تقوم الممرضات بتقليم أظافره بدلاً من إجراء

عمليات كبرى له لغرضِ إنقاذه، فالاقتصاد الأميركي اليوم بحاجة إلى حلول هيكلية طويلة الأمد، قد تؤدي هذه الحلول إلى الضغط بشده على الحياة المرفهة التي يعيشها المواطن الأميركي لفترات طويلة، ولكنها هي وحدها الكفيلة بانتشال الاقتصاد الأميركي من الهاوية المالية التي يسير إليها بسرعة، فهي لاتعدو حلولاً توافقية، الهدف منها استرضاء الجمهوريين الذين يعارضون رفع الضرائب، والديمقراطيين الذين يحاولون رفعها .

ونعتقد أن كل الحلول التي تطرحها الإدارة الأميركية هي بمثابة الدواء المخدر، بحيث يتم تخدير الاقتصاد العالمي لمدّة معينة، ثم يعود الألم مرة أخرى أشد وأقوى، إذ أن رفع سقف الدّين الأمريكي من دون زيادة الضرائب على الشركات الأمريكية وترشيد الإنفاق خصوصاً العسكري والاستخباراتي لن يؤدي إلا إلى المزيد من تدهور الاقتصاد الأمريكي والعودة مرة أخرى إلى ركود اقتصادي قد يكون هذه المرة طويلا ومؤلما ليس على الاقتصاد الأميركي وحدة بل على الاقتصاد العالمي بأكمله.

رابعاً: السيناريوهات المحتملة للمنحدر المالي الأميركي...

من المعروف أن الاقتصاد الأميركي يمر اليوم بأزمة مالية أخرى قد تكون اكثر عنفاً من الأزمة المالية التي حدثت نهاية عام 2008 والتي سميت بـ(الأزمة المالية العالمية) نتيجة حدوثها في قطاع العقارات الأميركي وامتدادها لتؤثر في أغلب اقتصادات العالم، وذلك لكون الاقتصاد الأميركي هو مركز الاقتصاد الرأسمالي، وأن أية أزمة تحدث في المركز تنتقل إلى الأطراف، وهذا ما يسمى بـ(الأزمات الارتدادية)

After Shock والتي عصفت في كل من اليونان، البرتغال، إسبانيا، قبرص، إيرلندا ودولة الإمارات بشدة، على حين كانت أقل وطأةً في بلدان أوروبا الأخرى وجنوب شرقي آسيا.

لقد جاءت زيادة حجم الدّين الأميركي على الناتج الإجمالي في وقت حرج بالنسبة إلى إدارة أوباما وذلك لوجود آغلبيه جمهورية في الكونغرس، المتحامل أصلاً على أوباما بسبب خسارة المرشح الجمهوري أمامه، إذ لم يوافق الكونغرس حتى الآن على مقترحي الرئيس أوباما سواء مقترح رفع سقف الدّين إلى (18) ترليون دولار، أو مقترح الخطة المالية لمكافحة هذا الدّين.

ومن الواضح أن خطته تتركز بصورة كبيرة على تخفيض جانبين من الإنفاق الحكومي، وهما الضرائب والإنفاق العسكري، فبالنسبة إلى الضرائب ولما كان النظام الضريبي في دولة معينة ما هو إلا دالة في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد في تلك الدولة، أمكننا أن نتوقع شكل النظام الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية وأعراضه، فمن ناحية طالما أن الولايات المتحدة تؤمن بفلسفة المشروع الحر فإن حل المشكلة الاقتصادية والنمو الاقتصادي تكون مهمة القطاع الخاص في الدرجة الأولى وينحصر دور الدولة في إشباع الحاجات العامة كالدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة التي تزداد درجة المخاطرة فيها ولا يقبل عليها المشروع الخاص، وأن الدولة يمكنها أن تتدخل أيضاً في علاج مشاكل التضخم والانكماش التي تعتري الاقتصاد القومي بين الحين والآخر، ومن ناحية أخرى لما كانت الفلسفة الاجتماعية السائدة تنادي بأهمية توفير حد أدنى من مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع، وجدنا أن جانباً مهماً من الحصيلة الضريبية في

الولايات المتحدة (لاسيما على المستوى الفيدرالي) توجه نحو الإعانات الاجتماعية وتوفير مستوى مقبول من المعيشة للعاطلين عن العمل.

أما من الناحية السياسية فإن الديمقراطية لها الأثر المهم في عملية فرض الضرائب وكيفية إنفاق حصيلتها، إذ نجد أنَّ عملية فرض الضرائب تأخذ وقتاً طويلاً في المجالس النيابية (مجلس النواب والشيوخ والمجالس التشريعية المحلية) ويخشى أي حزب أن يقترح ضرائب جديدة أو يرفع من أسعار الضرائب القائمة أو يوسع من نطاقها خوفاً من تضاؤل فرص الفوز في الانتخابات، إذ إن أهم الضرائب حالياً على المستوى الفيدرالي، هي الضرائب على الدخل لكل من الأشخاص الطبيعيين (دخول الأفراد ومرتباتهم) والأشخاص الاعتباريين (عوائد الشركات)، فبلغ مجموع الإيرادات الضريبية لعام 2011 بحدود (4.8) ترليون دولار وهي تشكل نسبة (71%)[6] من الحصيلة الكلية للضرائب على المستوى الفيدرالي، لذلك جاءت خطة أوباما لمعالجة المنحدر المالي مرتكزّةً على النوعين المذكورين من الضرائب.

أما فيما يخص الإنفاق العسكري، فقد بلغ عام 2011 بحدود (928.48)[7] مليار دولار بنسبة (6.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة (25%) من الميزانية الأميركية للعام نفسه، الأمر الذي شكّل عبئاً كبيراً على الميزانيات الأميركية، ومن هنا وجد أوباما أن فقرتي الضريبة والإنفاق العسكري من الممكن أن يشكل تخفيضهما مخرجاً لأزمة الاقتصاد الأميركي الحالية.

ومما لاشك فيه أن هناك خشية في أسواق المال العالمية بعد المماحكات التي حصلت ما بين الكونغرس والبيت الأبيض عشية فوز

أوباما بفترة رئاسية ثانية، هذه الخشية مردها إلى أن الانتعاش الذي حصل في الأسواق العالمية، بعد الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأميركي نهاية عام 2008، هو انتعاش هش، بسبب أن المعالجات التي استخدمتها الولايات المتحدة اعتمدت على أسلوبين يُعدان من الأساليب الآنية لاطويلة الأمد، الأسلوب الأول كان زيادة الإنفاق الفيدرالي، والأسلوب الثاني هو أسلوب (التيسيرَ الكمي) Quantitative Easing (QE) وهو السياسة النقدية غير التقليدية التي تستخدمها البنوك المركزية لتحفيز الاقتصاد الوطني عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، إذ يقوم البنك المركزي بتنفيذ التيسير الكمي بواسطة شراء أصول مالية من البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات الخاصة من أجل حقن كمية محددة سلفاً من المال في الاقتصاد، والغرض من هذه السياسة الحفاظ على أسعار الفائدة.

تبقى الساحة الأميركية مفتوحة على مجموعة سيناريوهات تتقاذفها السجالات والصراعات بين البيت الأبيض (الديمقراطي) والكونغرس (الجمهوري) أفضلها مرّ، ومن هذه السيناريوهات الآتي:

السيناريو الأول

موافقة الكونغرس على خطة أوباما برفع سقف الدين من (16) تريليون دولار إلى (18) تريليون دولار والمضي في برنامجه التقشفي

الدوافع:

- إن أداء سوق العمل يمكن أن يتحسن على نحو جوهري بأثر التوقعات، لو زالت المخاوف المرتبطة بالمنحدر المالي.
- تقليص تدريجي للعجز المتنامي في الميزانية الأميركية.

- تجاوز موضوع خفض التصنيف الائتماني عند رفع سقف الدّين الأميركي.
- تخفيض تدريجي للدّين الأميركي سواء من الداخل أو الخارج.

الكوابح:

- من المحتمل أن يرتفع معدل البطالة بنسبة (1%)، ليصل إلى (9.1%) بحلول الربع الرابع من 2013، وذلك نتيجة فقدان سوق العمل الأمريكي نحو مليوني وظيفة.
- يطرح هذا السيناريو مخاوف من تضييق الميزانية الحكومية، التي يمكن أن تحدث آثاراً انكماشية في الاقتصاد الأميركي.
- إن التخفيضات في الميزانية الاتحادية سيكون لها أثر واضح على الشعب الأميركي، إذ إنها توفر للولايات الأميركية (86%) من فرص العمل في البلاد وتمثل (90%) من ناتجها المحلي الإجمالي.
- توقع مكتب الميزانية في الكونجرس الأمريكي أن هذه السياسات ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بواقع (4%) في عام 2013.
- إن هذه القوانين ستؤدي بالاقتصاد الأميركي إلى الدخول في حالة من الركود الاقتصادي من جديد، إن لم يكن كساداً، وذلك لأن الأسواق المالية من الممكن أن تذهب إلى حالة من الفوضى، على حين سيُجبَر المستهلكون وقطاع الأعمال على تخفيض الإنفاق بشكل كبير.
- رفع تكاليف الاقتراض في الاستثمارات والحد من قدرتها على تنفيذ المشاريع التي تحتاجها الولايات.

- ستكون بحدود (140.000) أسره أميركية مهددة لصعوبة الحفاظ على منازلهم.
- مع مرور الوقت، ستقوض هذه السياسات قدرة البلد على المنافسة عالميا.
- سيؤدي المقترح إلى خفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.5%) خلال عام 2013، وهو ما يمكن أن يعود بالاقتصاد الأميركي إلى مربع الكساد مرة أخرى.
- ستولد هذه السياسات توقعات تشاؤمية للمستهلكين ولقطاع الأعمال على نحو كبير، ذلك أن مخاوف رجال الأعمال حول الوضع المستقبلي للإنفاق العالم يجعلهم يترددون للارتباط بأية نفقات رأسمالية ومشروعات جديدة.

السيناريو الثاني
عدم موافقة الكونغرس على خطة أوباما برفع سقف الدين

الدوافع:

- من المؤكد أن هناك دوافع سياسية من وراء عدم موافقة الكونغرس ذات الأغلبية الجمهورية على خطة أوباما برفع سقف الدين، ولكن تبقى هناك العديد من الدوافع المنطقية لهذا الموقف، فتمادي الإدارات الأميركية في استسهال مسألة رفع سقف الدّين سيؤدي إلى إهمالها الإصلاحات الجوهرية في الاقتصاد التي من شأنها معالجة حالة الاستدانة المستمرة.
- إن زيادة الضرائب على الشركات الكبرى والأغنياء سيعوق النمو وفرص العمل.

- إن الخطة (B) التي طرحها السناتور ميتش ماكونيل زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ، تقضي السماح للرئيس أوباما بالتحرك منفردا برفع سقف الدين العام على عدة مراحل، وأن يقدم في كل مرحلة ما يفيد خفض الإنفاق العام بالقدر نفسه الذي يزيد به السقف، فضلاً عن تشكيل لجنة من الحزبين للنظر في وضع خطة متوسطة الأجل لخفض العجز في الميزانية تطرح للتصويت في عام، هذا الحل بالتأكيد سيضع أوباما في مركز حرج سياسياً بوصفه سيكون مسؤولاً وحده عن رفع سقف الدين العام.
- عدم الموافقة هي بمثابة ورقة ضغط يمارسها الجمهوريون على إدارة أوباما لتجنب فرض ضرائب تصاعدية على رجال الأعمال وحثه على القبول بتقليص جزئي للإنفاق العسكري والإنفاق على إعانات البطالة واستحقاقات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وهي سياسات لها نتائج سلبية على الانتخابات الرئاسية القادمة ومن ثَمَّ ستدفع إلى تراجع شعبية أوباما واحتمال عدم نجاحه في تجديد مدة الرئاسة .

الكوابح:

- سيستمر النمو في الدين العام الأمريكي حتى نهاية هذا العقد، وما بعده، وهو ما ينذر بحدوث أزمة مالية، ستجعل المعدلات المنخفضة للفائدة على السندات الأمريكية جزءاً من الماضي، ولن تتمكن الولايات المتحدة من الاقتراض بمعدلات فائدة معقولة مرة أخرى، وهو ما سينعكس بالتبعية على معدلات نمو الناتج وسينخفض الناتج المحلي الإجمالي والدخل إلى مستويات أقل من تلك التي يتوقع أن تحدث لو التُزِم ببرنامج المنحدر المالي.

- إن السياسات المالية التي اتبعها الرئيس الأميركي السابق بوش الخاصة بالتخفيض الضريبي قد كلفت الميزانية الفيدرالية الكثير من الأضرار، وهي (750)[8] مليار دولار في سنتين فقط حسب تقارير مكتب الميزانية في الكونغرس، ومن الممكن تنامي هذا المبلغ اذا ما أستمرت السياسات المالية التي اتبعها بوش والتي تنتهي مدتها في كانون الثاني 2013.

السيناريو الثالث
استخدام أوباما حقّ الفيتو في وقف أيّة محاولة لمد العمل بالإعفاءات الضريبية

الدوافع:

- في حالة عدم موافقة الكونغرس على رفع سقف الدين، سيكون عند الرئيس أوباما الحجة باستخدام حق الفيتو في إلغاء العمل بالإعفاءات الضريبية التي أقرها الرئيس السابق بوش، ولاسيّما أن الدستور يتيح له ذلك.
- إن رفع الإعفاءات الضريبية السابقة هي بالأساس جزء من برنامج أوباما لمكافحة المنحدر المالي.
- ستتيح هذه الخطوة، في الأقل، مساحة من محاولة ردم الفجوة التي أحدثتها السياسات الضريبية السابقة في تدهور الاقتصاد الأميركي .

الكوابح:

- إن الأزمة المالية التي حدثت عام 2008 لم تقلل آثارها إلا بخطة إنقاذ فيدرالية كلفت الميزانية الأميركية ضخ (700) مليار دولار في

الاقتصاد، أما الآن فإن سحب مبلغ (8.1) تريليون دولار في السنوات العشر المقبلة، بحسب خطة أوباما يبدو أنه خياراً غير واقعي وسيعيد الاقتصاد الأميركي إلى ما كان عليه في عام 2008 ولكن في حال أسوأ.

- إن تطبيق هذا الجزء من السياسات المالية، فقط، في هذا التوقيت، قد يكون غير مناسب، إذ لا يسمح وضع الاقتصاد المحلي إلا بتطبيق سياسات مالية على نطاق أوسع.

- إن هذا الإجراء سيغضب الأغنياء الذين يمثلون عصب النظام الرأسمالي في أمريكا، وهم المسؤولون عن توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل، فمن الممكن أن يؤدي رفع الإعفاءات الضريبية عن هذه الطبقة إلى مزيد من الركود، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة من جديد فوق حاجز الـ(9%) التي هي عليه الآن .

السيناريو الرابع

تمرير الكونغرس مقترح أوباما برفع سقف الدّين جزئياً، مع إجراء تعديلات توافقية حول مقترح الخطة المالية.

الدوافع:

- سيوفر هذا المقترح توافقاً سياسياً بين الكونغرس والبيت الأبيض، الأمر الذي سينعكس على توقعات المستثمرين إيجابياً.

- سيتم تجاوز موضوع تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية عالمياً.

- سيجنب الاقتصاد الأميركي، ولو مؤقتاً، الوقوع في أزمة مالية جديدة قد تجر المزيد من احتمالات الكساد .

الكوابح:

- إن سياسة رفع سقف الدّين وحدها من دون إجراءات اقتصادية فعّالة على الأمد البعيد من الممكن أن لا تأتي ثمارها المرجوة، فالاقتصاد الأميركي اليوم بحاجة ماسة إلى السياستين معاً.
- إن التعديلات التي سيجريها الكونغرس على خطة أوباما المالية ستُبقي حتماً على السياسات الضريبية السابقة التي أقرها بوش، أو في الأقل، ستعمل للإبقاء على جزء من الإعفاءات على هذه الشريحة، الأمر الذي ستقوّض من الخطة المالية التقشفية على المدى البعيد.
- من المحتمل استمرار تنامي الدّين الأميركي، إذ إن خطة أوباما صُممت على أساس تخفيض الدّين على مدى عشرة سنوات بصورة تدريجية، وأن التعديلات ستشمل الخطة المذكورة فقط مع الموافقة على رفع سقف الدّين.

والظاهر أنَّ السيناريو المرجح في المرحلة القادمة هو السينارزيو الرابع القاضي بالموافقة على رفع سقف الدّين جزئياً مع إجراء تعديلات في الخطة التقشفية لأوباما، إذ إن هذا السيناريو يضمن موافقة الكونغرس ذا الأغلبية الجمهورية على رفع سقف الدّين مع الاحتفاظ بماء الوجه بفرض تعديلات على خطة أوباما.

وخلاصة القول إن إدارة أوباما قد حمّلت الخزينة الأمريكية فاتورة اقتراض ضخمة، لكي تمضي في مشاريعها الاجتماعية، مثل التغطية

الطبية، وكذلك دعم صناعة السيارات، وبرامج التيسير الكمي، وكلها مشاريع مكلفة تموّل عن طريق الاقتراض.. واليوم على الرئيس رفع الضرائب عن الطبقة الغنية، لتخفيض ذلك الدين، ولن يكون ذلك سهلاً، بسبب معارضة الجمهوريين، ومعلوم أن الرئيس في دورته الثانية، هو أقدر في اتخاذ القرارات الصعبة، من الدورة الأولى، ولكن عليه ألا يضر بفرص مرشح حزبه التالي بالفوز.

والسؤال الذي يبقى مطروحاً على طاولة النقاش هو، أن موقف أوباما من مشاكل الاقتصاد الأمريكي كان العامل الحاسم في نجاحه، ولا سيّما الدور الحكومي في معالجة القضايا الاجتماعية الاقتصادية، فهل سيكون هذا الموقف العامل الحاسم في فشله أيضاً؟

هوامش الفصل الخامس

(1) For more information see:
http://www.mbcfx.com/newarabic/index.html.

(2) ستاندرد آند بورز (S & P) هي شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة، وهي فرع لشركات مكغرو هيل التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات، كما أنها أهم وكالات التصنيف الإئتماني الثلاث الكبار عالمياً، التي تضم أيضا تصنيف كلا من وكالة (موديز) ومجموعة (فيتش)، وبوصفها وكالة للتصنيف الائتماني فهي تصدر تصنيفها لتقيس مدى قدرة حكومة أو شركة أو مؤسسة ما مقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، أي أن هذا التصنيف هو شهادة بشأن الوضع المالي للجهة المعنية، وتعتبر (S & P) احدى وكالات تصنيف ائتماني التي صنفها مجلس أوراق المال الأميركي كمنظمة معايير إحصائية وطنية معترف بها، إذ تقوم بإصدار تصنيفات ائتمانية قصيرة وطويلة الأجل.

(3) Debt Limit (Analysis of 2011-2012 Actions Taken and Effect of Delayed Increase on Borrowing Costs), Report to the Congress, United States Government Accountability Office, July 2012, page 22.

(4) للمزيد من المعلومات يُنظر: هل تتوقف الولايات المتحدة عن خدمة ديونها؟،
http://economyofkuwait.blogspot.com.

(5) For more information see:

- Ron Haskins, The Fiscal Cliff (Predictable, Reprehensible, But Still Avoidable), Brookings institute, 6 Nov 2012.
- Gordon Adams, Fiscal cliff note, Center for Strategic and International Studies, 9 Nov 2012.

(6) Effective Marginal Tax Rates for Low- and Moderate-Income Workers, Congressional Budget Office, November 15, 2012.

(7) Overview - FY 2013 President's Budget, US Secretary of Defense,2012.

(8) Veronique de Rugy, Spending Under president George W. Bush, working paper no. 09-04, George Mason University, 2009.

الفصل السادس

أثر المنحدر المالي على الاقتصاد العالمي

مما لاشك فيه أننا في خضم أزمة ثقة عالمية تلقي بأعبائها على الاقتصاد العالمي برمته، فالسياسات الاقتصادية التي تتبعها الولايات المتحدة أسهمت بشكل كبير في خلق أزمة الثقة هذه، ليس عن طريق أزمة اليوم، وهي أزمة المنحدر المالي، بل منذ عام 2008 عندما بدأت أزمة مالية في سوق الرهن العقاري الأميركي، وانتشرت كالنار في الهشيم في ثلاثة أيام في مختلف قطاعات الاقتصاد الأميركي، ولم يمض أسبوع واحد إلى أنْ وصلت طلائعها إلى الأسواق المالية العالمية في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأستراليا وأميركا اللاتينية.

والسبب في ذلك حجم التأثير الأميركي العالمي، سواء في المجال السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، وموضوعنا هنا التأثير الاقتصادي، فالولايات المتحدة يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2012 مبلغ (15.6) وهو يقارب (30%) من الناتج المحلي العالمي، ويبلغ معدل دخل الفرد فيها (48.100) دولار سنوياً، إذ تأتي بالمرتبة السادسة عالمياً، بحسب بيانات عام 2012[1]، على حين تستحوذ

على نسبة (16%) من الصادرات العالمية وبحجم (2.28) ترليون دولار، وعلى نسبة (15%) من الواردات العالمية وبحجم (3.09) ترليون دولار في عام 2011[2]، فيما بلغت حصة العملة الأميركية (الدولار) من إجمالي الاحتياطات النقدية العالمية الرسمية من النقد الأجنبي في عام 2011 ما نسبته (62.2%) من بين كل العملات العالمية الأخرى[3]، وهي صاحبة الموازنة الأكبر عالمياً على مدى عقود، إذ بلغت موازنتها عام 2011 مبلغ (2.3) ترليون دولار[4]، وبنسبة زيادة تُقدّر بـ(20%) عن أقرب منافساتها وهي اليابان التي تأتي بالمرتبة الثانية، وتأتي بالمرتبة الأولى عالمياً في استهلاك النفط، إذ بلغ استهلاكها اليومي (30.3) مليون برميل، بحسب بيانات عام 2012، على حين تستهلك كل دول العالم الأخرى (59.4) مليون برميل يومياً 2012[5]، وهي تنتج كذلك (9.5)[6] مليون برميل يومياً، وهي ثاني أكبر منتج للنفط بعد العربية السعودية، فضلاً عن أنها المنتج الأول في العالم من الغاز الطبيعي، إذ بلغ إنتاجها من هذه المادة عام 2012 ما مقداره (611)[7] ترليون متر مكعب، فيما تأتي بالمرتبة الأولى في حجم الأموال المستثمرة في الخارج، إذ تبلغ رؤوس الأموال الأميركية المستثمرة في بلدان العالم (4.051)[8] ترليون دولار.

هذه المساهمة الكبيرة في الاقتصاد العالمي جعلت من اقتصاد الولايات المتحدة محور هذا الاقتصاد، والمؤثر الأهم فيه، لذا فإن أية هزة في الاقتصاد الأميركي تنقل إلى الاقتصاد العالمي على شكل هزات ارتدادية (After shock)، ففي أوقات الأزمات يلجأ المستثمرون، عادةً، إلى شراء الدولار الأمريكي كملاذ آمن بالرغم من أن الولايات المتحدة تمثل مبعث الأزمة، لكن عدم خفض الإنفاق تلقائيا

قد يعد علامة على عدم انضباط مالي لايسير في اتجاه مصلحة الدولار ويجر تلك العملة نزولاً.

وبلغة الأرقام سيشهد الاقتصاد الأميركي، بحسب مكتب الموازنة في الكونغرس، تراجعَ إجمالي الناتج المحلي في 2013 بنسبة (0.5%) وارتفاع البطالة إلى (9.1%) بالمئة، في مقابل (7.9%) بالمئة للسنة الحالية 2012، أمّا السيناريو الأسوأ فيتمثّل في ارتفاع البطالة إلى ما فوق (15%)، وعدم قدرة أصحاب القروض العقارية على تسديد أقساطهم، ومن ثمَّ وقوع انهيار مالي يبدأ بإعلان مئات المصارف إفلاسها[9]، والجدير بالإشارة هنا هو تزامن وترابطُ مشهد المنحدر المالي الأمريكي مع مشاهد كلّ من تدهور الوضع المالي والاقتصادي في أوربا، والتباطؤ الواضح في نمو الاقتصاد الصيني، والارتفاع الجديد في أسعار النفط، بسبب التوتر المتصاعد في الشرق الأوسط، إذ لا يُستبعد حينئذ التراجع الإجمالي للناتج المحلي الأمريكي بمعدل (1.7%) بالمئة في عام 2013.

ولكن ماذا يعني هذا التراجع بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي؟

أولاً: سعر صرف الدولار

بدايةً يقوم الدولار الأميركي بدوره كعملة للاحتياطي العالمي، إذ تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم باحتياطيات كبيرة من الدولارات الأميركية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة، وبذلك يستولي الدولار على (62.2%)، كما ذُكِر، من احتياطيات النقد الأجنبي في العالم و(80%)[10] من مبادلات سعر الصرف الأجنبي، فضلاً عن أن أكثر من (50%) من صادرات العالم تُدفع قيمتها بالدولار

بما فيها البترول، إذ تسعر كافة دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نفطها بالدولار الأميركي، فيصل حجم التداول بالدولار حول العالم نحو (3) ترليون، وبهذا ينعكس أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع والخدمات، وكذلك يؤثر في تقويم العملات الأخرى مقابله.

إن الدولار كغيره من العملات الأجنبية الرئيسة، مثل الين أو اليورو أو الإسترليني، مدعوم باقتصادات قوية ذات إنتاجية عالية، وسيطرة على التجارة العالمية، ونفاذ في الأسواق الخارجية، وقدرة على زيادة الصادرات، ولاقتصاديات تلك الدول أيضاً شراكات تجارية في تكتلات اقتصادية كبيرة، وفي هذا السياق يتضح أن الدور المحوري للدولار الأميركي في الاقتصاد العالمي عن طريق السجل الممتد تاريخياً لانضباط السلطات النقدية في الولايات المتحدة في مكافحة التضخم، قد عزز من مكانة الدولار كعملة يساهم الارتباط بها في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة[11].

وتشجع الإدارة الأميركية انخفاض الدولار من أجل زيادة الصادرات الأميركية وتقليل عجز الميزان التجاري، مما يعني تقليل المديونية الخارجية المتصاعدة للولايات المتحدة الأميركية، ومن وجهة النظر الأميركية فإن انخفاض الدولار يجب أن يكون جزءاً أساسياً من عملية تصحيح الحساب الجاري، لأن الانخفاض في الدولار يتسبب في عدد من التطورات الكلية في الاقتصاد الأميركي، مثل ارتفاع معدلات أسعار الفائدة، وإبطاء نمو الطلب الداخلي، وتعديل ادخار القطاع الخاص، إلى جانب تحولات في الطلب الكلي في أميركا والتي تؤثر في الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس تعدُّ ظاهرة انخفاض الدولار وسيلة

مقصودة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأميركية على حساب صادرات الدول المنافسة للأسواق الخارجية، لاسيّما الصادرات الأوروبية واليابانية والصينية، فعندما يكون الدولار قوياً تقل كلفة شراء السلع والخدمات من خارج أميركا، وفي المقابل تصبح الصادرات الأميركية غالية للمشترين الأجانب، الأمر الذي يدفع بزيادة معدلات التضخم، ويعزز انخفاض الصادرات من تراجع الإنتاج الأميركي، أما ارتفاع كلفة الواردات فيخفض من معدلات التضخم، في حين سيزيد ارتفاع الصادرات من الإنتاج الأميركي.

إن سياسة الدولار الضعيف هي جزء من آلية الضبط الأساسية التي ستعيد توازن النمو وتقلل من العجز التجاري في أميركا، وكذلك تساعد على التحكم في الفوائض الأجنبية والتأثير في الاقتصاد العالمي وزيادة معدلات نموه.

ثانياً: سندات الخزينة

إن السيناريوهات المطروحة، أو التي تُطبِّقها اليوم، الإدارة الأميركية هي بالنهاية ستؤدي إلى التأثير سلباً في الاقتصاد العالمي، فالرفع الجزئي للدين الأميركي الذي وافق عليه الكونغرس في 23 كانون الثاني 2012، وخطة أوباما التقشفية، وحتى السيناريو الأفضل بالنسبة إلى الإدارة الأميركية، وهو رفع سقف الدين بمبلغ (4) ترليون دولار، كل هذه السيناريوهات هي بمثابة مخدر فقط وليس حلاً جذرياً للمشكلة، وأفضل دليل على ذلك إقدام مجموعة كبيرة من الدول التي تملك سندات الخزينة الأميركية على التخلص منها، فمن المعلوم أن مجموع سندات الخزينة الأميركية التي أشتراها دائنون خارجيون بلغ

(5.557)[12] ترليون دولار في نهاية السنة المالية 2012، وهذا يعني أن الديون الخارجية الأميركية تبلغ نسبة (37%) من مجمل الديون الأميركية، وأن النسبة الباقية (63%) هي لدائنين محليين، منها (1.2) ترليون دولار للصين، و(1.1) ترليون دولار لليابان، وبقية الديون تتوزع على أوروبا ودول الخليج وجنوب شرقي آسيا ودول أميركا الجنوبية، إذ قامت الصين بالتخلص من سندات خزينة بمبلغ (4.4)[13] مليار دولار بداية عام 2013، وتبعتها بريطانيا بمبلغ (2.6)[14] مليار دولار، وتبعتها في ذلك روسيا والبرازيل، فتحولت كل من الصين وروسيا والبرازيل، بدلاً من ذلك، إلى الاستثمار في السندات التي يصدرها صندوق النقد الدولي بوصفها تحتوي على هامش أقل من المخاطرة من سندات الخزانة الأميركية.

من ناحية أخرى أدى تراجع معدلات الفائدة على السندات الأمريكية بعد الأزمة إلى تحول العائد الحقيقي على هذه السندات (معدل الفائدة مطروحا منه معدل التضخم) إلى مستويات سالبة، بمعنى آخر يخسر المقرض للولايات المتحدة في هذه الاستثمارات من الناحية الحقيقية.

ثالثاً: التصنيف الائتماني

هذه السياسات التي تنتهجها الدول الأخرى نابعة من زعزعة الثقة بالاقتصاد الأميركي التي سببته الأزمة الأخيرة، فلأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، تتعرض لتخفيض تصنيفها الائتماني، إذ أعلنت وكالة ستاندرد & بورز في آب 2011، وهي إحدى أهم شركات التصنيف الائتماني في العالم، تخفيضها لتصنيف الدين السيادي

الأمريكي من درجة (AAA) إلي (+AA) أي بواقع درجة واحدة، ومن أبرز التداعيات السلبية لهذا الإجراء هو تناقص ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي، كذلك زيادة المخاوف من ضعف استقرار المؤسسات المالية الأمريكية، ومن عدم قدرة الإدارة الأمريكية على تحقيق استقرار في ديناميكية الديون المتوسطة الأجل، فضلا عن أن هذا التخفيض تسبب في زعزعة الثقة في كافة الخطط المالية بالاقتصاد الأمريكي.

أما تطبيق خطة أوباما التقشفية فتعني خفض الإنفاق العام، أي العودة بقوة إلى الركود الاقتصادي التي لم تتعاف منه الولايات المتحدة بالكامل منذ نهاية عام 2008 إلى الوقت الحاضر، فضلاً عن تضرر حمَلَة سندات الخزانة الأميركية، الخارجيين منهم أو الداخليين نتيجة انخفاض قيمة العملة الأميركية.

وفي العادة ما يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) بالتأثير في السياسة النقدية الدولية وأسعار الصرف الأجنبية عن طريق رفع أسعار الفائدة، مما يدفع الأجانب إلى الاستثمار في الصناديق الأميركية، وفي هذه العملية سيحولون عملات بلادهم إلى الدولار فيزيد الطلب على الدولار وترتفع قيمته.

ويرجح العديد من الاقتصاديين أن الهزات المتتالية للدولار هي سياسة أمريكية متعمدة الغرض منها زيادة الصادرات الأمريكية وتقليل عجز الميزان التجاري، مما يعني تقليل المديونية الخارجية المتصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية، وبقطع النظر عما إذا كان انخفاض قيمة الدولار أمام العديد من العملات العالمية الأخرى هو سياسة أمريكية

متعمدة أو لا، فإن تأثيرات انخفاض قيمة الدولار على الاقتصاد الدولي يعود إلى ارتباط سعر صرف عملات عديدة في العالم بالدولار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هي أثار الانخفاض المستمر في سعر صرف الدولار على الاقتصاد العالمي؟ فمن الواضح أن انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر سلباً في كل المصدرين العالميين من خارج أمريكا وعلى رأس القائمة الاتحاد الأوربي واليابان والصين، وهذا ما حدا باليابان إلى تخفيض سعر عملتها أيضاً للحد من أثر تراجع سعر صرف الدولار في صادراتها، من ناحية أخرى يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى تضخم الأسعار في الولايات المتحدة والدول الأخرى وبشكل خاص في أسعار المواد الخام، وعلى رأسها النفط، مما يحد من الاستيراد والاستهلاك ومن ثمَّ عجز الميزان التجاري الأمريكي، ويرجع المحللون سبب خفض البنك المركزي الأمريكي إلى سعر الفائدة على الأذونات إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك في الأسواق الأمريكية والأداء السيء لقروض الإسكان وأزمتها الكبرى لقطاع الإنشاءات، ومن ثمَّ ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات الذي يجب خفضه من ناحية، وتخفيض فائدة القروض الداخلية من ناحية ثانية، لإعطاء دفعة مشجعة للاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة الدائنة على القروض، وأن تعزيز ارتفاع اليورو وتراجع الدولار أدى إلى رفع سعر الفائدة الأوربية على أذوناتها في محاولة لتقليص الفجوة بينها وبين مثيلتها الأمريكية إلى أقل من نقطة واحدة، فيما تكسب منطقة اليورو ثقة أكبر بعملتها الموحدة على حساب الدولار وتحاول أن ترفع من حجم

تنافسها كمنطقة جاذبة للاستثمار بإزاء الولايات المتحدة التي لا تزال تعطي عائدات أعلى على الودائع بحكم الفارق بين الفائدة على الأذونات الأمريكية ومثيلتها الأوربية بشكل أساسي، وهذا خلل ترى أوروبا أن عليها أن تتعامل معه وتصل إلى توازن بسعر الفائدة على الأذونات مساوٍ لمثيله الأمريكي كما أشار له وزير المالية الألماني (مايكل غلوس) مقللاً من أهمية تغيرات أسعار الصرف قائلاً: إن منطقة الاتحاد تستطيع التعايش مع ارتفاع اليورو.

رابعاً: معدلات النمو

إن تعافي الاقتصاد العالمي ونموّه متوقف على مدى قدرة السياسات الأوروبية والأمريكية من احتواء أزمة الديون، وقدرتها على التوازن بين دعم الاقتصاد وضبط الأوضاع المالية العامة، تجنباً لحدوث تقلبات جديدة في الأسواق المالية العالمية.

وبموازنة معدلات النمو للاقتصادات المتقدمة بين عامي 2011 و 2012 الموضحّة في الجدول (13) نلحظ أن من أصل معدلات النمو لـ(32) اقتصاداً متقدماً، نمت (6) دول فقط اقتصاداتها بمعدلات إيجابية، أما بقية الدول والبالغة (26) دولة فإن معدلات النمو قد تراجعت فيها، وأن (7) من هذه الدول كانت معدلات النمو فيها سالبة، والملاحظ أيضاً أن نمو هذه الاقتصادات بدأ بالتراجع منذ عام 2008، أي منذ بداية الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد الأميركي، وهذا يؤكد مدى أثر الاقتصاد الأميركي في الاقتصاد العالمي.

جدول (13)

نسب النمو في أهم الاقتصادات العالمية (2006 ـ 2012) ونسبة النمو المتوقعة لعام 2013

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الولايات المتحدة	2.658	1.913	0.337-	3.486-	3.030	1.735	2.108
المملكة المتحدة	2.607	3.466	1.103-	4.373-	2.092	0.655	0.818
الصين	12.677	14.162	9.635	9.214	10.447	9.237	8.233
ألمانيا	3.889	3.394	0.809	5.078-	3.562	3.056	0.615
اليابان	1.693	2.192	1.042-	5.527-	4.435	0.74-	2.039
فرنسا	2.658	2.234	0.196-	2.631-	1.382	1.715	0.476
إيطاليا	2.199	1.683	1.156-	5.494-	1.804	0.431	1.907-
اسبانيا	4.007	3.479	0.888	-3.740	-0.070	0.710	-1.826
السويد	4.557	3.431	-0.774	-4.845	5.845	3.991	0.854
سويسرا	3.630	3.645	2.095	1.878-	2.714	1.851	0.807
استراليا	2.682	4.676	2.500	1.373	2.544	2.035	3.034
النمسا	3.670	3.706	1.396	-3.810	2.315	3.107	0.937
بلجيكا	2.702	2.900	0.957	-2.841	2.266	1.893	0.007
كندا	2.823	2.200	0.689	2.770-	3.215	2.460	2.057
هولندا	3.394	3.921	1.804	-3.479	1.633	1.266	-0.500
نيوزلندا	0.997	2.840	-0.074	-2.071	1.215	1.441	2.319
النرويج	2.443	2.652	0.009	-1.661	0.654	1.688	1.804
البرتغال	1.448	2.365	0.008-	2.908-	1.383	1.46-	3.252-

الدنمارك	3.395	1.583	0.784-	5.834-	1.296	1.05	0.507
قبرص	4.129	5.094	3.586	-1.856	1.141	0.500	-1.163
الجيك	7.020	5.735	3.099	-4.695	2.739	1.655	0.121
استونيا	10.097	7.492	-3.671	-14.25	2.264	7.636	2.030
فنلندا	4.411	5.335	0.294	-8.354	3.732	2.855	0.583
اليونان	4.614	0.032	-0.137	-3.258	-3.507	-6.86	-4.749
هونك كونك	7.020	6.389	2.306	-2.647	7.042	4.972	2.566
ايسلندا	4.709	5.985	1.270	-6.807	-4.024	3.051	2.425
ايرلندا	5.312	5.182	-2.972	-6.995	-0.430	0.705	0.521
كوريا	5.179	5.106	2.298	0.319	6.320	3.634	3.548
لوكسمبورغ	4.969	6.639	0.754	-5.300	2.678	1.004	-2.228
مالطا	2.875	4.328	4.118	-2.710	2.295	2.064	1.240
سنغافورة	8.764	8.857	1.701	-0.980	14.763	4.889	2.700
سلوفاكيا	8.345	10.494	5.751	-4.932	4.183	3.349	2.400

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Reports, 2012.

أما من جانب الاقتصادات النامية، فالأمر ليس بأحسن من ذلك، فهذه الاقتصادات هي اقتصادات تابعة تتأثر بكل المشاكل التي تحدث في أميركا وأوروبا، نظرا لارتباطها، أما بالاستيراد منها أو التصدير اليها، فمعظم الدول النامية تستورد السلع بأنواعها كافة من غذاء وتكنولوجيا وآلات ومعدات وسلع معمرة من أوروبا وأميركا والصين، وتعتمد عليهم اعتماداً كبيراً، وتميل كفة الموازين التجارية لصالح تلك الدول بلا شك، وتصدر لهم المواد الأولية والنفط، بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط، وبعض المنتجات البتروكيماوية والذى تعتمد عليه هذه الدول الخليجية

اعتمادا شبه تام، إذ تعتمد، على سبيل المثال بلدان الخليج في موازناتها على نسبة (85% ـ 95%) على عائدات النفط.

وقد طالب صندوق النقد الدولي على لسان (Christine Lagarde) رئيسة الصندوق، القادة الأمريكيين بالوصول إلى اتفاق من شأنه أن يعمل على تفادي المنحدر المالي، وحذرت من أن الاضطرابات قد تسببت في الإضرار بالاقتصاد العالمي، وعلى الولايات المتحدة أن تعمل على التخلص من حالة عدم اليقين في أقرب وقت ممكن، فالولايات المتحدة تحظى بمركز اقتصادي قيادي بين دول العالم، وأن الدولار الأمريكي يُعدّ عملة ادخارية وملجأً آمناً، ولحماية ذلك، وللمحافظة على ذلك المركز القيادي، يجب التخلص من حالة عدم اليقين هذه، لإنها تسبب زعزعة ثقة تلك القيادة، فيمثل اقتصاد الولايات المتحدة ما يقرب من (20%) من الاقتصاد العالمي، وإذا ما واجهت قوتها الاقتصادية هذا الانحدار المالي الذي سيجتاح نموها الاقتصادي بأكمله، فإن ذلك سيكون له، بالتبعية، تأثيرات في العالم كله، فإذا ما تقلص الاقتصاد الأمريكي بنسبة (2%)، فإن الاقتصاد في المكسيك والصين سيتقلص بنسبة (1%)، كما ستكون هناك موجة من التداعيات الأخرى خارج الولايات المتحدة[15].

خامساً: معدلات البطالة

بالنسبة إلى معدلات البطالة، تتعلق المشكلة بخفض معدلات الإنفاق الحكومي، فخفض الاقتصادات المتقدمة هذه المعدلات تحت تأثير أزمة الاقتصاد الأميركي، سيجر هذه الاقتصادات إلى شبح لدائرة الركود في عام 2013، فقد سجلت منطقة اليورو انكماشاً بمعدل

(1.1%) إبتداءاً من الربع الثالث من عام 2012، مما ادخله في دائرة الركود الاقتصادي بشكل رسمي، و ذلك لتفشي أزمة الديون في المنطقة والتي أجبرت كبرى اقتصاديات المنطقة الإعلان عن إجراءات تقشفية صارمة أثرت سلبياً بشكل كبير على مستويات الإنفاق العام من جديد.

والمزيد من التأثيرات السلبية من هذه الإجراءات التقشفية انعكست في مستويات بطالة مرتفعة في منطقة اليورو، فنعلم أن منطقة اليورو تواجهها مستويات بطالة مرتفعة جداً، والتي تؤثر سلباً بالنهاية في العجلة الاقتصادية كلها، فقد ارتفعت معدلات البطالة ابتداءً من عام 2008 في جميع الاقتصادات المتقدمة عدا المانيا واليابان والصين التي حافظت على نفس المستويات السابقة بعض الشيء، وهذا ما دفع بالقارة العجوز في دوامة التفكك السياسي في ظل الإضرابات والمظاهرات المطالبة بتخفيف الإجراءات التقشفية وتحسين أوضاع قطاع العمل، والجدول (14) يوضح مستويات البطالة في الدول المتقدمة للمدة (2006 ـ 2012).

جدول (14)

معدلات البطالة في الدول المتقدمة للمدة (2006 ـ 2012)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الولايات المتحدة	5.406	5.400	5.558	7.458	7.858	8.006	8.264
المملكة المتحدة	4.608	4.617	5.800	9.275	9.625	8.950	8.156
الصين	4.100	4.000	4.200	4.300	4.100	4.000	4.000
ألمانيا	10.192	8.783	7.600	7.742	7.058	5.983	5.580

4.503	4.549	5.060	5.073	3.987	3.849	4.128	اليابان
9.929	9.675	9.802	9.500	7.808	8.367	9.242	فرنسا
9.500	8.367	8.383	7.792	6.792	6.117	6.775	ايطاليا
8.700	8.083	7.267	5.892	4.392	4.858	5.992	اسبانيا
24.200	21.638	20.065	18.010	11.327	8.263	8.513	السويد
7.500	7.467	8.367	8.300	6.167	6.117	7.042	سويسرا
5.188	5.100	5.225	5.592	4.267	4.367	4.800	استراليا
4.400	4.200	4.400	4.800	3.800	4.400	4.800	النمسا
8.004	7.225	8.267	7.900	7.025	7.467	8.250	بلجيكا
7.364	7.467	7.983	8.292	6.150	6.058	6.300	كندا
9.500	7.775	6.225	5.350	3.650	3.900	4.525	هولندا
7.018	6.700	7.279	6.662	4.392	5.320	7.148	نيوزلندا
5.800	6.128	7.458	6.067	3.433	3.792	3.908	النرويج
11.295	12.476	17.256	13.762	5.519	4.655	5.901	البرتغال
7.652	7.775	8.383	8.242	6.367	6.867	7.717	الدنمارك
19.366	17.305	12.458	9.375	7.683	8.292	8.892	قبرص
3.466	3.397	4.322	5.246	3.522	4.022	4.781	الجيك
6.299	7.472	8.132	8.015	1.648	1.014	1.285	استونيا
14.452	14.391	13.632	11.825	6.325	4.575	4.425	فنلندا
3.300	3.408	3.725	6.650	3.175	3.250	3.467	اليونان
5.975	6.038	6.200	5.800	4.400	4.400	4.500	هونك كونك
6.600	6.400	6.925	6.925	6.050	6.475	6.875	ايسلندا
5.500	4.500	4.458	3.728	3.066	3.576	4.364	ايرلندا

6.048	6.525	6.525	6.125	4.175	3.675	3.825	كوريا
3.600	3.280	3.584	3.157	2.595	2.513	3.433	لوكسمبورغ
14.431	12.742	10.800	9.475	7.600	8.000	7.650	مالطا
2.138	2.000	2.175	3.025	2.225	2.125	2.650	سنغافورة
13.782	13.401	14.375	12.050	9.575	11.025	13.300	سلوفاكيا

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Reports, 2012.

ولكن هناك مشكلة من نوع آخر قد تضفيها أزمة الاقتصاد الأميركي الراهنة، بل هي في طريقها إلى الظهور بشكل فعّال، وهو ما أكدته بيانات مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني، الذي كشفت عن أن الوضع الاقتصادي في بريطانيا هو أزمة، ولا يوجد تعافٍ للاقتصاد في الأمد القصير، وهذا سيدفع حتماً بنك إنجلترا إلى تبنّي سياسات نقدية أكثر مرونة، ما يعني خفض سعر الفائدة على الإسترليني، وسيدفع ذلك الأجانب الذين يحتفظون بودائعهم بالإسترليني إلى التحول إلى العملات الأخرى، التي ستدفع سعر فائدة أعلى، وهذا يعني التخلص من العملة البريطانية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع قيمتها مقارنة بالعملات الأخرى، فإذا تراجعت درجة التصنيف الائتماني الراهن لبريطانيا، كما هو متوقع، فإن هذا سيصيب سلباً فكرة لجوء رجال أعمال ومستثمرين إلى الاحتفاظ بمدخراتهم المصرفية بالإسترليني، فالعديد من المدخرين يعدّون العملة البريطانية عملة من العيار الثقيل، وتراجع التصنيف الائتماني لبريطانيا سيصيب هذه القناعة بضربة قاسية، وسيسعى المستثمرون ورجال الأعمال للتخلص مما لديهم من إسترليني والتحول إلى عملات أخرى يعدونها أكثر قوة، ولكن الأداء الاقتصادي للبلدان الأخرى المنافسة في الاتحاد الأوروبي

أو منطقة اليورو، ليس أفضل حالاً من بريطانيا، ولا يتوقع أن يتحسن وضعهم الاقتصادي هذا العام، فالألمان ليسوا في حالة أفضل من بريطانيا، فنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الألماني تراجعت من (3.056%) في عام 2011 إلى (0.615%) في عام 2012، وأن الوضع الاقتصادي الأمريكي غير مستقر بعد، بسبب أزمة المنحدر المالي، والحال ينطبق على أغلب العملات الكبرى الأخرى، وفي هذه الحالة لم يبق أمام المستثمرين سوى الرضوخ إلى الأمر الواقع والقبول بالخسارة التي ستجر الاقتصاد العالمي إلى الركود.

سادساً: الاستثمار

أما في مجال الاستثمار، فمنذ أن أُعلن عن المنحدر المالي أصبحت التوقعات للمستهلكين ولقطاع الأعمال في الاقتصادات المتقدمة تشاؤمية على نحو كبير، ذلك أن مخاوف رجال الأعمال حول الوضع المستقبلي للإنفاق العالم يجعلهم يترددون في الارتباط بأية نفقات رأسمالية ومشروعات جديدة، والتي يمكن أن تزيد على رصيد الوظائف المفتوحة في سوق العمل، فالشركات الأمريكية التي لديها احتياطيات مالية كبيرة حاليا، فإنها تؤجل خطط التوسع الاستثماري بسبب عدم وضوح الرؤية حول اتجاهات الإنفاق المالي الأمريكي، وإن عدم رغبة الشركات هذه في الإنفاق تؤثر بصورة واضحة في اتجاهات النمو، وهذا الاتجاه لا يتوقف فقط عند الولايات المتحدة، وإنما أيضا هناك مخاوف عالمية من المنحدر المالي الأمريكي من حيث تأثيراته في دفع الاقتصاد نحو الكساد، ومن ثم التأثير في النمو العالمي، الذي يلعب فيه الاقتصاد الأمريكي دور المفتاح.

كذلك فإن المستثمرين وصناديق الاستثمار المختلفة تخشى من الآثار السلبية التي يمكن أن يحملها برنامج أوباما على عوائد استثماراتهم المالية، وهناك دعوات حالية للحكومة الأمريكية داخليا وخارجيا للتدخل من أجل منع الاقتصاد من التدهور في الأقل بصورة مؤقتة نتيجة تطبيق البرنامج، والجدول (15) يوضح انخفاض معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G - 7)، ونلحظ من الجدول المذكور أنه وبالمقارنة بين عامي 2011 و2012 أنخفضت معدلات الاستثمار في كل دول المجموعة عدا إيطاليا وكندا التي ارتفعت فيها هذه المعدلات بشكل طفيف.

جدول (15)

الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

في مجموعة (G - 7) للمدة (2006 ـ 2012)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الولايات المتحدة	19.0	19.8	20.3	20.6	20.8	19.1	18.4
المملكة المتحدة	16.8	17.0	18.1	17.9	17.5	17.2	16.8
ألمانيا	21.1	21.1	21.6	21.5	21.8	19.5	17.3
اليابان	28.9	28.1	26.2	24.7	25.2	24.8	23.0
فرنسا	17.7	17.5	18.8	19.2	20.5	20.0	19.0
إيطاليا	19.1	19.4	19.6	20.0	20.8	20.6	21.1
كندا	18.2	20.7	20.4	20.3	20.2	19.2	19.3

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Reports, 2012.

سابعاً: الادخار

أما الادخار المحلي الإجمالي، والذي يبيّن الفرق بين الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) والاستهلاك الكلي، فليس أحسن حالاً من الاستثمار، فقد تراجعت معدلاته لكل دول مجموعة (G - 7) مقارنة بين عامي 2011 و 2012، فالنمو الاقتصادي وتجميع رؤوس الأموال يتطلب نسبة ادخار عالية، ومن أشكال الادخار أن يتم الإنفاق من أجل خلق وسائل حديثه ترفع من نسبة الإنتاج، وأن خفض الإنفاق بسبب أزمة المنحدر المالي، سواء في الاقتصاد الأميركي أو الاقتصادات المتقدمة الأخرى، أدى إلى انخفاض الادخار المحلي، وقد أدى سعر الفائدة دوره أيضاً في خفض معدلات الادخار، إذ قام الاحتياطي الفيدرالي بالإبقاء على أسعار الفائدة المنخفضة ما بين (0 ـ 0.25%) لغرض حصول تقدم بسوق التوظيف، الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات الادخار، والجدول (16) يوضح انخفاض معدلات الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة (G - 7) للمدة (2006 ـ 2012).

جدول (16)

الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة G - 7 للمدة (2006 ـ 2012)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الولايات المتحدة	16.5	17.6	18.3	18.1	18.0	16.4	14.2
المملكة المتحدة	15.9	16.9	17.8	15.5	14.9	15.0	15.2

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ألمانيا	20.5	20.6	20.9	20.2	20.1	19.5	19.3
اليابان	30.3	30.4	29.2	27.4	27.8	26.9	25.9
فرنسا	19.2	20.2	21.4	22.1	21.8	21.6	20.0
إيطاليا	20.0	19.5	18.7	20.4	20.2	20.5	20.4
كندا	18.8	19.6	19.1	20.7	23.6	22.2	21.0

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Reports, 2012.

هوامش الفصل السادس

(1) International Monetary fund, World Economic Outlook Database-October 2012.

(2) World Trade Organization, Annual Report, 2012.

(3) International Monetary Fund, Annual report of the executive board for the financial year, 2012 page6.

(4) Budget revenues 2012 Country Ranks, CIA World Factbook 2012.

(5) International Energy Agency,

(6) ibid.

(7) ibid.

(8) James K. Jackson, Foreign Direct Investment in the United States: An Economic Analysis, Congressional Research Service, No. RS21857, October 2012.

(9) Economic Effects of Policies Contributing to Fiscal Tightening in 2013, US congress budget Office, 8 November 2012.

(10) محمد شريف بشير، أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي:

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/a50a2d0c-6c75-4841-a261-1a20f6f9b346/27/1/2013.

(11) المصدر السابق نفسه.

(12) Department of the Treasury/Federal Reserve Board, January 16, 2013

(13) China cuts US Treasury bond, China.org, 27/1/2013.

(14) ibid.

(15) International Monetary Fund,, January 2, 2013.

الفصل السابع

مكانة أميركا العالمية في ظل المنحدر المالي

أولاً: القوة الاقتصادية والقوة السياسية والعسكرية

إن لعوامل القوة المتاحة للدولة أثراً كبيراً في تحديد مكانتها على الساحة الدولية، فقبل التعرض لهذه العوامل علينا أن نعرج على بعض المفاهيم التي تمهد لنا الطريق لإدراك معنى القوة، فالقوة (Power) هي ببساطة القدرة على التأثير في الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، لذلك فالأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أو سياسي أو اقتصادي أو ثقافي، هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويسيّرون الأمور كما يرونها على وفق مصالحهم الخاصة، وتُعدّ قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور، الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية وبطبيعة الحال لا يعني ذلك أن الدولة القوية التي تسيّر الأمور وفقاً لمصالحها ورغباتها دولة سيئة أو أنانية أو مفسدة في الأرض، فالسوء والأنانية والإفساد؛ أمور مستقلة عن القوة، ودليل على

ذلك قول الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كلٍ خير».

ومن ثمَ فإن العامل المحدد لأخلاقية القوة هو استخدامها في الخير والإعمار دون إلحاق الضرر بمصالح الآخرين[1].

ومفهوم القوة تجاوز في مضمونه الفكري، المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية ... الخ. ولكن أياً من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالقدرة على التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، فالقوة هي مجرد امتلاك مصادر القوة كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها، أما القدرة فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين.

إن القوة، كما هو تعريفها، ليست التأثير، وإنما القدرة على التأثير، وتستند هذه القدرة إلى امتلاك الدولة إمكانيات (خصائص، موارد، قدرات، مؤسسات) معينة تشكل مقومات القوة القومية (Elements of National Power) التي تمكنها من التأثير في سلوكيات الدول الأخرى لما يُحقّق مصالحها، كالمساحة الجغرافية، وعدد السكان، والموارد الطبيعية، والقدرات الإقتصادية، والقوة العسكرية، والبنية التكنولوجية، والفعاليات الثقافية، والمؤسسات السياسية، والحالة المعنوية للشعب، وغيرها.

لكن، على الرغم من أن هذه الإمكانيات المتداخلة تشكل

بمجموعها عوامل القوة الشاملة لأية دولة، فإن هناك اختلافات أساسية فيما بينها، ترتبط باعتبارات عملية، تتصل بالقدرة على استخدامها في عملية التأثير، ولاسيّما في المواقف التي يتعرض فيها أمن الدولة أو مصالحها الحيوية لتهديدات أو ضغوط حادة من الخارج، واستناداً إلى تلك الاختلافات، يتم التمييز في تحليل مقومات قوة أية دولة، أي الإمكانيات العامة التي تستخدمها في عملية التأثير، بين مستويين هما، مصادر القوة (Power Resources)، وقدرات القوة (Power Capabilities)، فمصادر القوة، هي عناصر القوة التي تمثل موارد عامة، يمكن أن تستخدمها الدولة على المدى الطويل لامتلاك أو تطوير قدرات معينة تستخدم في التأثير، مثل الموقع الجغرافي، وعدد السكان، والموارد الاقتصادية، والقاعدة الصناعية، والإمكانات العلمية والتكنولوجية، والقيم الثقافية، أما قدرات القوة، فهي عناصر القوة التي تمثل قدرات محددة يمكن أن تستخدمها الدولة مباشرة في عملية ممارسة التأثير في المدى القصير، كالقوات المسلحة، والاحتياطيات النقدية، والأدوات الدبلوماسية، وأجهزة الاستخبارات، فالجيوش عادة ما تكون في وضع استعداد لاستخدام القوة المسلحة في أي وقت تتعرض فيه الدول للتهديد .

وتُعدّ هذه الإمكانيات ذات أهمية قصوى لقوة الدولة بصفة عامة، لعدة اعتبارات، أهمها الآتي:

1 ـ أنها تمثل العامل الأساسي في تحديد وزن الدولة ضمن هيكل القوة العالمي، فعلى الرغم من الدور الحيوي الذى تلعبه القدرات المحددة (العسكرية، المالية .. الخ) في تشكيل موقع الدولة على خريطة النظام السياسي الدولي، إلا أن عدم استناد

تلك القدرات إلى موارد كبيرة يحد من تأثيراتها في هذا المستوى، فتصنيف دول العالم إلى قوى عظمى، وقوة كبرى، ودول متوسطة القوة (قوى إقليمية كبيرة)، ودول صغيرة، يرتكز عادة على أسس القوة ذات الطبيعة الثابتة نسبياً، فانهيار أسس قوة الاتحاد السوفيتي (السابق) هبط بالدولة الوريثة (روسيا الاتحادية) من مصاف القوى العظمى إلى مواقع الدول الكبرى، برغم امتلاكها قوة عسكرية تعادل القوة العسكرية الأمريكية، وامتلاك كل من الهند وباكستان أسلحة نووية، لم يحولهما من دول متوسطة القوة إلى قوى كبرى، وحيازة بعض دول جنوب شرق آسيا، أو الخليج قدرات اقتصادية أو مالية كبيرة لم يؤد إلى تعديل أوضاعها في هيكل القوة العالمي.

2 ـ إن طبيعة (كم وكيف) الموارد المتوافرة لأيّة دولة هي التي تحدد طبيعة القدرات التي يمكنها امتلاكها، أو بعبارة أخرى نوعية أدوات القوة المتاحة لها، كي تستخدمها في إدارة علاقاتها مع الآخرين، فدول مثل السلفادور أو موريتانيا، التي تملك إمكانيات محدودة، أو غير متطورة بدرجة معينة، لا يمكنها، حتى لو أرادت، أن تنتج أسلحة نووية تؤثر بها في الآخرين، أو أن تكون لديها شبكة إعلامية تغطي العالم، أو أن تبعثر عدة ملايين من الدولارات سنويا كمعونات خارجية لسبب أو آخر، بعكس دول أخرى كفرنسا أو بريطانيا، تملك إمكانيات كبيرة تتيح لها بناء جيوش قوية، وقواعد عسكرية خارج أراضيها، وامتلاك وسائل إعلام وبرامج معونات خارجية ذات تأثير، وإن كان توافر الموارد لا يتيح أوتوماتيكيا امتلاك القدرات، فهناك محددات تحيط بذلك.

3 - إن تأثيرات أسس القوة على علاقات القوة بين أي طرفين قد تكون حاسمة على المدى الطويل، بشروط معينة ترتبط بالكيفية التي يتم توظيفها بها، فقد كانت القوات الألمانية قد تمكنت عام 1942، في الحرب العالمية الثانية، من إلحاق الهزيمة بالقوات الروسية، والتوغل في أراضي روسيا، إلا أن اتساع وعمق مساحة روسيا، ومناخها القارس البرودة، قد أدى إلى إرهاق القوات الألمانية، التي اضطرت للانسحاب تحت وطأة الضربات غير النظامية للقوات الروسية، وكذلك قامت اليابان بعملية مفاجئة ضد الولايات المتحدة عام 1941، حطمت فيها الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر، بحيث تمكنت من السيطرة الكاملة في منطقة الهادي، واضطرت القوات الأمريكية إلى إخلاء الفلبين، لكن في سنوات قليلة، تمكنت الولايات المتحدة من إعادة بناء قوتها العسكرية، لتقوم باجتياح القوات اليابانية في آسيا والهادي، وهزيمة اليابان واحتلالها عام 1945.

وفضلاً عن كل ذلك، فإن بعض موارد القوة يمكن أن تستخدم مباشرة في التأثير في سلوك الأطراف الأخرى كقدرات قوة، والمثال الشهير على ذلك هو استخدام الدول العربية للبترول كسلاح، يحظر تصديره إلى الدول الداعمة لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973، في ظل ملامح معينة لأسواق البترول ومصادر الطاقة في السبعينات، وأن الدول يمكن أن تستخدم إمكانياتها المالية مباشرة في منح المساعدات الاقتصادية للدول الأخرى، فبعض الموارد الاقتصادية/ المالية تمثل أسس قوة وأدوات قوة في الوقت نفسه.

في هذا السياق، فإن محاولة الحصر الدقيق للعناصر التي تشكل

أسس القوة لأية دولة تبدو أحيانا وكأنها مهمة مستحيلة، فالدول تتكون من أرض وشعب وحكومة، ثم عنصر السيادة التي يفترض على أساسه قدرة الدولة على السيطرة على ثرواتها ومواردها، وتعبئتها في الاتجاهات التي تحقق مصالحها دون مؤثرات خارجية هيكلية، وتتشكل أسس القوة القومية للدولة استناداً إلى تفاعل تلك العناصر الرئيسة الثلاثة (الأرض، الشعب، الحكومة)، وهى العناصر التي تحدد، مبدئياً، حجم الدولة من حيث الصغر والكبر.

وهنا يؤدي الأمن الاقتصادي القومي دوراً مهماً في القدرة على تشكيل البيئة الاقتصادية العالمية، سواء عن طريق وضع القواعد الحاكمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، أو عن طريق استعمام أدوات القوة الاقتصادية للتأثير في السياسات الاقتصادية للبلدان الأخرى، ويتطلب الأمن القومي امتلاك القدرة الاقتصادية الكافية لبناء القوة العسكرية، وامتلاك القدرة الصناعية التكنولوجية على تصميم وإنتاج أجيال متلاحقة من الأسلحة المعقدة تكنولوجياً، إذ إن الأبعاد الاقتصادية لسياسات الأمن القومي تتضمن استخدام الأدوات والموارد العسكرية لتوليد منافع وتحقيق أهداف اقتصادية، واستخدام الأدوات والموارد الاقتصادية لتحل محل أو تكمل الوسائل العسكرية في تحقيق أهداف الأمن القومي، إذ تتمثل أهمية الاقتصاد للدولة فيما يوفره من قدرات مالية تمثل عنصر قوة مزدوج (موارد وقدرات) .

ثانياً: المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية

عندما أرتأيتُ كتابة هذا الفصل تبادرت إلى ذهني مقولتان، إحداهما لروبرت ج. آرت (Robert J. Art)[2] يقول فيها (عندما

تطلب من الأمريكان أن يُقتلوا، عليك أن تكون قادرا على تفسير ذلك من حيث المصلحة الوطنية)[3]، أما المقولة الثانية فتعود إلى وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر، يقول فيها (المهمة الأساسية في وضع استراتيجية كبرى هو تحديد المصالح الوطنية للأمة، والذين يُحددون هذه الاستراتيجية، يقودون سياسة البلاد الخارجية، والاستراتيجية العسكرية، يُحددون الاتجاه الأساسي الذي يتخذونه، وأنواع وكميات الموارد التي يحتاج إليها، والطريقة التي يجب على الدولة توظيفها لتحقيق النجاح) .

دعنا بدايةً نُعرّف المصالح الحيوية، ومن ثم نلقي نظرة على المصالح الحيوية[4] للولايات المتحدة الأميركية، فالمصالح الحيوية هي الأهداف بعيدة المدى الذي لايمكن المساومة عليها وإنْ نتج عن ذلك حتمية استخدام القوة الاقتصادية أو العسكرية أو الاثنين معاً، وكذلك نُعد المصالح الحيوية للدولة متحققة إذا رأى صُنّاع القرار في الدول ذات السيادة، أن أمر معين هو أساسي بدرجة كبيرة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لدولتهم[5].

وتوضح لنا مصفوفة المصالح الحيوية الأميركية خمسة أهداف بعيدة المدى وهي[6]:

1 ـ **المصلحة الحيوية (1)**: صيانة الأمن القومي الأميركي: أي حماية الأراضي الأميركية وحدودها ومجال الجوي، إذ إن التهديد الأكبر للولايات المتحدة لا يزال يتمثل بالصواريخ بعيدة المدى المزودة بأسلحة نووية، فيجب أن يشمل الرد على هذا التهديد أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ وسياسة منع انتشار الأسلحة النووية، فسياسة حظر انتشار الأسلحة النووية يجب أن تكون عنصرا

حيويا في السياسة الخارجية الأميركية، فاذا فشلت الجهود الدبلوماسية لثني القوى المعادية من الحصول على أسلحة نووية، فإن المصلحة الحيوية تسوغ استخدام القوة ـ من جانب واحد إذا لزم الأمر ـ لوقف الدول المارقة من أن تصبح قوى نووية.

2 ـ **المصلحة الحيوية (2):** منع تهديد القوى الكبرى لأوروبا، وشرق آسيا، أو الخليج: هنا التهديدات تشمل أنشطة توسعية لروسيا ضد جيرانها، وإيران، وكوريا الشمالية، والجماعات الإسلامية المتطرفة، والتهديد الصيني ضد جارتها تايوان.

3 ـ **المصلحة الحيوية (3):** الحفاظ على وصول آمن للتجارة الخارجية الأميركية: الخطر الأكبر لا يأتي هنا من الحدود الخارجية للولايات المتحدة ولكن الحدود الداخلية، أي من أولئك الذين يخشون المنافسة التجارية الأميركة، والذين يتمسكون بالسياسات الحمائية.

4 ـ **المصلحة الحيوية (4):** حماية الأميركيين من تهديد حياتهم ورفاهيتهم: إن الولايات المتحدة لديها التزام كلما كان ذلك ممكنا بحماية المواطنين الأمريكيين من النشاط الإرهابي وغيره من الأنشطة الإجرامية الدولية.

5 ـ **المصلحة الحيوية (5):** الحفاظ على الموارد: يعتمد الاقتصاد الأميركي على النفط الأجنبي، الذي يمثل الآن نسبة أكثر من (50%) من استهلاك النفط في أميركا، ومن المتوقع أن تحتاج الولايات المتحدة إلى إمدادات متزايدة من النفط في

المستقبل، وأن أي تهديداً لإمدادات النفط هو تهديد لمصالح أميركا العليا، لذا يجب المحافظة على وصول آمن للموارد الطبيعية الحيوية.

عن طريق نظرة مبسطة إلى المصالح الحيوية الأميركية المذكورة، نستنتج أن المصالح الاقتصادية تستحوذ على الجزء الأكبر منها، فالمصلحة الثالثة تشير إلى (الحفاظ على وصول آمن للتجارة الخارجية الأميركية)، وهنا يتضح مدى الإدراك الأميركي لأهمية فتح أسواق جديدة للمنتجات الأميركية، فضلاً عن ضمان تطبيق مبادئ حرية التجارة الدولية، التي طالما نادت بها الولايات المتحدة عن طريق منظمة التجارة الدولية (WTO)، أما المصلحة الرابعة فتشير إلى (حماية الأميركيين من تهديد حياتهم ورفاهيتهم)، أي إن الولايات المتحدة تستخدم كل الطرق الممكنة بما فيها العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي تهدد مصالحها الاقتصادية لضمان مستوى رفاهية مرتفع لمواطنيها، أما المصلحة الخامسة فتشير إلى (الحفاظ على الموارد) وتخص هذه المصلحة، بصورة خاصة، ضمان إمدادات آمنة من النفط الذي يُعدّ العصب الحيوي للاقتصاد الأميركي .

ثالثاً: ثالوث العجوزات

إن التحدي الأعظم الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتصاعد دون توقف، وهو من داخل كيانها، يتمثل بالأزمات الاقتصادية، التي هي من صلب النظام الرأسمالي، فقد كانت الأزمات الاقتصادية وما تزال، سبباً رئيساً في تباطؤ النمو الاقتصادي الأمريكي، وعجزه عن توفير فرص الكافية للعاطلين عن العمل، بعد أن كان ذلك الاقتصاد،

مدّة طويلة من الزمن يستقبل أكثر من نصف مليون عامل سنويا من قارات العالم المختلفة.

لقد فرضت هذه المشكلات الاقتصادية أنموذجاً جديداً من العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأميركية والعالم من حولها، فبعد أن كانت تؤمن بأن لها الريادة العالمية، تطرح اليوم مبدأ الشراكة العالمية، فقد طرحت إدارة الرئيس أوباما مبدأ الشراكة مع الآخرين، بعدما كان مبدأ الهيمنة هو السائد في السياسة الأميركة طوال عقود طويلة من الزمن، لكي تخفف هذه الشراكة من العبء الذي أثقل كاهلها، والمتمثل بالتحديات الاقتصادية التي تواجهها من الداخل.

فالاقتصاد الأميركي اليوم يعاني من مجموعة من المشكلات البنيوية التي أصبحت ككرة الثلج تتزايد باستمرار، فكانت الولايات المتحدة منذ استقلالها عام 1776 وإلى عام 1970 تتمتع بفائض تجاري (الفرق بين الصادرات والواردات)، إلا أنه بعد عام 1970 بدأ العجز التجاري يتفاقم بسبب السياسات المالية التي قامت بها إدارة الرئيس جونسون (1964 ـ 1967) من تخفيضات كبيرة في الضرائب وزيادة في الإنفاق الحكومي[7] بسبب التدخل الأميركي في فيتنام، فقد أدى استمرار جونسون بسياسته التوسعية، نتيجة لأهداف انتخابية، إلى ظهور كساد بدأ في نهاية عام 1969 وبداية عام 1970، فتحول النمو في الناتج القومي الإجمالي إلى معدل سالب، ورافق ذلك زيادة في معدلات البطالة، فبدأ العجز من ذلك الحين يتزايد، ففي الوقت الذي كان فيه العجز التجاري يساوي (1.3) مليار دولار عام 1971 تضاعف (15) مرة في عقد واحد من الزمن ليصبح (19.4) مليار دولار في عام 1980، وليتضاعف (4) مرات في العقد الذي يليه ليصبح

(80.8) مليار دولار عام 1990، أما في نهاية الألفية الثانية فقد تضاعف (4.5) مرة ليصبح (376.7) مليار دولار، وفي نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أصبح (494.7) مليار دولار، أما في عام 2012 فقد وصل إلى (671.5) مليار دولار[8].

وتأتي نسب عالية من العجز التجاري الأميركي مع أكبر الشركاء التجاريين الثلاثة للولايات المتحدة، والذين يتمتعون بفائض في تجارتهم مع الولايات المتحدة، وهم كل من (الصين، والاتحاد الأوروبي، واليابان)، إذ يسببون (70%) من نسبة العجز التجاري الأميركي الكلي عام 2012، منه (44%) لصالح الصين، و(17.3) لصالح الاتحاد الأوروبي، و(9.4%) لصالح اليابان.

كل ذلك أدى إلى ظهور حالة الركود التضخمي Stagflation في الاقتصاد الأميركي، وهي حالة لم تظهر في الاقتصادات العالمية من قبل، وهي ارتفاع معدلات البطالة مصحوبة بارتفاع مستويات الأسعار، وقاد ذلك إلى التأثير سلباً في تنافسية السلع الأميركية في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الصادرات الأميركية بصورة كبيرة، تزامن ذلك مع أزمة الطاقة في بداية السبعينات، الأمر الذي رفع من كلف إنتاج السلع الأميركية نتيجة لاعتماد الاقتصاد الأميركي بنسبة (50%) على النفط المستورد.

وقد عمدت الولايات المتحدة الأميركية إلى استخدام العديد من الإجراءات للحيلولة دون تزايد عجزها التجاري، من أهم هذه الإجراءات كان الضغط على حلفائها التجاريين الرئيسيين، ولاسيّما اليابان والاتحاد الأوروبي، عن طريق فرض رسوم على بعض البضائع المستوردة من تلك الدول إلى السوق الأميركية لغرض جعلها أقل تنافسية أمام السلع

الأميركية متجاوزة بذلك قوانين منظمة التجارة العالمية التي تنص على حرية التجارة وإزالة الرسوم الجمركية.

فضلاً عن إجراء آخر، كان مصدراً للأخذ والرد بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وهو قرار إضعاف الدولار الأميركي بإزاء العملات الأخرى، إذ إن خفض سعر الدولار الأميركي سيدعم تنافسية الصادرات الأميركية وبذلك هو يقدم لها أحد الحلول لمعالجة الخلل المستفحل في ميزانها التجاري، فضلاً عن أن الدولار الضعيف يسهم في زيادة أسعار الفائدة الأميركية مستهدفاً تجاوزات المستهلك الأميركي الذي تُعدّ ديونه العالية أكبر المخاطر التي تواجه الاقتصاد الأميركي والاقتصاد العالمي، إذ إن الدولار الضعيف سوف يفرض تعديلات قاسية في أماكن أخرى من العالم، مثل إجبار الاقتصادات الآسيوية والأوروبية على تبني إصلاحات واسعة يكون من شأنها تحفيز الاستهلاك في أسواقها وتخفيف اعتمادها على التصدير إلى السوق الأميركية[9].

لقد تفاقمت منذ ثمانينات القرن الماضي مشكلة أخرى في الاقتصاد الأميركي وهي مشكلة عجز الموازنة (الزيادة في مجموع إنفاق الحكومة على الإيرادات الحكومية)، إذ تجاوز عجز الموازنة الأميركية في عام 1982 حاجز التريليون دولار أول مرة حين بلغ في ذلك العام مبلغ (1.137.345) مليون دولار، بعد أن كان في عام 1950 يساوي (256.853) مليون دولار، ولم يتضاعف إلا في عام 1975 حين وصل إلى (541.925) مليون دولار، وبدأ بالتراكم شيئاً فشيئاً إلى أن وصل إلى (1.2) تريليون دولار في عام 2012[10].

أما العجز الثالث فهو في الحساب الجاري (أي إن واردات البلد

من السلع والخدمات والتحويلات أكبر من صادراته منها، وهذا الوضع يجعل البلد مديناً إلى العالم الخارجي) يُعدّ من المشكلات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد الأميركي، وقد بدأ العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأميركية أول مرة عام 1970 حينما كان يبلغ (1.433) مليار دولار، وبدأ بالزيادة شيئاً فشيئاً إلى أن تضاعف بواقع خمسين مرة لغاية عام 1990 ليصل إلى (78.965) مليار دولار، فيما ارتفع إلى (444.667) مليار دولار في عام 2000، وإلى (473.9) مليار دولار عام 2012[11].

على حين تعاني أوروبا واليابان فوائض في حساباتها الجارية إذ بلغ الفائض في الحساب الجاري الألماني عام 2012 (204.3) مليار دولار، على حين بلغ في الصين (201.7) مليار دولار، وفي اليابان (119.1) مليار دولار، وفي روسيا (100.3) مليار دولار في العام نفسه[12].

إن الولايات المتحدة الأميركية وفي محاولة منها لاستعادة قدرتها التنافسية التصديرية على الصعيد الدولي، اتبعت سياسة نقدية من شأنها تخفيض قيمة عملتها، فعمدت إلى خفض أسعار الفائدة وبصورة متواصلة، إلا أن ذلك التخفيض في قيمة العملة لا يُحدث على الدوام تحسناً في الاقتصاد، فقد يؤدي خفض العملة إلى تدهور ميزان الحساب الجاري، إذ إن خفض قيمة العملة يزيد من ربحية الصادرات، وقد يؤدي إلى زيادة الصادرات نفسها، إلا انه في حالة حدوث زيادة متزامنة بصادرات البلدان الأخرى في نفس القطاع فسيؤدي ذلك إلى هبوط الأسعار العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بالدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة العالمية مثل الولايات المتحدة الأميركية[13].

وهناك مشكلات إضافية يعاني منها الاقتصاد الأميركي من مثل تدني مستويات الادخار، إذ يُعدّ ذلك من العوامل التي تهدد قدرة الولايات المتحدة على تمويل النمو، ونظراً لتزايد الميل الاستهلاكي لدى الأميركيين وزيادة اقتراض المستثمرين لتلبية رغبات المستهلكين، عادلت نسبة الادخار الأميركي نصف نسبته في اليابان ولم تتجاوز ثلثيها في ألمانيا.

رابعاً: القوى الصاعدة الجديدة

ذكر التقرير الخامس لمجلس الاستخبارات القومية الأميركية لعام 2012[14] الذي يصدر كل أربع سنوات، ستة متغيرات تتفاعل فيما بينها والتي سوف تحدد شكل العالم المتغير في الخمسة عشر سنةً القادمة، وهذه المتغيرات هي: الاقتصاد العالمي، وطبيعة الحكم الوطني والكوني، وطبيعة الصراع، والتدفق الإقليمي، والتقنيات المتقدمة، ودور الولايات المتحدة في المسرح الدولي، وهي بمثابة العناصر الخام التي يمكن أن تزرع بذور الفوضى العالمية أو قدراً مذهلاً من التقدم العالمي على حد سواء[15].

فالاتجاه الأبرز سيكون توزع القوة العالمية بين الدول، وانسيابها من الدول إلى الشبكات غير الرسمية، مما يشكل تأثيراً دراماتيكياً بحلول العام 2030، وبما يعكس إلى حد كبير اتجاه الصعود التاريخي للغرب منذ العام 1750، ويعيد لآسيا وزنها في الاقتصاد والسياسة العالميين، وفي تحول تكتوني، ستكون آسيا قد تجاوزت أميركا الشمالية وأوروبا، مجتمعتين، فيما يتعلق بالقوة العالمية اعتماداً على العديد من المتغيرات الاقتصادية من مثل، الدخل المحلي الإجمالي، وحجم

السكان، والإنفاق العسكري، والاستثمار التقني، وربما تكون الصين وحدها أكبر اقتصاد في العالم، متجاوزة حجم اقتصاد الولايات المتحدة قبل بضع سنوات من العام 2030، وفي الأثناء، يرجح أن تستمر اقتصادات أوروبا واليابان وروسيا في انحداراتها البطيئة نسبياً[16].

وبالقدر نفسه من الأهمية، ثمة اقتصادات دول أخرى غير غربية، مثل كولومبيا، ومصر، وإندونيسيا، وإيران، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، وتركيا وأخريات، التي تصنف على أنها متوسطة المستوى اليوم، والتي يمكن أن تصعد بحلول العام 2030، على حدة، ستبقى كل من هذه الدول فاعلاً من الصف الثاني، بسبب ضخامة اقتصادات كل من الصين والهند، ومع ذلك، ستشرع هذه الاقتصادات، كمجموعة مجتمعة، في تجاوز أوروبا واليابان وروسيا في القوة العالمية بحلول العام 2030.

إن هذه المجموعة من الدول متوسطة المستوى، والنامية باطراد، ستتغلب مجتمعة على الاتحاد الأوروبي بدولة السبع والعشرين من حيث القوة العالمية، وعندما ينضم هذا الصف الثاني مع العمالقة من غير الغربيين مع الصين والهند، فسيكون انتقال القوة من الغرب إلى العالم الصاعد غير الغربي أكثر وضوحاً، وستنعكس ضخامة هذا الانتقال في القوة الدولية في عدد تحويلات القوة الإقليمية التي ستكون قيد العرض بحلول العام 2030، والتي سيحدث بعض أكثرها دينامية خارج آسيا، إذ تعمل الصين والهند مسبقاً على تقوية مواقفهما الإقليمية، ويرجح أن يبلغ حجم الدخل المحلي الإجمالي للصين، في المدى البعيد، نحو (140%) أكبر من مثيله في اليابان[17].

وبوصفها ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، يتوقع أن تبقى الصين

متقدمة على الهند، لكن الفجوة بينهما يمكن أن تبدأ بالصغر، ويمكن أن تكون الهند في العام 2030 هي بيت القوة الصاعد، وبالشكل الذي ينظر به إلى الصين اليوم[18].

وبحسب أنموذج دورة القوة والنفوذ، فإنه عندما يشرع معدل قوة الدولة الصاعدة في الإبطاء أو الاستواء، فيرجح أن تصبح الدول خائفة وأكثر حزماً وتأكيداً للذات، إذ كان معدل التغير تاريخياً أبطأ بكثير من التحولات في هيكل النفوذ والقوة، وعلى سبيل المثال، تتجاوز الزيادات في قوة الاقتصادات الصينية والهندية الآن كل الارتفاعات التي سبقتهما في اقتصادات بريطانيا في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة واليابان في القرن العشرين، ففي السابق، كانت دولة واحدة أو اثنتان فقط تصعدان في كل مرة، وتهزان النظام العالمي أكثر من كونهما تعيدان ترتيبه بالجملة في إطار زمني مضغوط[19].

خامساً: القارة العجوز

تواجه أوروبا العديد من الأزمات الاقتصادية، فكما نشأت الأزمة المالية العالمية من أزمة الائتمان وعصفت بالبنوك والمصارف الأوروبية ومن قبلها الأمريكية، فقد نشأت أزمة مديونية في أوروبا، وهي أزمة الديون السيادية، التي أفزعت منطقة اليورو، وأثرت على الكثير من البنوك الأوروبية، وعمق هذه الأزمة لكونها مشكلة دستورية ومؤسسية، وليست مشكلة في التمويل، فالاتحاد الأوروبي اليوم بحاجة إلى تعديل المعاهدات الاقتصادية التي أرست دعائمه للسماح برقابة وطنية أكثر مركزية للسياسات المالية وسياسات الموازنة، إلى الحد الذي هددت بعض دول الاتحاد بفرض عقوبات على الأعضاء الذين ينتهكون قواعد

الانضباط الاقتصادي، ومن المؤكد أن هذه الإجراءات ستؤدي إلى إحداث عملية إعادة هيكلة رئيسة للاتحاد، وهي محاولة لإضفاء الطابع المؤسسي عليه، ولكن في الوقت نفسه فإن مثل هذه التغييرات، التي تنطوي على مزيد من التنازل عن بعض السيادة الوطنية والسلطات، تحتاج إلى تصديق الدول المعنية، وربما من جميع الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي، ما يعني إجراء الاستفتاءات في عدد غير قليل من البلدان، فضلاً عن أن تغيير المعاهدة عملية طويلة تستغرق الكثير من الوقت، لكن الكثير من الخبراء في هذا المجال يؤكدون انه قد يكون فات الأوان لمثل هذه الخطة، فالقواعد الجديدة ربما تساعد في منع حدوث أزمات في المستقبل، لكنها لن تعالج الأزمات الحالية، وأن القواعد التأديبية الجديدة لن تفعل شيئاً يذكر لمعالجة الخلل الهيكلي في منطقة اليورو، إذ إن البلدان على مستويات اقتصادية مختلفة جداً، ما يؤدي إلى الاختلالات المستمرة في الائتمان.

إن الإصلاحات الهيكلية داخل دول الاتحاد الأوروبي، مهما كانت قيمتها على المدى الطويل، تستغرق وقتاً طويلاً لتحقيق نتائج ملموسة، والتقشف وحده لا ينتج نمواً اقتصادياً، ولا يمثل العلاج الرئيس للديون الأوروبية، فضلا عن أن عملة الاتحاد (اليورو) تواجه اليوم أسوأ أزمة في تاريخه، فالمرحلة الأخيرة هي التغيير الدستوري، لكن ما قبل هذه المرحلة، لا بد أن يكون هناك ما يكفي من الزخم من أجل التغيير الدستوري في توفير الغطاء السياسي للبنك المركزي الأوروبي للتدخل، فألمانيا لا يمكن أن تعلن أنها ستدفع الديون الأوروبية بكاملها.

فمنطقة اليورو تواجه اليوم أزمة ديون سيادية خطيرة (Sovereign

debts)[20]، العديد من بلدانها تعاني من ارتفاع مستويات الدين العام، ولاسيّما اليونان وإيرلندا والبرتغال، فاليونان، وهي واحدة من أعضاء الاتحاد الأوروبي التي تتعامل باليورو، تعاني من أزمة اقتصادية حادة تتمثل في مجموعة من الاختلالات الهيكلية، منها ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع مستوى المديونية، وعجز الموازنة، وقد تراكمت هذه الاختلالات في الألفية الأولى من القرن الجديد، فقد حصلت اليونان على تدفقات كبيرة من أسواق رأس المال نتيجة لزيادة ثقة المستثمرين بعد اعتماد اليورو في عام 2001، ولكنها لم تستخدم تلك التدفقات لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، فناتجها المحلي لا يشكل اكثر من (3%) من ناتج القومي لمنطقة اليورو، لكن حجم العجز التي تعاني منه يشكل (13%) من الناتج المحلي الأوروبي، وهذا يمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح فيه في منطقة اليورو، متجاوزا حجم العجز بنحو 400 مليار دولار.

بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاثة بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وايرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في ايطاليا وأسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.

فتُعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، ففي الفترة من 2002 ـ 2007، طبقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي، لوحظ أن الطلب المحلي قد نما بمقدار (4.2%)، بالمقارنة بنسبة (1.8%) نمواً في منطقة اليورو بأكملها، ويرجع السبب في هذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلي الاقتراض من

الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية، دون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حساباتها الجارية، الذي ارتفع من (5.8 %) في عام 2004 إلى (14.4%) في عام 2008، كما بلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام 2008 نحو (7.7%) من الناتج المحلي الإجمالي، وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلى (13.6%) في عام 2010، وكذلك وصل حجم الدين العام في اليونان في عام 2011 إلى (18) مليار دولار، وارتفعت نسب الفائدة على الديون المستحقة، وارتفع العجز الائتماني للديون الحكومية[21].

هذا الأمر لاينطبق على اليونان وحدها بل شمل أغلب دول الاتحاد الأوروبي، مما سبب موجة من الاحتجاجات في أنحاء المنطقة، مع مطالبة المتظاهرين حكوماتهم بإنهاء إجراءات خفض الميزانية والبدء في تنشيط اقتصاداتهم، هذه المشكلات فرضت على الاتحاد الأوروبي تحدياً جديداً، وهو تحدي انفراط عقد هذا الاتحاد، بسبب أن القادة الأوروبيين وصلوا إلى أبعد مما ينبغي في خلق عملة موحدة من دون حكومة موحدة لدعمها، فضلاً عن أن الاتحاد الأوروبي ذهب إلى عمق الركود الاقتصادي، ولم ينجح مشروع تجاوز الحدود الوطنية، إذ لا دولة من الدول على استعداد للتنازل عن سلطاتها الاقتصادية.

سادساً: روسيا

كان الاقتصاد الروسي واحداً من بين أسرع الاقتصادات نمواً للمدة (1999 ـ 2008) على المستوى العالمي، ولكنه إبتداءً من عام 2009 أصبح أكثر الاقتصادات تأثراً بالأزمة المالية العالمية، فقد

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الروسي في ذلك العام بنسبة (8%)، وكانت نسبة الانخفاض هذه أكبر نسبة انخفاض في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات المتطورة (G - 20)، وهذا يعني أن روسيا من الممكن أن تواجه أزمات حقيقية في المستقبل القريب[22].

فالاقتصاد الروسي يواجه مجموعة من المشكلات الاقتصادية التي تحد من قدرة روسيا على مواصلة سعيها لاستعادة مكانتها كقوة عظمى، في مقدمة هذه المشكلات الفساد الإداري والمالي الذي ينخر جسد الاقتصاد والمجتمع الروسي، ففي عام 2011، تم ترتيب روسيا بالمرتبة (143) من بين (183) دولة في مؤشر الفساد، الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية، زد على ذلك وجود تشويه لهيكل الاقتصاد الروسي عن طريق التوجه نحو موارد الطاقة والمواد الأولية، ونقص في تطور الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا العالية، فضلاً عن تخلف النظام المصرفي، وتفشي البيروقراطية الاقتصادية الخانقة لتحفيز الاستثمار.

سابعاً: المكانة المتصدعة

ثمة مقولة يرددها بعض من الكتاب الأميركيين الذين ينتمون إلى معسكر المحافظين تقول (لا يعني صعود بعض القوى اقتصادياً أنها ستنافس الولايات المتحدة على نفوذها في المسرح الدولي، فلا توجد علاقة حتمية بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي، فالهند الفقيرة تحت قيادة نهرو كانت أكثر تأثيراً من الهند الحالية)[23]، ولكن الأمر يشير إلى عكس ذلك تماماً، فإن وزن أي دولة من الدول يتحدد في المجال الدولي بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة

عملها الدبلوماسي الاستراتيجي، ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها، فقد تبدل دور القوة الآن، لأن أهداف الدولة تبدلت بدورها، على سبيل المثال فإن هدف الدولة كان في وقت مضى يتمثل في الحصول على موقع قوة يتفوق نسبياً على الدول المجاورة وعلى مكاسب اقتصادية بالمقارنة مع المكاسب السابقة، ولكن الدولة اليوم هي أكثر اهتماماً بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى أعلى من الحياة.

تنبأ المؤرخ الأمريكي بول كيندي في كتابه (صعود وسقوط القوى العظمى) الذي نشر عام 1987، بسقوط الإمبراطورية الأمريكية بالمعنى التاريخي للكلمة الذي هو المصير الحتمي لأية إمبراطورية، بما يعني اضمحلال قوتها تدريجياً نتيجة عوامل داخلية بنيوية من ناحية، ونظراً لصعود قوى عظمى منافسة مثل الصين والهند والبرازيل من ناحية أخرى، إذ إنه إذا زادت الالتزامات الإستراتيجية للدولة العظمى عن إمكاناتها الاقتصادية فإنها تسقط، بالمعنى التاريخي للكلمة، بمعنى الاضمحلال التدريجي لقوتها، وقد دلل كينيدي على صدق مقولته حين اختبرها على تواريخ إمبراطوريات عديدة سبق لها في عصور شتى أن صعدت صعوداً بارزاً، ومارست هيمنتها على العالم، ثم ما لبثت أن لحقتها من بعد عوامل التفكك.

نعتقد أن هناك العديد من ملامح متغيرات وتحولات كبيرة ومتسارعة تلوح في الأفق الدولي اليوم، وهي تسير باتجاه أعادة المجتمع الدولي إلى حالة التوازن الذي تأرجحت كفته منذ فترة طويلة، وأن الوقت قد حان الآن لإحداث تلك التغيرات، لأنه في السابق لم

يكن بمقدور دولة كبرى وحدها أن تجاري الولايات المتحدة أو أن تقف بوجهها، في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولكن من يتمعن في حركة المجتمع الدولي وإمكاناته المتسارعة في القوة والتأثير الاقتصادي، يرى أن نهوض الصين العملاق ومن ثم دول جنوب شرق آسيا، وما تشهده من حركة نهضة صناعية، ربما يكون أولى معالم أحداث الشرخ في التفرد الأميركي، وربما تكون الحروب التي شنتها الولايات المتحدة على أكثر من جبهة في العراق وأفغانستان وفي يوغسلافيا ودول البلقان، وتململ دول أوروبا ورغبتها في الخروج عن الفلك الأميركي، وإعادة هيبة دولها ومصالحها التي خسرتها، قد حرك فيها من جديد عوامل النزوع الوطني نحو الخروج من القبضة الأميركية، لتعبر عن طريق ممارسات شعبية، وكذلك حكومية، عن رغبتها في الخروج من هذه القبضة، وربما تفكر هذه المرة أن تبحث في أحلاف اقتصادية، لاعسكرية، من أجل أن تضمن لدولها إمكانية النهوض من سباتها إلى الحالة الأفضل، وأن تودع أعوام العزلة تلك التي مرت بها إلى غير رجعة.

إن أوروبا هي أكثر الدول رغبةً في بالخروج عن الفلك الأميركي الذي حرمها هي الأخرى الاستفادة من علاقاتها الدولية، وعرض مصالحها لخطر التراجع والانكفاء على نفسها، حتى إنها لم تكن ضعيفة كما هي عليه الآن، فالأزمات الاقتصادية تعصف بأغلب دولها، والاتحاد الذي كان أمل الأوروبيين أصبح قاب قوسين أو أدنى من التفكك، وعملة اليورو بدأت تفقد بريقها، وأن المانيا وفرنسا لديهما، إلى حد ما، نزوع للخروج عن الفلك الأميركي والبحث عن مصالح مشتركة مع دول العالم، إذ هما يشعران بخيبة أمل مريرة من تحالفها مع الولايات

المتحدة، وهي التي ورطت أوروبا في حربي في كل من العراق وأفغانستان، وكذلك في يوغسلافيا ودول أخرى، فقد ظهرت منذ أزمة عام 2008 ولأول مره مطالبات غربية بأهمية إصلاح الاقتصاد الأميركي والكف عن ممارسة السياسات الاقتصادية التي من شأنها جر الاقتصاد الأميركي إلى الهاوية، ومن ثم وقوع الاقتصادات الغربية في فخ الاقتصاد الأميركي، أما في أزمة المنحدر المالي الأميركي فقد بدأت دول الاتحاد الأوروبي بإلقاء كل اللوم على السياسات الأميركية والصراعات الداخلية بين الحزبيين الرئيسين (الجمهوري والديمقراطي) في إيصال الاقتصاد العالمي إلى حافة الهاوية.

واليوم وبعد أزمتي الاقتصاد الأميركي (2008 ـ 2012) بدا الوضع الدولي متغيراً، فلا الولايات المتحدة بنفس قوتها قبل عقد من الزمن، ولا الدول الكبرى بنفس التبعية السابقة، إنَّ عالم اليوم يشهد ولادات جديدة، ولادات قد تُضفي ثوابت جديدة أيضاً على النظام الدولي ليست هي الثوابت القديمة نفسها، وفي ظل هذه الثوابت نعتقد أنه ستنشأ أحلاف جديدة ربما سيكون الاقتصاد محورها وهدفها في آن معاً، وستكون الولايات المتحدة قد تحولت من قوة عظمى وحيدة إلى قوة كبرى من بين مجموعة من القوى الأخرى، التي تؤثر في الشكل الجديد للعالم.

هوامش الفصل السابع

(1) هشام شنكاو، مفهوم القوة في العلاقات الدولية وعلم السياسة، http://chengaouhicham.elaphblog.com/posts.aspx?U=3209&A=41661/28/1/2013

(2) روبرت جفري آرت هو أستاذ في العلاقات الدولية في جامعة براندیز (Brandeis University) الأميركية، وزميل في مركز الدراسات الدولية (CIS) التابع لمعهد ماستيوشس للتكنولوجيا (Massachusetts Institute Technololgy) وعضو مجلس العلاقات الخارجية.

(3) THE U.S. ARMY WAR COLLEGE GUIDE TO NATIONAL SECURITY ISSUES, NATIONAL SECURITY POLICY AND STRATEGY, Editor by J. Boone Bartholomees, 4 th Edition, page3 2010.

(4) عادةً يستخدم السياسيون مصطلح المصالح الحيوية في السعي للحصول على دعم مسار عمل معين، ولاسيّما في مجال السياسة الخارجية، فهو وسيلة قوية لحشد الدعم للدفاع عن مصالح الأمة في إطار النظام الدولي الفوضوي حيث تكثر الأخطار. للمزيد يُنظر: Oxford Dictionary of Politics

(5) For more information see: Stephen D. Sklenka, STRATEGY, NATIONAL INTERESTS, AND MEANS TO AN END, October 2007, page 8.

(6) For more information see: Edwin J. Feulner, What Are America's Vital Interests?, The Heritage Foundation, 28/1/2013.

(7) للمزيد من المعلومات انظر: د. جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأميركي، الأزمة المالية العالمية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2011، ص ص 68-70.

(8) للمزيد من المعلومات عن البيانات للسنوات الأخرى انظر:

US Trade Representative, Trade Balance, 2012.

(9) ستيفن روتش/ندوة معالجات سعر صرف الدولار/مؤسسة الوساطة والخدمات الاستثمارية (مورغان ستانلي) /نيويورك/2004/ص18.

(10) IBID/PAGE 223.

(11) World Bank, country Current account balance.

(12) Ibid.

(13) د. جواد كاظم البكري، مصدر سبق ذكره، ص65.

(14) يصدر هذا التقرير مجلس الاستخبارات القومية الأميركية، بصفته الذراع الاستشارية لمكتب مدير وكالة الاستخبارات القومية، وهو حول الاتجاهات العالمية مرة كل أربع سنوات بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية حول لاستشراف مستقبل العالم حتى عام 2030، والغرض من ذلك مساعدة صناع السياسة في تخطيطهم الاستراتيجي، ويستمد التقرير معلوماته من عدد كبير من المصادر، كالمسؤولين الحكوميين، والشركات، والجامعات، ومؤسسات الفكر والرأي في نحو 20 بلدًا، وهذا التقرير هو التقرير الخامس منذ 20 عاماً.

(15) For more information see: GLOBAL TRENDS 2030 ALTERNATI-VEWORLDS, the National Intelligence Council, 2012.

(16) ibid.

(17) ibid.

(18) ibid.

(19) ibid.

(20) الديون السيادية تعني قيام السلطات النقدية بإصدار سندات، وهنا تكون أمام خيارين، إما أن تقوم بإصدار هذه السندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين في السوق المحلي، وفي هذه الحالة يسمى الدين الناجم عن عملية الإصدار الدين الحكومي !Government debt أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو، ويطلق على الدين الناجم عن هذه العملية الدين السيادي Sovereign debt.

(21) For more information see: Rebecca M. Nelson, Greece's debt crisis: overview, Policy, Reponses, and Implication, Congressional Research Service, August, 2011, page1-9.

(22) Sergei Guriev and Aleh Tsyvinski, Challenges facing the Russian economy after the crisis, person institute for international economies, 2013, page 10.

(23) Walter Russell Mead, Review on book (The World America Made), Foreign affairs, May/june 2012.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ ـ الكتب:

- هاري فيجي و جيرالد سوانسون: الإفلاس، الانهيار القادم لأميركا : الأهلية للنشر والتوزيع : 1995.
- د. جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأميركي، الأزمة المالية العالمية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2011.

ب ـ الرسائل والاطاريح:

- احمد إسماعيل إبراهيم المشهداني، أثر العولمة على هيكل النظام الضريبي (الولايات المتحدة الأميركية، مصر)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2002.

ت ـ البحوث:

- د.مظهر محمد صالح: الاتجاهات الراهنة للاقتصاد الأميركي، خداع القوة الغازية وبوابة الصراع الطبقي: مجلة الحكمة، بيت الحكمة: العدد 14: السنة الثالثة: بغداد ك 2000.
- محمود خالد المسافر: الإدارات الحكومية المتعاقبة وفائض الميزانية

الفيدرالية: مجلة الحكمة: بيت الحكمة / السنة الثالثة: العدد 14: بغداد 2000.

- د. محمد عبد الحليم عمر، الدين العام، المفاهيم - المؤشرات - الآثار، مقدم إلى ندوة إدارة الدين العام، القاهرة، 21 ديسمبر 2003.
- ستيفن روتش/ندوة معالجات سعر صرف الدولار/مؤسسة الوساطة والخدمات الاستثمارية (مورغان ستانلي)/نيويورك/2004.

ث ـ المجلات والصحف:

- روبرت ساموبلسون: الأغنياء ولعبة الحكم في واشنطن: مقال منشور في صحيفة الواشنطن بوست: 22 /2000/4.

ج ـ المواقع الالكترونية

- محمد ابراهيم السقا، الإنفاق العسكري والدَّين العام الأمريكي، مجلة الاقتصادي الإلكترونية:
- http://www.aleqt.com/2011/07/29/article_563700.html.
- محمد إبراهيم السقا، الدين العام الأمريكي، صحيفة الاقتصادي الإلكترونية.
- محمد ابراهيم السقا، هل تتوقف الولايات المتحدة عن خدمة ديونها؟
- http://economyofkuwait.blogspot.com
- محمد شريف بشير، أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي:
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/a50a2d0c-6c75-4841-a261-1a20f6f9b346/27/1/2013.
- هشام شنكاو، مفهوم القوة في العلاقات الدولية وعلم السياسة،
- http://chengaouhicham.elaphblog.com/posts.aspx?U=3209&A=41661/28/1/2013

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Ayobami Olugbemiga, Time to abolish the debt-ceiling, Washington Times, 25 Nov 2012.
- Budget revenues 2012 Country Ranks, CIA World Factbook 2012.

- Debt Limit (Analysis of 2011-2012 Actions Taken and Effect of Delayed Increase on Borrowing Costs),Report to the Congress, United States Government Accountability Office, July 2012.
- Debt, Deficits, and Defense: a Way forward, Report of the Sustainable Defense Task Force, 11 June 2010.
- Debt, Deficits, and Defense: a Way forward, Report of the Sustainable Defense Task Force, 11 June 2010.
- Economic Effects of Policies Contributing to Fiscal Tightening in 2013, US congress budget Office, 8 November 2012.
- Effective Marginal Tax Rates for Low- and Moderate-Income Workers, Congressional Budget Office, November 15, 2012.
- Executive office of the president of the united states: budget of the united states government: fiscal year 2012.
- Federal Debt at the End of Year: 1940 - 2017, Office of Management and Budget, The White House, 2012.
- Figures sourced from the SIPRI Yearbook 2012.
- Fiscal Cliff, www.Bipartisanpolicy.org
- For more information see: Edwin J. Feulner, What Are America's Vital Interests?, The Heritage Foundation, 28/1/2013.
- For more information see: Stephen D. Sklenka, STRATEGY, NATIONAL INTERESTS, AND MEANS TO AN END, October 2007.
- GLOBAL TRENDS 2030 ALTERNATIVEWORLDS, the National Intelligence Council, 2012.
- Gordon Adams, Fiscal cliff note, Center for Strategic and International Studies, 9 Nov 2012.
- Government Bonds And National Debt, The Role of Congress, Investopedia, US, 2013.

- http://economyofkuwait.blogspot.com
- http://www.mbcfx.com/newarabic/index.html
- IBID/PAGE 223.
- International Monetary Fund, Annual report of the executive board for the financial year, 2012 page 6.
- International Monetary Fund, World Economic Outlook Database - October 2012.
- International Monetary Fund, World Economic Outlook Reports,2012.
- James K. Jackson, Foreign Direct Investment in the United States: An Economic Analysis, Congressional Research Service, No. RS21857, October 2012.
- Napp Nazworth, Fiscal Cliff Timeline: How Did We Get Here?, Christian Post, 27 Dec 2012.
- Overview - FY 2013 President's Budget, US Secretary of Defense, 2012.
- Read more :Asian countries own 40 percent of US foreign held debt
- Rebecca M. Nelson, Greece's debt crisis: overview, Policy, Reponses, and Implication, Congressional Research Service, August, 2011.
- Ron Haskins, The Fiscal Cliff (Predictable, Reprehensible, But Still Avoidable), Brookings institute, 6 Nov 2012.
- Sergei Guriev and Aleh Tsyvinski, Challenges facing the Russian economy after the crisis, person institute for international economies, 2013, page 10.
- THE U.S. ARMY WAR COLLEGE GUIDE TO NATIONAL SECURITY ISSUES, NATIONAL SECURITY POLICY AND STRATEGY, Editor by J. Boone Bartholomees, 4th Edition, page3 2010.
- The world's top 5 military spenders in 2012.

- U.S. Bureau of Economic Analysis (BEA), 2012.
- U.S. Department of Commerce: Bureau of Economic Analysis, 2012.
- US Debt clock, Ministry of State, 2012.
- US Trade Representative, Trade Balance, 2012.
- Veronique de Rugy, Spending UNder President George W. Bush, Mercatus Center at George Mason University.
- Veronique de Rugy, Spending Under president George W. Bush, working paper no. 09-04, George Mason University, 2009.
- Walter Russell Mead, Review on Robert Kagan book (The World America Made), Foreign affairs, May/June 2012.
- World Bank, country Current account balance.
- World Trade Organization, Annual Report, 2012.
- www.usgovernmentrevenue.com John Light, The Partisan History of the Debt Ceiling, Moyers, 11 January 2013.
- Department of the Treasury/Federal Reserve Board, January 16, 2013.
- World Economic Outlook Database, September 2006, International Monetary Fund.
- http://dailycaller.com/2012/12/18/asian-countries-own-40-percent-of -us- foreign-held debt/ ixzz2 GWmBd5SJ.
- International Monetary Fund, Press Releases, January 2, 2013.
- China cuts US Treasury bond, China.org, 27/1/2013.



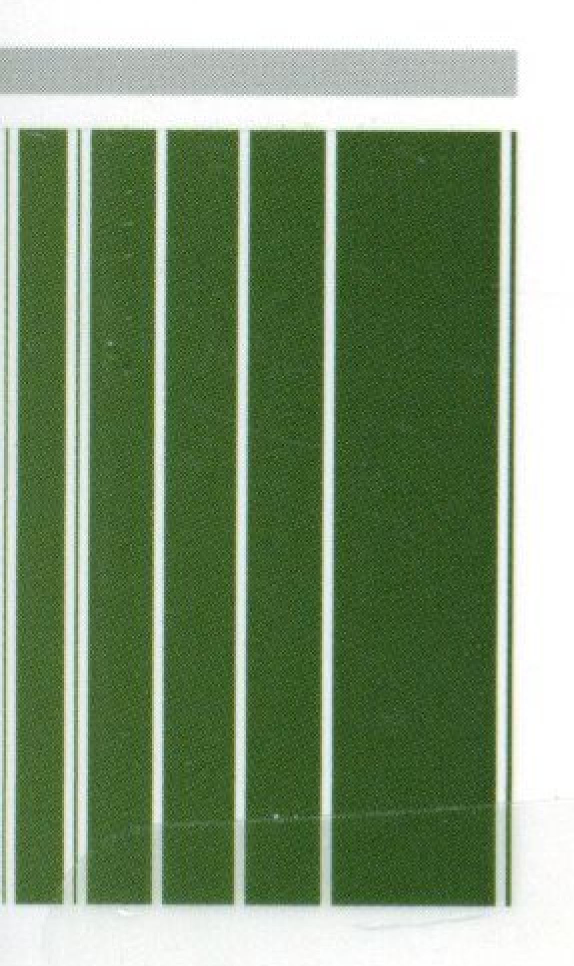
الدكتور جواد كاظم عبد البكري

- مواليد العراق ـ بابل 1963.
- حاصل على شهادة الدكتوراه عام 2005 في اختصاص الأزمات الاقتصادية.
ـ أستاذ مساعد عام 2009.
- عضو هيئة تدريسية في جامعة بابل/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والنقدية.
- معاون مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية.
- عضو هيئة تحرير مجلة كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بابل.
- المنسق العام للتقرير الستراتيجي العراقي الأول والثاني والثالث.

الكتب المؤلفة

- كتاب منهجي بعنوان (ECONOMICS READINGS) لطلبة المراحل الأولى في كليات الإدارة والاقتصاد/2007.
- أسس توزيع الثروات في الأنظمة الفيدرالية مع الإشارة إلى التجربة العراقية.
- فخ الاقتصاد الأميركي.. الأزمة المالية العالمية 2008.
- اكتشاف دورات الأعمال الأميركية 1955 ـ 2000.





ما قبل الكارثة... أزمة المنحدر المالي الأميركي 2012

..أ ن تعاظم ارتدادات الأزمة على واقع الاقتصاد الأميركي، والمتغذية اصلاً من استحقاقات الهيمنة المفترضة، زادت من حجم الدين وبخاصة الداخلي منه، بحيث سجل هذا الاقتصاد أواخر عام 2012، مستواً من الدين هو الأكبر على مر تاريخ الولايات المتحدة، إذ تجاوز الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يأذن ببدء مرحلة جديدة من السياسات المستهدفة للتمدد المالي، والتي من شأنها أن تترك أخاديد في نمط الحياة والتطلع لذلك أسماها الكاتب (ما قبل الكارثة).

ISBN: 978-614-426-174-3
9 786144 261743

